العمالة الوافدة والجريمة في الأردن

في الأردن: دراسة ميدانية

إعداد الطالبة

خلود عودة الله خليفة المراشدة

إشراف

الأستاذ الدكتور إدريس فالح العزام

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في

علم الاجتماع

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

كانون ثاني ٢٠٠٢

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ   /   / ٢٠٠١

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
١ . الأستاذ الدكتور إدريس العزام	رئيسا	....
٢ . الأستاذ الدكتور إبراهيم عثمان	عضوا	....
٣ . الدكتور محمد عبد المولى الدقس	عضوا	....
٤ . الأستاذ الدكتور فهمي سليم الغزوي	عضوا	....

الإهداء

أهدي هذه الرسالة إلى الوالد الغالي والوالدة ...

وإلى الأخوة الأعزاء ... والأخوات العزيزات...

وإلى كافة أفراد أسرتي الكبيرة آل مراشدة

الشكر والتقدير

أتقدم بالشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل ومعلمي الأستاذ الدكتور المشرف إدريس العزام على كل ما قدمه لي من دعم وإرشادات كان لها أكبر الأثر في إخراج هذه الرسالة بهذا الشكل. كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة المحترمين ..

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى عطوفة مدير الأمن العام اللواء ظاهر الفواز وإلى إدارة العلاقات العامة في مديرية الأمن العام وإلى إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل ومدراء السجون التالية أسمائهم :

نائب مدير سجن سواقه المقدم مازن الطراونه، ومدير سجن معان الرائد محمود النسور ومدير سجن البلقاء المقدم محمد الشافعي الزعبي ومدير سجن الكرك المقدم هاني الحياري ومدير سجن بيرين مقدم سمير عبنده، ومدير سجن قفقفا المقدم فرج الروسان ومدير سجن الجويدة العقيد علي السعايدة ومدير سجن النساء الرائد ابتسام الضمور على كل ما قدموه من مساعدة ..

كما أتقدم بالشكر إلى جميع الزملاء والزميلات في الدراسات العليا وأخص بالذكر الصديقة هالة مطر والزميل نذير عناسوه ..

الباحثة

خلود المراشدة

المحتويات

قائمة الجداول

فهرس الملاحق

ملخص

العالة الوافدة والجريمة في الأردن : دراسة ميدانية

خلود عودة الله خليفة المراشدة

المشرف

الأستاذ الدكتور أدريس فالح العزام

تناولت هذه دراسة العمالة الوافدة والجريمة في الأردن، من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية: ما حجم الجريمة واتجاهاتها لدى العمالة الوافدة؟ وما أنماط الجرائم وأشكالها المرتكبة من قبل العمالة الوافدة ، وما هي الأحداث والأساليب المستخدمة في ارتكابها لهذه الجرائم؟ وما هي أهم الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي الجريمة من العمال الوافدين؟ وما هي العلاقة بين هذه الخصائص وارتكاب الجرائم؟، وما هي أهم الأسباب والدوافع الكامنة وراء جرائم العمال الوافدين؟ وما هي أكثر الجنسيات ارتكابا للجريمة؟.

وقد كانت دراسة شاملة لمجتمع الدراسة حيث بلغ مجتمع الدراسة (٣٣٨) عن المحكومين والموقوفين من العمالة الوافدة المودعين في مراكز الإصلاح والتأهيل في قفقفا، بيرين، السلط، سواقه، الجويدة، النساء، الكرك ومعان.

وقد تم جمع البيانات من المبحوثين بواسطة استبانة تم تصميمها لهذا الغرض وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها ما يلي:

١- إن أكثر الجرائم انتشارا لدى مجتمع العماله الوافدة مرتبة تنازليا هي جرائم السرقات، المخدرات، الشيك بدون رصيد، هتك لعرض، القتل العمد، الشروع بالقتل، إيذاء أجسام الآخرين، التزوير، الزنا، النصب والاحتيال.

٢- إن أكثر الأدوات أو الأساليب المستخدمة في ارتكاب هذه الجرائم هي المكر والخداع يليها الأدوات الحادة ثم باستخدام أعضاء الجسم.

٣- أما بالنسبة لخصائص مجتمع الدراسة مرتكبي هذه الجرائم فقد خلصت الدراسة إلى أن أكثر الفئات العمرية ارتكابا للجريمة هي الأعمار الواقعة في الفئة الأقل من ٢٥-أقل من ٤٥ سنة، وأن الذكور أكثر ارتكابا للجريمة من الإناث، كما أن الميل لارتكاب الجريمة يزداد لدى ذوي المستويات التعليمية المتدنية ولدى أصحاب المهن الحره والحرفيين والمزارعين. وأن المتزوجين أكثر ارتكابا للجريمة يليهم العزاب، كما أن العمال من الجنسيات العربية أكثر ارتكابا للجريمة من ذوي الجنسيات غير العربية.

٤- كلما زادت مدة الإقامة في الأردن للعامل الوافد زاد الميل نحو ارتكاب الجريمة.

٥- إن الجرائم على اختلاف أنماطها وأشكالها تنتشر في المدن أكثر من، انتشارها في التجمعات البشرية الأخرى، وهي في الأحياء الشعبية في المدينة أكثر من غيرها من الأحياء.

٦- كما وجد أن ٦٩,٥% من المبحوثين مرتكبي الجرائم كان دخلهم أقل من ٢٠٠ دينار شهريا.

٧- أما فيما يتعلق بالدوافع فكانت الدوافع الاقتصادية وراء النسبة الأعلى من الجرائم نتيجة لظروف الفقر والبطالة وبالتالي كان المردود المادي وراء أغلب الجرائم، يليها دوافع الشعور بالظلم والدفاع عن النفس والمشاكل الأسرية ورفاق السوء.

كما خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات وأهمها ضرورة التشديد على إجراءات دخول العماله الوافدة بشكل صارم وحازم من قبل وزارة العمل، للحد من أعداد للعمالة الوافدة والتخفيف من آثارها الاجتماعية والاقتصادية، ضرورة الملاحقة الجادة العمالة المخالفة وتسفيرها، واقتطاع مبلغ تأمين من العامل الوافدة كضمان بإمكانه استرداده عند مغادرته للأردن إذ لم يكن العامل متجاوزا أو مرتكب لجريمة وإلا فإنها تحول إلى خزينة الدولة.

وأخيرا العمل لإنشاء شبكة معلومات متجانسة موحدة للعمالة الوافدة، بحيث تشكل قاعدة معلومات من جانب الجهات المعنية بجمع البيانات مثل وزارة العمل ومديرية الأمن العام. والضمان الاجتماعي ودائرة الاحصاءات العامه، وأن يطلب من كل عامل يريد أن يعمل في الأردن أن يحضر ورقة عدم محكومية رسمية من دولته من أجل السماح له بالعمل في الأردن.

المبحث الأول

واقع العمالة الوافدة في الأردن

١/١ المقدمة

١/٢ حجم العمالة الوافدة

١/٣ حجم الجريمة في صفوف العمالة الوافدة

١/١ مقدمة :

تعتبر الجريمة ظاهرة اجتماعية قديمة، قدم المجتمع البشري لازمت الإنسان منذ أن خلق ووطئت قدماه الأرض، فهي تمثل الاعتداء على قواعد السلوك الاجتماعي أو القيم أو العادات والتقاليد السائدة في المجتمع، كما تمثل اعتداء على الحياة (المرقدي، ٢٠٠٠). فقد عرف الإنسان الجريمة منذ القدم، واستخدم طرقاً متعددة لمحاربتها ومنع وقوعها والوقاية منها.

إزداد الاهتمام بالجريمة في الوقت الحاضر نتيجة لخطورة هذه الظاهرة وازدياد انتشارها وتعدد أنماطها، والتغير المستمر في أساليب ارتكابها، بشكل أصبحت تهدد أمن واستقرار المجتمعات البشرية، مما دفع الحكومات إلى إعطائها أهمية كبيرة لما تعكسه من آثار سلبية على حركة التغيير الاجتماعي والتنمية.

والمجتمع الأردني كغيره من المجتمعات، يسعى دائما نحو التطور والتقدم وتحقيق التنمية المنشودة، ونتيجة لذلك أعطي الأمن والأمان أهمية قصوى، ليتمكن من تحقيق أهدافه في التطور والنماء. ومن هنا جاء الاهتمام بالجريمة ومكافحتها.

وقد شهد الأردن تزايدا في معدلات الجريمة، منذ السبعينات حتى وقتنا الحاضر وتزامن هذا الأمر مع ما شهده الأردن منذ أواخر الستينات وأوائل السبعينات، من حركة عمالية قادمة إليه من الأقطار العربية وغير العربية وقد تزايدت أعداد العمال الوافدين بشكل كبير حاليا كما كانت عليه.

وتشير الإحصاءات الخاصة بالعمالة، إلى أن عدد الوافدين إلى الأردن بقصد العمل بلغ (١٥٤,١٩٧) في الفترة الواقعة ما بين ١٩٩٩- أيار ٢٠٠٠ حسب الاحصائيات الرسمية لوزارة العمل، مع العلم أن أعدادهم أكبر من هذا الرقم بكثير، وهم يعملون بشكل غير رسمي، حيث تقدر حجم العمالة الموجودة فعليا بحوالي ٣٠٠,٠٠٠ عامل. إن تواجد هذه الأعداد الكبيرة من العمالة رافقه تزايد في معدلات الجريمة منذ السبعينات. الأمر الذي وجدته جديرا بالدراسة خاصة مع قلة الدراسات المتناولة لهذا الأثر للعمالة الوافدة. حيث تشير إحصائيات الأمن العام إلى أنه بلغ عن وقوع (٥٠١٢) جريمة ارتكبت من قبل الرعايا الأجانب الموجودين داخل المملكة خلال عام ٢٠٠٠م كان منها ٥٨٧ جريمة جنائية شكلت ما نسبته ١١,٧١% من مجموع جرائم الأجانب وكان منها ٤٤٢٥ جريمة

جنحوية شكلت ما نسبته ٨٨,٢٩% من مجموع جرائم الأجانب مقابل (٤٤٣١) جريمة خلال العام السابق بزيادة مقدارها (٥٨١) جريمة بنسبة ١٣,١١% من العام السابق، حيث من الملاحظ أن هذه الجرائم في ازدياد مما يستوجب الاهتمام بهذه الناحية. ودراستها والبحث فيها خصوصياً مع ندرة الدراسات التي تناولت العمالة الوافدة وأثرها المباشر في الجريمة من حيث حجمها وأنماطها وأساليبها واتجاهاتها وهذا ما حاولت القيام به من خلال هذه الدراسة.

ويبين الجدول التالي حجم الجرائم المرتكبة من قبل الأجانب ونمطها حسب إحصائيات الأمن العام.

توزيع الجرائم المرتكبة من قبل الأجانب المسجلة لدى الأمن العام حسب تصنيفها القانوني لعام ٢٠٠٠م

اسم الجرائم	جرائم الأجانب لعام ١٩٩٩	جرائم الأجانب لعام ٢٠٠٠	نسبة الزيادة
الجنايات والجنح التي تقع على الإنسان.	١٣٨٦	١٧٥٣	+ ٣٣,٦٩%
الجرائم المخلة بالثقة التامة	١٥٠	١٥٨	+ ٠٥,٣٣%
الجرائم التي تقع على الأموال	١٦٠١	١٦٨٣	+ ٠٥,١٢%
الجرائم التي تقع على السلامة العامة	٤٦	٥٦	+ ٢١,٧٤%
الجرائم التي تمس الدين والأسرة	٩٠	١٢٧	+ ٤٢,١١%
جرائم التسول والسكر والمقامرة	٣٠٢	٣٧٧	+ ٢٤,٨٣%
الجرائم التي تقع على الإدارة العامة	٢٣١	٢٨٤	+ ٠٧,٣٦%
الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامه	٣٣٦	٣٠٣	- ٩,٨٢%
الجرائم المخله بالإدارة القضائية	١١٦	١١٦	٠٠٠.٠٠٠%
جرائم وقوانين أخرى مرتكبة	٤٤٣١	٥٠١٢	+ ١٣,١١%

الجدول من إعداد الباحثة.

ملاحظة : للمزيد يرجى الإطلاع على الجداول رقم (٧) صفحة ١٧ إلى جدول (٢٢) صفحة ٢٨.

اتبعت الحكومة الأردنية خلال الخمسة والعشرين سنة اللاحقة لسنة ١٩٤٨، سياسة الباب المفتوح فيما يتعلق بانتقال القوى العاملة من وإلى الأردن وتركت لقوى السوق تحديد حجم المغادرة، والبلد الذي تنقل إليه والمهن التي يعملون بها.

كانت هذه السياسة تمثل حلا عمليا يتناسب وظروف الاقتصاد الأردني ١٩٧٤، حيث أدت إلى انخفاض معدل البطالة وزيادة كمية الدخل عن طريق تحويلات العاملين.

ومع زيادة أسعار النفط عام ١٩٧٣ وتبني دول الخليج لسياسات تنموية وزيادة انتقال الأيدي العاملة الأردنية إلى الخليج، عاد الزخم التنموي الذي أحدثته خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣-١٩٧٥، وخطة التنمية الخمسية ١٩٧٦-١٩٨٠ والتي حقق الاقتصاد الأردني خلالها حالة التشغيل الكاملة للقوى العاملة وارتفاع معدل الاستثمار الوطني واستمرار انتقال القوى العاملة الأردنية إلى الخارج، واستخدام القوى العاملة البديلة في المشاريع الأردنية كما أدى إلى زيادة حجم العمالة الوافدة في سوق العمل الأردني الذي تميز بأنه مصدرا ومستوردا للقوى العاملة.

ومن الجدير ذكره أن هجرة القوى العاملة الأردنية للخارج بدأت في الخمسينات وتزايدت في شكل تدريجي خلال الستينات وتسارعت في السبعينات مما استوجب الاستعانة بالعمال العرب والأجانب خاصة لتنفيذ المشاريع الانمائية في قطاع الزراعة الصناعة الإنشاءات والخدمات (العناني، عبد الجابر ١٩٨١).

أما في بداية الثمانينات وبسبب الركود العالمي والبطالة الهيكلية، اتسم الواقع بوجود فائض من التخصصات والمهن (الأطباء والمهندسين) بينما هناك عجز بين فئات العمال غير المهرة، وعمال الزراعة والعمل اليدوي وازدياد معدلات الجريمة منذ السبعينات وهي ظاهرة فريدة تفرض أعباء على الدولة والمجتمع، والمواجهة ذلك الأمر اتبعت الحكومة إجراءات لتنظيم سوق العمل من خلال سياسية القوى العاملة التي لعبت دورا بارزا في تنظيم استخدام العمال العرب والأجانب وأهم الاجراءات:

١- ضرورة الحصول على الموافقة المسبقة لاستخدام العمال الأجانب.

ضرورة حصول كل عامل غير أردني على تصريح عمل من وزارة العمل مع فرض غرامة على صاحب العمل إذا لم يحصل العامل على تصريح وتسفير العامل (صالح خصاونة، ١٩٧٦).

وقد نص قانون العمل الأردني المعدل رقم ١٢ لسنة ١٩٥٧ على الإجراءات السابقة، ووضع غرامة على صاحب العمل المخالف لقانون الاستخدام لا تقل عن ٥٠ دينار ولا تزيد عن مئة دينار، وسنحاول في هذا الفصل بيان حجم العمالة الوافدة، والتعرف على خصائصها الديموغرافية.

كما سنقدم إيجاز حول حجم الجريمة والمسؤولة عنها العمالة الوافدة في الأردن، معتمدين على بيان وزارة العمل ومعلومات من الأمن العام.

٢/١ حجم العمالة الوافدة :

تشير البيانات المتوفرة لدى إدارة الأجانب والحدود لمديرية الأمن العام إلى أن عدد الوافدين قد بلغ ٤,٦٧٧,١٨٠ قادما لعام ١٩٩٩ في حين قد بلغ عدد المغادرين ٤,٤٦٣,٣٢٩ وعليه فإن عدد المقيمين المتبقين (٢١٤,٤٨١) شخصا، في حين تشير البيانات إلى أن عدد القادمين في النصف الأول لعام ٢٠٠٠ قد بلغ ٢,٠٧٥,٠١٢ قادما وقد شكلت الجنسيات العراقية ما نسبته ٤٧% . وتشير البينات إلى أن نسبة القادمين بهدف الزيارة قد بلغت ٩٦% في حين أن القادمين بسبب العمل كانت ٠,٨ في حين بلغت نسبة القادمين بهدف السياحة ٢,٦%، وبلغت نسبة القادمين بسبب العلاج والدراسة وأسباب أخرى ٠,٥٢% . وقد جاءت الجنسية السورية في المرتبة الأولى حيث بلغت ٤١% من مجموع القادمين العرب. حيث بلغ عدد المغادرين ١,٧٠٦,١٨٦ مغادرا شكلت الجنسيات العربية ما نسبته ٤٤%. (مديرية الأمن العام، ٢٠٠٠)

وتشير الإحصاءات المتوفرة لدى وزارة العمل بأن عدد العمال الوافدين الحاصلين على تصاريح عمل لعام ١٩٩٩ قد بلغ ١٥٤١٩٧ عاملا، في حين بلغ عدد تصاريح العمل التي منحتها وزارة العمل للعمال الوافدين (١١٩,٣٣٧) تصريحا لعام ٢٠٠٠، وقد بلغ عدد العمال الوافدين الحاصلين على تصاريح عمل (١١٠,٥٨٠) عاملا وعاملة. ويعود الفرق بين عدد التصاريح المسموحة وعدد العمال الحاصلين على تصاريح عمل إلى أن هناك عدد من العمال الذين تمت الموافقة على استقدامهم وتم دفع رسوم تصاريحهم لم يدخلوا المملكة، وهناك عدد من العمال الوافدين قاموا بتغير مكان العمل لأكثر من مرة في عام ٢٠٠٠، وبالتالي حصل على تصريح عمل أكثر من مرة، نتيجة لتغير العمل أكثر من مرة وقد شكل العمال الوافدون من الجنسيات العربية المرتبة الأولى وبنسبة ٨٨% من إجمالي العمالة الوافدة، وشكل العاملون من الجنسية المصرية المرتبة الأولى وبنسبة ٨٢% من العمالة الوافدة.

وملاحظ أن معظم العمال الوافدين الحاصلين على تصاريح عمل قد تركزوا في مهن عمال الإنتاج ومهن عمال الزراعة والخدمات وبنسبة ٤٦% و ٢٨% و ٢٢% على التوالي (وزارة العمل، ٢٠٠٠).

يعتبر حجم العمالة الوافدة المتواجدة داخل الأردن المشكلة الرئيسية التي يعاني منها سوق العمل الأردني ويعود السبب : إلى أن نوعية العمالة من حيث التقيد بالإقامة

والإعفاء منها، اذ أن هناك العديد من العمال الوافدين في المملكة من الجنسيات غير المقيدة بالإقامة، كالجنسيات المصرية والسورية، إضافة إلى عدم وجود المتابعة الحقيقية من قبل الجهات الأمنية المختصة – إدارة الأجانب والحدود – عند دخول الوافد إلى المملكة، حيث أن أرقام هذه الجهات أرقام مجردة ومدونة ضمن قوائم القادمين والعائدين، ولا تحمل أي تفصيلات قد تخدم معرفة خصائص القادمين والمغادرين، وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن هناك أعداد كبيرة من الجنسية العراقية تدخل البلاد وتغادر بالرغم من أنها من الجنسيات المقيدة بالإقامة، كما تشير بيانات القادمين والمغادرين التي تم الحصول عليها من إدارة الأجانب والحدود.

من خلال استعراض البيانات المتوفرة لدى الجهات المعنية، والاعتماد على البيانات المتوفرة لدى دائرة الإحصاءات العامة، والمنشورة في بيانات التعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٩٩٤، وعلى تقديرات الدائرة لحجم السكان لعام ١٩٩٩، بافتراض نسبة السكان الوافدين والمقيمين في المملكة من خلال التعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٩٩٤ بلغت ٦,٥%، وسوف نفترض أن نسبة السكان الوافدين من إجمالي السكان قد ارتفعت بما معدله ٩% وهذا يمثل الاحتمال الوسط.

فإن عدد السكان الوافدين لعام ١٩٩٩ يبلغ ٩× ٤,٨٣٩,٤٥٨ / ١٠٠٠ = ٤٣٥٥١ مقيم

وعليه فإن عدد السكان من الفئة العربية ١٥ سنة فأكثر يقدر ٧٥/١٠٠ × ٤٣٥٥١,٠٠ = ٣٢٧,٠٠٠ عامل.

وفي ضوء ذلك نلاحظ أن هذا الرقم هو الأقرب حيث تشير الأرقام حسب دائرة الإحصاءات العامة ووزارة العمل أن عدد العمال الوافدين الحاصلين على تصاريح عمل يقدر ١٥٤,١٩٧ ألف تصريح عمل لعام ١٩٩٩ ويقدر هذا الرقم ٥٠% من حجم العمال غير الأردنيين المقيمين، وفي ضوء ذلك فإن نسبة ٥٠% تمثل العمالة الوافدة المخالفة وعليه فإن اجماع تقديرات حجم العمالة الوافدة الحاصلين على تصاريح عمل والعمال المخالفين تقدر ٣٠٥,٠٠٠ عامل وافد (تقديرات العمالة، ١٩٩٩).

٣/١ الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للعمالة الوافدة :

١ - الخصائص الديمغرافية

لقد إذ بلغ عدد العمال الذكور في عام ٢٠٠٠ (١١٠.٥٨٠) عامل وافد، أما الإناث فقد بلغ عدد العاملات (٨.٦٣٧) من المجموع الأصلي للعمالة. وبكل الأحوال نجد ارتفاع نسبة العمال الذكور القادمين إلى الأردن، وقد تكون هذه سمة عامة في هجرة العمالة إلى دول الاستقبال العربية فقد ذكر سعد الدين (١٩٨٣) إن أغلب العمال المهاجرين إلى دول الاستقبال العربية في أغلبهم من العمال الذكور، حيث أن الرجل يأتي لتحقيق حد أقصى من الادخار إلى جانب أن بعض الدول لا تسمح بمرافقة الأسرة للعامل (سعد الدين وعبد الفضيل ١٩٨٣).

جدول رقم (١) توزيع العمال الوافدين المحليين لوزارة العمل حسب الجنس خلال عام ٢٠٠٠

الجنس	العدد	النسبة
الذكور	١٠١٩٤٣	%٩٢
الإناث	٨٦٣٧	%٨
المجموع	١١٠٥٨٠	%١٠٠

المصدر : وزارة العمل الأردنية

٢ - الجنسية :

تؤكد الدراسات والإحصاءات المتوافرة عن أعداد العمالة في الأردن، إن العمالة المصرية تشكل أكبر حجم من العمالة بين مختلف الجنسيات القادمة إلى الأردن، عبر كل الفترات الزمنية التي شهدها الأردن من تدفق الأيدي العاملة الوافدة، ويوضح الجدول التالي توزيع العمالة الوافدة حسب الجنسية.

جدول رقم (٢) يوضح توزيع العمالة الوافدة حسب الجنسية لعام ٢٠٠٠

الجنسية	العدد	النسبة
مصر	٩١١٣٦	%٨٢
سوريا	٣٤٧٩	%٣
بقية الدول العربية	٢٦١٣	%٢
الباكستان	١٥٠١	%١
الهند	٨١١	%١
الفلبين	١٧٦٨	%٢
سيرلانكا	٦٥١٧	%٦
بقية دول آسيا غير العربية	١٨٧٨	%٢
الدول الأوروبية	٥٦٩	%١
الولايات المتحدة الأمريكية	٧٨	%٠
الدول الإفريقية غير العربية	١٨١	%٠
بقية دول العالم	٤٩	%٠
المجموع	١١٠٥٨	%١٠٠

* المصدر وزارة العمل ٢٠٠٠ الأردنية

٢ - الخصائص الاجتماعية :

١/٢ الحالة الاجتماعية :

نلاحظ من خلال إحصاءات وزارة العمل إن فئة غير المتزوجين هم أكثر من المتزوجين، قد يكون ذلك بسبب تأخر سن الزواج للعمال وذلك لأنها في الأغلب مصرية.

جدول رقم (٣) يبين توزيع العمالة الوافدة المسجلين لدى وزارة العمل حسب الحالة الاجتماعية خلال عام ٢٠٠٠

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة
أعزب	٩٢٠٧٢	%٨٣
متزوج	١٨٤٧١	%١٧
أرمل	٣٢	%٠
مطلق	٥	%٠
المجموع	١١٠٥٨٠	%١٠٠

* المصدر وزارة العمل الأردنية

٢/٢ - الخصائص التعلمية :

بالنظر إلى الجدول الصادر عن وزارة العمل، والخاص بالمستوى التعليمي للعمالة الوافدة، نلاحظ أن مستواهم التعليمي متدن بشكل عام، وقد أشار محمد الصمادي في دراسته ١٩٨٧ ان العمالة الوافدة تمتاز بانخفاض مستواها التعليمي، كذلك أشار (العكل وشخاترة ١٩٩٥) ان ذوي المؤهلات التعليمية الجامعية العليا كانوا يشكلون ٢,٦% من نسبة العمال الوافدين لعام ١٩٩٢ وهؤلاء يعملون في قطاع التعليم.

جدول رقم (٤) يبين توزيع العمال الوافدة حسب المستوى التعليمي خلال عام ٢٠٠٠

المستوى التعليمي	العدد	النسبة
أمي	٨٠١٢٥	%٧٢
مسلم أساسي	٦٩	%٠
ابتدائي	٢٠٢٥٥	%١٨
إعدادي	٩٥٥	%١
تلمذة صناعية	٧٣	%٠
ثانوي	٧٥٧	%١
دبلوم متوسط	٢٤٣٩٧	%٢٢
بكالوريوس	١٥١٢	%١
دبلوم عالي	٩	%٠
ماجستير	٩٩	%٠
دكتوراه	٥٢٩	%٠
المجموع	١١٠٥٨٠	%١٠٠

* المصدر وزارة العمل.

٣ - الخصائص الاقتصادية :

٣/١ النشاط الاقتصادي :

يعد قطاع الزراعة أكبر القطاعات الاقتصادية في استيعاب الأيدي العاملة الوافدة إلى الأردن، وهذا ما تشير له البيانات الواردة في التقرير السنوي لوزارة العمل للعام ٢٠٠٠، ونلاحظ من الجدول رقم (٥) ان معظم العمالة الوافدة تركزت في قطاع العاملين في الزراعة والصيد، حيث بلغ (٣٠٤٧٨) عامل أي ما نسبته ٢٨% حجم القوى العاملة.

حيث احتلت المرتبة الأولى ، وجاء العاملون في قطاع التشييد والبناء حيث بلغ عددها (٢٠٢٠٧) عامل وافد واحتلت المرتبة الثانية، وجاء العاملون في قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية في المرتبة الثالثة حيث بلغ عددهم (١٨٨٢٥) عامل وافد.

جدول رقم (٥) توزيع العمال الوافدين المسجلين لدى وزارة العمل حسب

النشاط الاقتصادي خلال عام ٢٠٠٠

النشاط الاقتصادي	العدد	النسبة
الزراعة والصيد	٣٠٤٧٨	%٢٨
المناجم والمحاجر	٢٣٠٠	%٢
الصناعات التحويلية	١٦٨٣٥	%١٥
الكهرباء والغاز والماء	١٨٠	%٠
التشييد والبناء	٢٠٢٠٧	%١٨
التجارة والمطاعم والفنادق	١٧٤٧٢	%١٦
النقل والتخزين والمواصلات	١٧٩٢	%٢
التمويل والعقارات	٢٤٩١	%٢
الخدمات الاجتماعية والشخصية	١٨٨٢٥	%١٧
المجموع	١١٠٧٥٠	%١٠٠

* المصدر وزارة العمل الأردنية

٣/٢ - التركيب المهني للعمال الوافدين :

إن بعض المهن مغلقة أمام العمال الوافدين بموجب قرار مجلس الوزارة، الذي أقر بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٥/٧/٢٥ (وزارة العمل ١٩٩٥) وهي المهن الطبية والهندسية والإدارية والمحاسبية والكتابية والمقاسة وأعمال المستودعات وأعمال البيع وأعمال الديكور والمهن التعليمية.

باستثناء التخصصات النادرة، وبيع المحروقات في المدن ومهن الكهرباء والميكانيك وتصليح السيارات والسواقين والحراس والمراسلين. لذلك يضطر العامل الوافد الذي يمتهن مثل هذه المهن إلى التوجيه للعمل في مهن أخرى يبين الجدول التالي:

جدول رقم (٦) توزيع العمال الوافدين الذين يحملون تصاريح عمل حسب النشاط الاقتصادي وأقسام المهن خلال عام ٢٠٠٠

النشاط الاقتصادي	فنيون	العاملون في الإدارة	العاملون في الكتابة	مشتغلون في البيع	مشتغلون في الخدمات	مشتغلون في الزراعة	عمال الإنتاج والعقلية	المجموع
الزراعة والصيد	١٥	٥	٤	١	٦١	٢٩٩٣٦	٤٥٦	٣٠٤٧٨
المناجم والمحاجر	١٤٠	١١	١	٠	١٦	٥	٢١٢٧	٢٣٠٠
الصناعات التحويلية	٢٢٢	٨١	٣٧	٢٣	٨٢٤	٤٥	١٥٦٠٣	١٦٨٣٥
الكهرباء والغاز والماء	٧	٣	٠	٠	١٠	٠	١٦٠	١٨٠
التشييد والبناء	٨٨	٣٥	٦	١	٢٧٩	٣٦	١٩٧٩٩	٢٠٢٠٧
التجارة والمطاعم والفنادق	١١٤	١١٢	٢٠	١٣٣	٨٠٤٤	٥٦٤	٨٣٨٥	١٧٤٧٢
النقل والتخزين والمواصلات	٣٠	٣٨	٢٤	[illegible]	٣٨٥	٩	١٣٣٦	١٧٩٢
التحويل والعقارات	٨٧	٤٥	٨	٩	١٠٠١	٦٢	١٢٨٨	٢٤٩١
الخدمات الاجتماعية والشخصية	١٢٣١	١٧٧	١٤	١٧٣	١٤٣٥٤	٥٧١	٢٣٠٥	١٨٨٢٥
المجموع	١٩٢٥	٥٠٧	١٠٤	٣٤٧	٢٤٩٦٥	٣١٢٢٨	٥١٥٠٤	١١٠٥٨٠

* المصدر وزارة العمل الأردنية

نلاحظ من الجدول ان مهن الخدمات والزراعة والبناء، هي المهن الأكثر تواجـــدا للعمالة الوافدة، وقد يكون مرد ذلك إن هذه المهن ليست بحاجة إلى مـــــهارات معينـــة أو خبرات، وإذا أخذنا بعين الاعتبار إن الغالبية العظمى من العمالة الوافدة هم أميون أو ذوي مستويات تعليمية متدنية، فهذا أمر طبيعي أن يتجهوا نحو هذه المهن داخل الأردن.

١/٥ الجرائم المرتكبة من قبل الأجانب لعام ٢٠٠٠م

أبلغ عن وقوع (٥٠١٢) جريمة ارتكبت من قبل الرعايا الأجانب الموجودين داخل المملكة خلال عام ٢٠٠٠م كان منها (٥٨٧) جريمة جنائية شكلت ما نسبته (١١,٧١%) من مجموع جرائم الأجانب، وكان منها (٤٤٢٥) جريمة جنحوية شكلت ما نسبته (٨٨,٢٩%) من مجموع جرائم الأجانب، مقابل (٤٤٣١) جريمة خلال العام السابق بزيادة مقدارها (٥٨١) جريمة بنسبة (١٣,١١%) عن العام السابق وشكلت جرائم الأجانب ما نسبته (٠٨,٤٦%) من مجموع الجرائم الكلي المرتكب في المملكة خلال عام ٢٠٠٠م . (مديرية الأمن العام، ٢٠٠٠)

جدول رقم (٧) توزيع الجرائم المرتكبة في المملكة من قبل الأجانب والمسجلة لدى الأمن العام حسب تصنيفها القانوني للعام ٢٠٠٠

الجنايات والجنح التي تقع على الإنسان			
نوع الجريمة	جرائم الأجانب لعام ١٩٩٩	جرائم الأجانب لعام ٢٠٠٠	نسبة الزيادة المئوية%
الشروع بالقتل	٩	١٤	+ ٥٥,٥٦%
القتل مع سبق الإصرار (العمد)	٦	٦	٠٠,٠٠ %
القتل القصد	٠	٧	+ ١٠٠,٠٠%
القتل مع غير قصد (القتل الخطأ)	٠	٠	٠٠,٠٠ %
الإيذاء البليغ	٢٤	٦٠	+ ١٥٠,٠٠%
الذم والقدح والتحقير	٢٦١	٣٢٢	+ ٢٣,٣٧%
التحريض على ارتكاب الجرائم	١	٨	+ ٧٠٠,٠٠%
الإيذاء البسيط	٩١٢	١١١٨	+ ٢٢,٥٩%
التهديد	١٠٢	١٣٧	+ ٣٤,٣١%
خرق حرمة المنازل	٦٦	٧٧	+ ١٦,٦٧%
التحريض على القتل	٠	١	+ ١٠٠,٠٠%
التحريض على الضرب	٢	١	- ٥٠,٠٠%

الجنايات والجنح التي تقع على الإنسان			
نوع الجريمة	جرائم الأجانب لعام ١٩٩٩	جرائم الأجانب لعام ٢٠٠٠	نسبة الزيادة المئوية%
التدخل في القتل	٣	٠	- ١٠٠,٠٠%
الاشتراك بالقتل	٠	١	+ ١٠٠,٠٠%
الضرب المفضي إلى الموت	٠	١	+ ١٠٠,٠٠%
المجموع	١٣٨٦	١٧٥٣	+ ٣٣,٦٩%

* المصدر مديرية الأمن العام

يلاحظ من الجدول رقم (٧) أن أكثر الجنايات والجنح المركزية من قبل العمال الوافدين خلال ١٩٩٩/٢٠٠٠ هي جرائم الإيذاء البسيط حيث بلغت (١١٤٨) لعام ٢٠٠٠ بينما بلغت ٩١٢ في عام ١٩٩٩ حيث يلاحظ أنها في ازدياد وبلغت نسبة الزيادة المئوية +٢٢,٥٩% كذلك جرائم الشروع بالقتل والقتل العمد كانت مرتفعة في عام ٢٠٠٠ مقارنة بالعام السابق، وبشكل عام فإن جرائم الجنايات والجنح الواقعة على الإنسان هي في ازدياد خلال عام ٢٠٠٠ مقارنة مع العام السابق.

جدول رقم (٨)

الجرائم المخلة بالثقة العامة المرتكبة من قبل الأجانب لعام ٢٠٠٠			
نوع الجريمة	جرائم الأجانب لعام ١٩٩٩	جرائم الأجانب لعام ٢٠٠٠	نسبة الزيادة المئوية%
تزييف النقد	٢٣	١٧	- ٢٦,٠٩%
التزوير الجنائي	١٠١	١٢٢	+ ٢٠,٧٩%
اتلاف الأوراق الرسمية	٦	٠	- ١٠٠,٠٠ %
التزوير في الأوراق الخاصة	١٧	١٤	- ١٧,٦٥%
تقليد ختم الدولة والعلامات الرسمية والبنكنوت والطوابع	٣	٥	+ ٦٦,٦٧%
المجموع	١٥٠	١٥٨	+ ٠٥,٣٣%

* المصدر مديرية الأمن العام

يلاحظ من الجدول أن الجرائم المخلة بالثقة العامة المرتكبة من قبل الأجانب لعام ٢٠٠٠هي في ازدياد بشكل عام حيث بلغت نسبة الزيادة المؤوية +٥,٣٣%، وكانت جرائم التزوير الجنائي الأعلى خلال عام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠٠ ونسبة الزيادة بلغت +٢٠,٧٩% لعام ٢٠٠٠.

جدول رقم (٩)

الجرائم التي تقع على الأموال والمرتكبة من قبل الأجانب لعام ٢٠٠٠			
نوع الجريمة	جرائم الأجانب لعام ١٩٩٩	جرائم الأجانب لعام ٢٠٠٠	نسبة الزيادة المئوية%
السرقة الجنائية (الموصوفة)	١٦٢	١٦٩	+ ٠٤,٣٢%
السرقة الجنحوية (العادية)	٧٧٤	٧٢٤	- ٠٦,٤٦%
حيازة وشراء المسروقات	٦٣	٩٦	+ ٥٢,٣٨%
السرقة بالاشتراك	١٩	٢٥	+ ٣١,٥٨%
الشروع بالسرقة	٣٠	٣٥	+ ١٦,٦٧%
الاحتيال	٢٢١	٢٢٩	+ ٠٣,٦٢%
إساءة الائتمان	٩١	٨٠	- ١٢,٠٩%
الاعتداء على أملاك الدولة	١٠	٢	- ٨٠,٠٠%
الإضراب بأموال عامة	٣٨	٦٨	+ ٧٨,٩٥%
الإضرار بمال الغير	١٦٣	٢٢٩	+ ٤٠,٤٩%
استعمال اشياء الغير بدون حق	٦	١٠	+ ٦٦,٦٧%
الاختلاس	٠	٢	+ ١٠٠,٠٠%
تحرير شيك بدون رصيد	٧	٥	- ٢٨,٥٧%
الهدم والتخريب	٠	١	+ ١٠٠,٠٠%
الاغتصاب والتهويل	٠	١	+ ١٠٠,٠٠%
ترويج العملة المزيفة	٨	١	- ٨٧,٥٠%
المجموع	١٦٠١	١٦٨٣	+ ٠٥,١٢%

* المصدر مديرية الأمن العام ٢٠٠٠ .

تشير البيانات الواردة في الجدول أن الجرائم الواقعة على الأموال والمرتكبة من قبل الأجانب قد زادت في العام ٢٠٠٠ مقارنة مع عام ١٩٩٩ حيث بلغت نسبة الزيادة +٥,١٢%، وقد كانت جرائم السرقات الجنحوية هي أعلى على الإطلاق خلال العاملين المذكورين حيث بلغت السرقة الجنحوية في عام ١٩٩٩ ٧٧٤ جريمة وفي عام ٢٠٠٠

بلغت ٧٢٤، يليها جريمة السرقة الجنائية حيث بلغت في عام ١٩٩٩ (١٦٢) جريمة أمـــا في عام ٢٠٠٠ فبلغت (١٦٩) جريمة، يلي جرائم السرقات بأنواعـــها المختلفـــة جرائـــم الاحتيال والأضرار بحال الغير.

جدول رقم (١٠)

الجرائم الواقعة على السلامة العامة والمرتكبة من قبل الأجانب لعام ٢٠٠٠			
نوع الجريمة	جرائم الأجانب لعام ١٩٩٩	جرائم الأجانب لعام ٢٠٠٠	نسبة الزيادة المئوية%
حمل الأسلحة والذخائر وحيازتها دون إجازة	٢٤	٤٥	+ ٨٧,٥٠%
إطلاق العيارات النارية	٦	١٠	+ ٦٦,٦٧%
الاتفاق الجنائي	١٦	١	– ٩٣,٧٥%
المجموع	٤٦	٥٦	+ ٢١,٧٤%

* المصدر مديرية الأمن العام

تشير بيانات الجدول رقم (١٠) إلى أن الجرائم الواقعة على السلامة العامة والمرتكبة من قبـــل الأجانب لعام ٢٠٠٠ في ازدياد خلال عام ٢٠٠٠ من العام السابق حيث بلغت نســبة الزيـــادة المئويـــة +٢١,٧٤% كانت أعلى نسبة للعامليـن ١٩٩٩ و٢٠٠٠ في جرائم حمل الأسلحة والنظـــائر وحيازتـــها بدون إجازة حيث بلغت في عام ١٩٩٩ (٢٤) جريمة وفي عام ٢٠٠٠ بلغت (٤٥) جريمة يليها جريمـــة إطلاق العيارات النارية حيث بلغت في عام ١٩٩٩ (٦) جرائم وفي عام ٢٠٠٠ بلغت (١٠) جرائم.

جدول رقم (١١)

الجنايات التي تشكل خطر شاملا المرتكبة من قبل الأجانب لعام ٢٠٠٠			
نوع الجريمة	جرائم الأجانب لعام ١٩٩٩	جرائم الأجانب لعام ٢٠٠٠	نسبة الزيادة المئوية%
إضرام الحرائق	١٢	١٤	+ ١٦,٦٧%
الاعتداء على الطرق العامة والمواصلات والأعمال الصناعية	١٨	١٣	– ٢٧,٧٨%
المجموع	٣٠	٢٧	– ١٠,٠٠%

* المصدر مديرية الأمن العام

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (١١) إلى الجنايات التي تشكل خطرا شاملا والمرتكبـــة من قبل الأجانب لعام ٢٠٠٠ بلغت (٢٧) جريمة بينما بلغت في العام ١٩٩٩ (٣٠) جريمة نسبة الزيـــادة المئوية –١٠,٠٠%.

جدول رقم (١٢)

الجرائم التي تمس الدين والأسرة المرتكبة من قبل الأجانب لعام ٢٠٠٠			
نوع الجريمة	جرائم الأجانب لعام ١٩٩٩	جرائم الأجانب لعام ٢٠٠٠	نسبة الزيادة المئوية%
إفساد الرابطة الزوجية	١٣	٨	- ٣٨,٤٦%
الزنا	٣١	٥٥	+ ٧٧,٤٢%
فض غشاء البكارة	٦	٦	٠٠٠.٠٠%
التعدي على حرمة الأموات	٠	٠	٠٠٠.٠٠%
التعدي على الشعائر الدينية	٢٦	٣٧	+ ٤٢,٣١%
السفاح	٢	٤	+ ١٠٠,٠٠%
انتهاك حرمة شهر رمضان	١٢	١٧	+ ٤١,٦٧%
المجموع	٩٠	١٢٧	+ ٤١,١١%

* المصدر مديرية الأمن العام

يشير الجدول رقم (١٢) إلى أن الجرائم التي تمس الدين والأسرة المرتكبة من قبل الأجانب لعام ٢٠٠٠ بلغت (١٢٧) جريمة بينما بلغت في عام ١٩٩٩ (٩٠) جريمة وكانت نسبة الزيادة المئوية +٤١,١١%، وقد كانت أعلى نسبة خلال هذين العامين في جرائم الزنا ثم التعدي على الشعائر الرئيسية.

جدول رقم (١٣)

جرائم التسول والسكر والمقامرة المرتكبة من قبل الأجانب لعام ٢٠٠٠م			
نوع الجريمة	جرائم الأجانب لعام ١٩٩٩	جرائم الأجانب لعام ٢٠٠٠	نسبة الزيادة المئوية%
المخدرات	٥١	٦٠	+ ١٧,٦٥%
السكر المقرون بالشغب	٢٤٥	٣١٤	+ ٢٨,١٦%
المقامرة	٦	٣	- ٥٠,٠٠%
المجموع	٣٠٢	٣٧٧	+ ٢٤,٨٣%

* المصدر مديرية الأمن العام

يشير الجدول رقم (١٣) إلى أن جرائم التسول والسكر والمقامرة المرتكبة من قبل الأجانب لعام ٢٠٠٠ بلغت ٣٧٧ جريمة بينما بلغت في عام ١٩٩٩ (٣٠٢) أي في ازدياد حيث بلغت نسبة الزيادة

المئوية +٢٤,٨٣%، وكانت أعلى هذه الجرائم خلال العامين المشار لهما هي جريمة السكر والمقرون بالشغب حيث بلغت في عام ١٩٩٩ (٢٤٥) جريمة وفي عام ٢٠٠٠ بلغت (٣١٤) جريمة.

جدول رقم (١٤)

الجرائم التي تقع على الإدارة العامة المرتكبة من قبل الأجانب لعام ٢٠٠٠			
نوع الجريمة	جرائم الأجانب لعام ١٩٩٩	جرائم الأجانب لعام ٢٠٠٠	نسبة الزيادة المئوية%
التعدي على الحرية	٢	٥	+ ١٥٠,٠٠%
فك الأختام ونزع الأوراق والوثائق	٨	٤	− ٥٠,٠٠%
الرشوة	١٩	٢٤	+ ٢٦,٣٢%
استثمار الوظيفة	٠	١	+ ١٠٠,٠٠%
مقاومة الموظفين	١٨	١٣	− ٢٧,٧٨%
ذم وتحقير الموظفين	٤	٦	+ ٥٠,٠٠%
ذم وتحقير رجال الأمن العام	٢٩	٤١	+ ٤١,٣٨%
الاعتداء على الموظفين	٤	٩	+ ١٢٥,٠٠%
مقاومة رجال الأمن العام	١٣٢	١٣٤	+ ٠١,٥٢%
قدح المقامات العليا	١٥	١١	− ٢٦,٦٧%
المجموع	٢٣١	٢٤٨	+ ٠٧,٣٦%

* مديرية الأمن العام

يشير الجدول السابق رقم (١٤) إلى أن الجرائم الواقعة على الإدارة العامة المرتكبة من قبل الأجانب لعام ٢٠٠٠ بلغت ٢٤٨ جريمة، بينما كانت في عام ١٩٩٩ (٢٣١) جريمة إلى أن نسبة الزيادة المئوية +٠٧,٣٦% وكانت أكثر هذه الجرائم ارتكابا هي جريمة مقاومة رجال الأمن العام حيث كانت في عام ١٩٩٩ (١٣٢) جريمة في حين بلغت في عام ٢٠٠٠ (١٣٤) جريمة، يليها جريمة ذم وتحقير رجال الأمن العام ثم جريمة الرشوة ثم مقاومة الوظفين.

جدول رقم (١٥)

الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة المرتكبة من قبل الأجانب لعام ٢٠٠٠م			
نوع الجريمة	جرائم الأجانب لعام ١٩٩٩	جرائم الأجانب لعام ٢٠٠٠	نسبة الزيادة المئوية%
الاغتصاب	١٢	١٦	+ ٣٣.٣٣%
هتك العرض	٦٠	٧٤	+ ٢٣,٣٣%
اللواط	٤	١	– ٧٥,٠٠%
الخطف	٣	٥	+ ٦٦,٦٧%
إدارة بيت للدعارة	٤٠	٣٢	– ٢٠,٠٠%
فعل منافي للحياء	٦٧	٦٨	+ ٠١,٤٩%
حيازة أشياء مخلة بالآداب العامة	٤٠	٢٩	– ٢٧,٥٠%
الحض على الفجور	٨	١٢	+ ٥٠,٠٠%
التعرض للآداب والأخلاق العامة	١٠٠	٦٤	– ٣٦,٠٠%
الإجهاض	٢	٢	٠٠.٠٠%
العثور على لقيط	٠	٠	٠٠.٠٠%
المجموع	٣٣٦	٣٠٣	– ٠٩,٨٢%

* المصدر مديرية الأمن العام

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (١٥) وبخاصة بالجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العام المرتكبة من قبل الأجانب لعام ٢٠٠٠م أنها بلغت (٣٠٣) جريمة بلغت في عام ١٩٩٩ ارتكابا في عام ١٩٩٩ (٣٣٦) جريمة حيث بلغت نسبة الزيادة المئوية –٠٩,٨٢%، وكانت أكثر هذه الجرائم ارتكابا في عام ١٩٩٩ جريمة التعرض للآداب والأخلاق العامة حيث بلغت (١٠٠) جريمة، ثم يليها جريمة فعل حياء منافي للحياء حيث بلغت (٦٧) جريمة ثم جريمة هتك العرض وبلغت ٦٠ جريمة، أما في عام ٢٠٠٠ فكانت أكثر الجرائم الأخلاقية المرتكبة جريمة هتك العرض حيث بلغت (٧٤) جريمة يليها، جريمة فعل منافس للحياء حيث بلغت (٦٨) جريمة، ثم حرمة التعرض للآداب العامة والأخلاق العامة حيث بلغت (٦٤) جريمة.

جدول رقم (١٦)

الجرائم المخلة بالإدارة القضائية لمرتكبيها من قبل الأجانب لعام ٢٠٠٠م			
نوع الجريمة	جرائم الأجانب لعام ١٩٩٩	جرائم الأجانب لعام ٢٠٠٠	نسبة الزيادة المئوية%
استيفاء الحق بالذات	٢	٥	+ ١٥٠,٠٠%
عرقلة سير العدالة	٢٦	١٢	− ٥٣,٨٥%
كتم الجنايات والجنح	٦	٠	− ١٠٠,٠٠%
إعطاء الجرائم والافتراء	١٦	٣١	+ ٩٣,٧٥%
الفرار من الحفظ القانوني	٢	١٠	+ ٤٠٠,٠٠%
المجموع	١١٦	١١٦	٠٠,٠٠%

* المصدر مديرية الأمن العام

يشير الجدول رقم (١٦) الخاص بالجرائم المخلة بالإدارة القضائية المرتكبة من قبل الأجـــانب لعام ٢٠٠٠م وقد كانت متساوية في عام ١٩٩٩ لعام ٢٠٠٠ حيث بلغت في العــامين (١١٦) جريمــة وكانت نسبة الزيادة المئوية ١٠٠,٠٠%.

جدول رقم (١٧)

جرائم وقوانين أخرى مرتكبة من قبل الأجانب لعام ٢٠٠٠ م			
نوع الجريمة	جرائم الأجانب لعام ١٩٩٩	جرائم الأجانب لعام ٢٠٠٠	نسبة الزيادة المئوية%
الانتحار	١	٣	+ ٢٠٠,٠٠%
محاولة الانتحار	١٦	١٦	٠٠,٠٠%
التسبب بالتسمم الغذائي	١	٢	+ ١٠٠,٠٠%
الاتجار بالعملة	٠	٠	٠٠,٠٠%
الاتجار بالآثار	٢	٤	+ ١٠٠,٠٠%
حيازة مفرقعات أو متفجرات	٢	٠	− ١٠٠,٠٠%
تجاوز الحدود	٦٤	٤٨	− ٢٥,٠٠%

التهريب	١٣	١٦	+ ٢٣,٠٨%
التنقيب عن الدفائن والآثار	١٤	١٨	+ ٢٨,٥٧%
مخالفة قانون منع الجرائم	٢٦	٤٦	+ ٧٦,٩٢%
مخالفة قانون الأسلحة	٤	٩	+ ١٢٥,٠٠%
مخالفة قانون الزراعة	٠	٢	+ ١٠٠,٠٠%
المجموع	١٤٣	١٦٤	+ ١٤,٦٩%
المجموع الكلي	٤٤٣١	٥٠١٢	+ ١٣,١١%

* المصدر مديرية الأمن العام

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (١٧) أن هناك جرائم وقوانين أخرى مرتكبة من قبل الأجانب لعام ٢٠٠٠م حيث بلغت في هذا العام (١٦٤) جريمة بينما بلغت في العام ١٩٩٩ (١٤٣) جريمة وكانت نسبة الزيادة +١٣,١١%، وكانت أكثر هذه الجرائم ارتكابا هي جريمة تجاوز الحدود حيث بلغت في عام ١٩٩٩م ٦٤ أما في عام ٢٠٠٠ فبلغت (٤٨) جريمة.

جدول رقم (١٨) توزيع الجرائم المرتكبة من قبل الأجانب في المملكة على مديريات الشرطة خلال عام ٢٠٠٠م

مديرية الشرطة	مجموع الجرائم	مجموع الجنح	مجموع الجنايات	النسبة%
العاصمة	٢٨٧٤	٢٥٥٢	٣٢٢	٥٧,٣٤%
اربد	٣٤٩	٣١١	٣٨	٠٦,٩٦%
الزرقاء	٥٠٢	٤٣١	٧١	١٠,٠٢%
البلقاء	٢٦٤	٢٢٨	٣٦	٠٥,٢٧%
المفرق	١٧٨	١٣٢	٤٦	٠٣,٥٥%
الكرك	١٤٢	١٣٢	١٠	٠٢,٨٣%
الطفيلة	٢٨	٢٥	٣	٠٠,٥٦%
معان	١١٢	١٠٣	٩	٠٢,٢٣%
البادية	١٤٩	١٢٨	٢١	٠٢,٩٧%

مادبا	٧٥	٧١	٤	%٠١,٥٠
العقبة	٢٢٠	٢٠١	١٩	%٠٤,٣٩
عجلون	٤٦	٤٥	١	%٠٠,٩٢
المجموع	٥٠١٢	٤٤٢٥	٥٨٧	%١٠٠

المصدر مديرية الأمن العام

يلاحظ من الجدول أن أعلى نسبة ارتكاب كانت ضمن اختصاص مديرية شرطة محافظة العاصمة حيث بلغت (٥٧,٣٤%) من مجموع الجرائم المرتكبة من قبل الرعايا الأجانب، تلتها مديرية شرطة محافظة الزرقاء بنسبة (١٠,٠٢%) تلتها مديرية شرطة محافظة إربد بنسبة (٠٦,٩٦%)، كما يلاحظ من الجدول أن أقل نسبة ارتكاب لجرائم الأجانب كانت ضمن اختصاص مديرية شرطة محافظة الطفيلة وبنسبة (٠٠,٥٦%).

جدول رقم (١٩) مسار قضايا الأجانب خلال السنوات ١٩٩١ - ٢٠٠٠م ونسبة التغير %

السنة	عدد القضايا	نسبة التغير %
١٩٩١	١٣٦٠	---
١٩٩٢	١٣٨٨	%٠٢,٠٦ +
١٩٩٣	١٣١٠	%٠٥,٦٢ -
١٩٩٤	١٦٠٤	%٢٢.٤٤ +
١٩٩٥	٢٢٠٩	%٣٧,٧٢ +
١٩٩٦	٣٤٠١	%٥٣,٩٦ +
١٩٩٧	٢٨٧٨	%١٥,٣٨ -
١٩٩٨	٤١٤٠	%٤٣,٨٥ +
١٩٩٩	٤٤٣١	%٠٧,٠٣ +
٢٠٠٠	٥٠١٢	%١٣,١١ +

المصدر : مديرية الأمن العام

يلاحظ من الجدول أن متوسط التغير خلال السنوات العشر الماضية (١٩٩١-٢٠٠٠م) لجرائم الأجانب بلغ (١٥,٩٢%) .

جنسيات الجناة في جرائم الأجانب :

بلغ عدد الجناة الأجانب المقبوض عليهم (٥٣٢٩) شخص، كان منهم (٤٩٩١) شخص من الرعايا العرب شكلت نسبتهم (٩٣,٦٦%) من مجموع الجناة الأجانب وتوزعوا على (١٦) دولة عربية، وكان منهم (٣٣٨) شخص من جنسيات غير عربية شكلت نسبتهم من مجموع الجناة الأجانب (٠٦,٣٤%) وتوزعوا على (٣٥) دولة أجنبية، وتوزعوا حسب جنسياتهم كما يلي :

جدول رقم (٢١) توزيع الجناة من الرعايا العرب حسب جنسياتهم لعام ٢٠٠٠م

الدولة	عدد الجناة	النسبة %
مصر	٢٣٩٩	%٤٨,٠٧
العراق	١٠٢٥	%٢٠,٥٤
سوريا	٥١١	%١٠,٢٤
فلسطين	٤٧٥	%٠٩,٥٢
السعودية	٢٩١	%٠٥,٨٣
السودان	٨٧	%٠١,٧٤
اليمن	٦٥	%٠١,٣٠
لبنان	٣٩	%٠٠,٧٨
الكويت	٣٨	%٠٠,٧٦
ليبيا	٢١	%٠٠,٤٢
تونس	١٢	%٠٠,٢٤
المغرب	١١	%٠٠,٢٢
الجزائر	٩	%٠٠,١٨
عمان	٣	٠٠,٠٦
الصحراء الغربية	٣	٠٠,٠٦
قطر	٢	%٠٠,٠٤
المجموع	٤٩٩١	%١٠٠,٠٠

المصدر مديرية الأمن العام .

يلاحظ من الجدول أن أعلى نسبة جناة من الرعايا العرب كانت من حملة الجنسية المصرية وشكلت نسبتهم (٤٨,٠٧%) من مجموع الرعايا العرب الجناة، تلاهم حملة الجنسية العراقية بنسبة (٢٠,٥٤%) ، تلاهم حملة الجنسية السورية بنسبة (١٠,٢٤%)، أما أقل نسبة جناة للرعايا العرب كانت لحملة الجنسية القطرية وبنسبة مقدارها (٠٠,٠٤%) من مجموع الجناة العرب.

تبلغ الجالية المصرية ٩١١٣٦ ألف عامل عدد الجناة منهم ٢٣٩٩ أي ما نسبته ٢,٦% من الجالية المصرية، أما الجالية العراقية فهي من الجاليات غير المسموح لها بالعمل وبالتالي غير معروف عدد هذه الجالية في الأردن وبسبب حيث تعامل معاملة خاصة هذه الجالية بسبب ظروف العراق أم الجالية السورية فتبلغ ٣٤٧٩ ألف عامل عدد الجناة منهم ٥١١ أي ما نسبته ١٤,٦% من الجالية.

أما باقي الجالية العربية فهي باقي الدول العربية فتبلغ ٢٦١٣ ألف عامل عدد الجناة منهم بلغ١٠٥٦ أي ما نسبته ٤,٥٤%

جدول رقم (٢١) توزيع جنسيات الأجانب من غير الجنسية العربية لعام ٢٠٠٠م

الدولة	عدد الجناة	النسبة %
سيريلانكا	١٢١	%٣٥,٨٠
الباكستان	٤٤	%١٣,٠٢
الفلبين	٢٩	%٠٨,٥٨
بنغلادش	٢١	%٠٦.٢١
تركيا	٢٦	%٠٧,٦٩
إسرائيل	١٥	%٠٤,٤٤
أمريكي	١٥	%٠٤,٤٤
الهند	١٠	٠٢,٩٦
إيران	٥	%٠١,٤٨

الدولة	عدد الجناة	النسبة %
تركمانستان	٤	%٠١,١٨
رومانيا	٤	%٠١,١٨
ألمانيا	٤	%٠١,١٨
برما	٤	%٠١,١٨
إيرلندا	٣	%٠٠,٨٨
روسيا	٣	%٠٠,٨٨
الصين	٣	%٠٠,٨٨
جزر القمر	٣	%٠٠,٨٨
جزر المالديف	٢	%٠٠,٥٩
إيطاليا	٢	%٠٠,٥٩
تايلندا	٢	%٠٠,٥٩
بريطانيا	٢	%٠٠,٥٩
جنوب افريقيا	٢	%٠٠,٥٩
نيبال	٢	%٠٠,٥٩
كندا	١	%٠٠,٣٠
يوغسلافيا	١	%٠٠,٣٠
السويد	١	%٠٠,٣٠
اثيوبيا	١	%٠٠,٣٠
النمسا	١	%٠٠,٣٠
تايوان	١	%٠٠,٣٠
البانيا	١	%٠٠,٣٠
داغستان	١	%٠٠,٣٠
غانا	١	%٠٠,٣٠
اسبانيا	١	%٠٠,٣٠
السنغال	١	%٠٠.٣٠
بلجيكا	١	%٠٠,٣٠
المجموع	٣٣٨	%١٠٠,٠٠

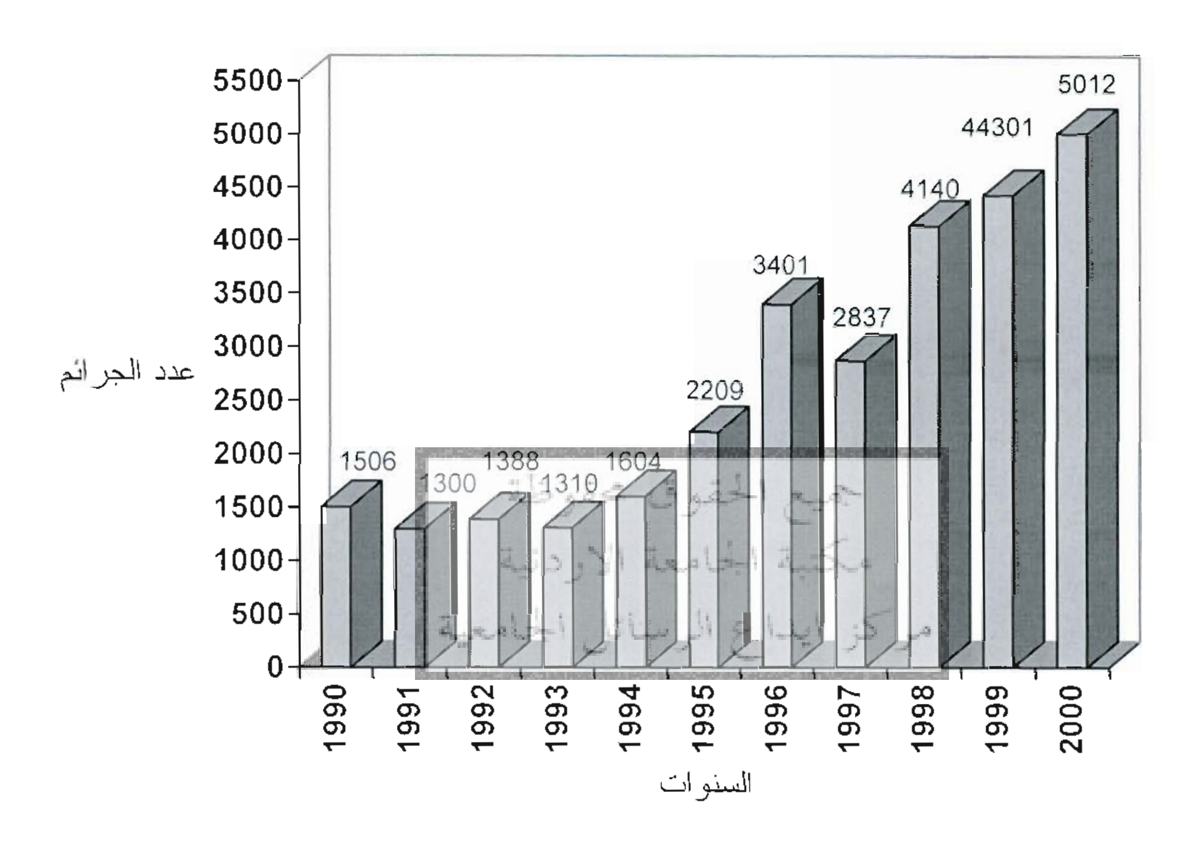
المصدر مديرية الأمن العام

يلاحظ من الجدول أن أعلى نسبة جناة من غير الرعايا العرب كانت من حملة الجنسية السيريلانكية حيث بلغت نسبتها (٣٥,٨٠%) من مجموع الجناة الأجانب من غير الجنسيات العربية تلتها الجنسية الباكستانية بنسبة (١٣,٠٢%).

فقد بلغت الجالية السيرلانكية ٦٥١٧ وبلغ عدد الجناة منها ١٢١ أي ما نسبته ١,٨%، أما الجالية الباكستانية فبلغت ١٥٠١ ألف عدد الجناة منها ٤٤ أي ما نسبتهم ٢,٩% من الجالية الباكستانية، اما الفلبينية فبلغت ١٧٦٨ عدد الجناة فيها ٢٩ شخص أي ما نسبته ١,٦% ، أما الجالية الهندية فبلغت ٨١١ عدد الجناة منها ١٠ أي ما نسبته ١,٢% من الجالية الهندية وقد بلغت الجالية من باقي الدول الآسيوية غير العربية بلغت ١٨٧٨ وعدد الجناة منها ٥٩ أي ما نسبته ٣,١% من الجالية الآسيوية.

والجالية من الدول الأوروبية ٥٦٦ عدد الجناة منها ٢٧ أي ما نسبته ٤,٧% من الجالية أما الولايات المتحدة الأمريكية فعدد جاليتها ٧٨ عدد الجناة منهم ١٥ أي ما نسبته ١٩,٢% من الجالية الأمريكية، أما الجالية من الدول الإفريقية غير العربية فبلغت عددها ١٨١ عدد الجناة منها ٤٩ أي ما نسبته ٢٧% من الجالية الإفريقية غير العربية.

رسم يوضح مسار جرائم الأجانب خلال السنوات ١٩٩٠-٢٠٠٠م



يوضح هذا الرسم البياني اتجاه جرائم الأجانب حيث أنها في ازدياد فقد بلغت نسبة الزيادة في عام ٢٠٠٠ ١٣,١١% .

المبحث الثاني

الإطار النظري

١/٢ تمهيد

٢/٢ مفهوم الجريمة

٣/٢ نظريات الجريمة

٤/٢ الدراسات السابقة

٥/٢ ملخص الدراسات السابقة

١/٢ تمهيد :

لقد عرف المجتمع الإنساني الجريمة منذ بدء تكوينه، حيث ارتكب الإنسان أفظع جريمة عندما قتل قابيل أخاه، ومنذ ذلك الوقت عرف المجتمع الخير والشر. وانتشرت الجرائم بكافة صورها في كل المجتمعات، وشكلت الجريمة ولا تزال محور اهتمام الفلاسفة وعلماء الاجتماع والنفس والقنون والاقتصاد.

ففي المرحلة الأولى كانت أفكار الفلاسفة والعلماء ورجال الدين حول الجريمة تنبع في الغالب من مصادر دينية وأخلاقية، وفي المرحلة الوسطى أنها خيانة ومظهر للأرواح الشريرة وتعبير عن الخطيئة، ففلاسفة الأغريق، كسقراط وأفلاطون وأرسطو ربطوا بين الجريمة وفساد النفس الناجم عن عيوب خلقية كالجهل والأنانية والطمع والجشع أما في العصور الوسطى فيعد "توما الاكويني" أكثر من درس الجريمة في هذه الفترة، حيث يرى أن الفقر عامل أساسي في وقوع الجريمة خاصة جرائم السرقة.

أما أول باحث درس الجريمة بشكل جدي هو توماس مور (Tomas Mour) حيث توصل إلى ربط السلوك الإجرامي بالمجتمع وأن السبب الرئيسي للجرائم التي تقع في انجلترا هو الحالة الاقتصادية وخاصة الظروف السيئة.

أما في عصر النهضة الأوروبية، فقد توضح المنهج العلمي وأخذت دراسة الجريمة تتبع المنهج العلمي، فمن العلماء من ربط السلوك الإجرامي بالبيئة الجغرافية ورآه آخرون يرتبط بالتكوين البيولوجي، ومنهم من ردة إلى الأمراض وعدة البعض الآخر نتاجاً للظروف الاجتماعية والاقتصادية (البرقاوي، ١٩٩٥). وبالتالي ظهرت العديد من النظريات المفسرة لظاهرة الجريمة، غير ان أي منها لم يقدم التفسير الذي يمكن الاعتماد عليه بشكل قاطع (وكما يقول الدكتور بدر الدين علي: فحيره العلماء ليست في الوصول إلى أسباب إجرام شخص معين أو سبب ارتكاب واقعة معينة وإنما احتاروا في

تعميم أسباب الجريمة وبشكل شامل ينطبق على كافة بني البشر في كل زمـــان ومكـــان) (حسون، الرفاعي، ١٩٧٨).

سنحاول في هذا الفصل الوقوف على بعض النظريات المفسرة للجريمة. وســـنبدأ في البداية بتعريف مفهوم الجريمة، ونختم هذا الفصل بعرض للدراسات السابقة في هـــذا المجال.

٢/٢ مفهوم الجريمة :

الجريمة :

حيث يختلف تعريف الجريمة تبعا للامكنة والازمنة، ولا نجد تعريفاً جامعاً ما نعـاً للجريمة، فرجل القانون يُعرفها من زاويته الخاصة وعالم الاجتماع يعرفها مـــن زاويتـــه الخاصة وعالم النفس يُعرفها من زاويته الخاصة أيضاً.

١ - الجريمة لغويا :

اصل كلمة جريمة من جرم بمعنى كسب وقطع ويظهر ان هذه الكلمة خصصـــت من القديم للكسب المكروه غير المستحسن ،ولذلك كانت كلمة جرم ويرادفها الحمل علـــى فعل آثم (الجوهري ، ١٩٥٦)

٢ - الجريمة قانونا :

تعرف الجريمة بانها (سلوك يحرمه القانون ويرد عليه بعقوبة جزائية او تدبـــير) هذا التعريف يميز السلوك الإجرامي عن غيره من أنواع السلوك المنحـــرف الأخـــرى) (السراج ١٩٨٨) .

ويذكر دون جيبونز (Don Gibbons) ان المجرم من وجهة النظر القانونية هـــو الفرد الذي يؤدي سلوكا معينا ، يخالف المحرمات والأوامر الواردة في القانون الجنـائي،

أي ان المجرم من وجهة النظر القانونية هو الشخص الذي يخرج على القانون (Gibbons 1582).

كما يؤكد دارسو القانون ،ان الجريمة كظاهرة ترتبط بوجود القواعد والمعايير القانونية وجودا وعدما ،اما الدراسين بعلم اجتماع القانون يرون ان القانون هو الذي يستحدث الجرائم او يجرم بعض الأفعال بناء على اضافة نصوص تحرم الأفعال التي لم تكن مجرمة من قبل ويترتب عليها عقوبات معينة .

وفي هذا الاطار يعرفها هورتن (Horton) "بانها أي فعل ينتهك القانون" ويعرفها فرانك براسل (Frank R.Prassell) بانها " أي فعل يؤدي الى انتهاك القانون ويعاقب صاحبه من قبل الدولة (R.Prassell 1975) .

أما قانون العقوبات الأردني فلا يتضمن تعريفا للجريمة وفق ما سارت عليه معظم التشريعات المعاصرة و قد ذهب علماء القانون الجنائي الى تعريف الجريمة بانها خطيئة اجتماعية وسلوك يخالف الناموس الاجتماعي يوقع على مرتكبها جزاء جنائي، حتى ولم تحتويها النصوص القانونية .

وقد اجتهد البعض بوضع تعريف مبسط يبرز اهم عناصر الجريمة ويبينوا آثارها الجنائية بانها فعل غير مشروع ايجابي او سلبي صادر عن ارادة جنائية يقرر القانون لمرتكب هذا الفعل عقوبة او تدبيرا او احترازا (نجم، ١٩٨٧) .

يمكننا ان نستنتج ان الجريمة سلوك يصدر عن فرد داخل بيئة اجتماعية، وهذا السلوك يتمثل في مخالفة تكليف ما سواء كان هذا التكليف امرا ام نهيا، وهذا ما يراه الفقيه الايطالي كارار (Carrar) الذي يرى في الجريمة خرقا لقانون الدولة بفعل ذي كيان حسي صادر عن شخص دون ان لا يبرره قيام بواجب او ممارسة لحق حتى تناول القانون هذا الفعل بالعقاب (بهنام ،١٩٨٧)

كما يعرفها جيرومه هيل (Jerome Hall) حيث اعتبر الجريمة ضررا محظورا بمقتضى القانون الجنائي، منسوبا الى رجل عادي بالغ ارتكبه عن ارادة ومقصد، ويجب

ان ينال عليه عقابا معينا في القانون (Hall, 1960)، يتضح من هذا التعريف ان هناك صفتين متلازمتين للسلوك الإجرامي يميزه عن غيره من السلوكات المنحرفة الأخرى هما:

١- تجريم القانون له

٢- ومعاقبته مرتكب السلوك السيء بعقوبة جزائية (عبيدات ١٩٩٨)

لقد وجهت انتقادات الى المعيار القانوني للجريمة من هذه الانتقادات :

١- ان الظاهرة الإنسانية والاجتماعية سابقة في وجودها على الظاهرة القانونية وبالتالي فالقانون الجزائي لا يستطيع شمول الحقيقة الإنسانية والاجتماعية بكاملها

٢- كما ان الحكم القيمي على افعال الناس مشروطا بتطور كل مجتمع ،وبالتالي فهو ليس تعبير عن القواعد القانونية التي تحكم هذا المجتمع .

٣- ان الجريمة ظاهرة اجتماعية معقدة تخضع لمفاهيم فكرية ودينية وأخلاقية.

٤- ان الأفعال التي يعاقب عليها القانون ليست هي اكثر الأفعال خطورة وضررا اجتماعيا. فهناك افعال لا يعتبرها القانون جريمة، يمارسها الأفراد في المجال الاقتصادي او السياسي او الاجتماعي ، هي خطيرة على المجتمع وربما اخطر من الأفعال التي يحظرها القانون .

٥- كما ان الفرد لا يعد مجرما في نظر القانون الا اذا ادين امام القضاء بارتكاب جريمة، وهذا يضيق من ميدان دراسات الجريمة ويلحق ضررا بالمجتمع (السراج، ١٩٨٥)

٣ - الجريمة اجتماعيا :

لقد بينت الوضعية مدى أهمية الجريمة باعتبارها حقيقة اجتماعية، وليست قانونية اذ ان حصر مفهوم الجريمة بالبعد القانوني فقط، يحول دون إدراك الجوانب الإنسانية

للجريمة، التي تعتبر من جوانبها الأساسية مع التأكيد على إن الاهتمام بمثل هذه الجوانب لا يعني إغفال الجانب القانوني (خربطلي ١٩٩٢)

كما ذهب كل من موريس p. Morris في دراسته لمفهوم الجريمة وركلس (Ricls) في دراسته المدخل السيولوجي لدراسة الجريمة وغيرهم ، الى ان الجريمة نسبية زمنية ومجتمعية وذلك لان المجتمع هو الذي يحدد ما هو خطأ او ما هو صواب ،وهو الذي يقرر متى يكون فعل معين جريمة اول. ومن ثم يذهبان الى ان الجريمة تختلف باختلاف المجتمعات في فهمها للصواب والخطأ وذلك يخضع لتغير قيم المجتمع واتجاهاته بمرور الزمن .

وقد أكد علماء الاجتماع امثال دوركايم وتونيز وغيرهم من علماء الانثربولوجيا والاجتماع على استناد التجريم في المجتمعات المعقدة على التشريع، أما في المجتمعات البدائية فان الجريمة ترتبط بأفعال الرذيلة والخطيئة بالمعنى الديني وذلك ما أوضحه مالينوفسكي (Malunovisce) في دراسة للجريمة والعادة في المجتمعات البربرية .

كما وتشير التشريعات في تعريفها للجريمة والمجرم في ان المجرم بالمعنى القانوني هو ذلك الشخص الذي يخترق القانون ، وتدينه اجراءات المحاكم ، وذلك ما حدده كل من (تافت ودنايان) (Taft and Dnyan) في دراساتهم حول الاجرام والجريمة.

وقد برز في التراث الاجتماعي حول الجريمة ثلاث اتجاهات أساسية في تعريف الجريمة والسلوك الإجرامي وهي :-

١- اتجاه يعتبر الجريمة جمع اتجاه انماط السلوك المضادة للمجتمع أي يترتب عليه ضرر بالمصلحة الاجتماعية

٢- اتجاه يركز على معايير السلوك حيث يرى انصار هذا الاتجاه اهمية التركيز على المعايير العامة للسلوك يرتبط بالضبط الاجتماعي

٣- يتمثل هذا الاتجاه في محاولة اعادة صياغة تعريف الجريمة وذلك ما قام به (Suther land) في دراسته الجرائم الخاصة جرائم اصحاب الياقات البيضاء،

ويشير سذر لاند للجريمة إلى أنها السلوك الذي تحرمه الدولة علـــى الفــرد لمــا يترتب عليه من ضرر على المجتمع والذي يتدخل لمنعة بعقاب مرتكبــــه (شــتا، ١٩٨٤)

أما مارشال للينارد فيعرف الجريمة بالاستناد الى النمط الإجرامـــــي الاجتمــاعي Criminal Social typeالذي ينتج عن التيار الذي يسود الحياه الحضرية ووجـــود ثقافــة إجرامية، وقد حدد سمات نمطه الإجرامي فيما يلي :-

١- دراسة الجرم بالوسائل الفنون الإجرامية

٢- استعمل مصطلحات إجرامية

٣- ان يكون له تاريخ حياه حافله بالاجرام (شتا ،١٩٨٤)

هناك من ينظر للجريمة على انها حقيقة اجتماعية ويعرفها بانها "كل فعل تعتقـــد الجماعة انه يخالف لقواعد السلوك ،وصار بمصلحتها الاجتماعية ويهدد كيانــــها (مطــر ١٩٨٤)

إن القواعد الاجتماعية التي تنظم السلوك لأعضاء الجماعة وتحدد موقعـــها، مــن الأفعال الضارة وبمصالحها، لا تتصف بالالتزام والتجرد والعمومية اذا قيست او قورنــت بالقواعد الثانوية (السراج ١٩٨١).

ان التعريفات التي يقدمها هذا التعريف يكتنفها بعض الغموض، وقد يكــون هــذا السبب الذي دفع بالعالم الايطالي جاروفالو (Garofalo) إلى تقسيم الجرائم الـــى طبيعيــة وغير طبيعية، فالطبيعية متعارف على تجريمها وترتيب الجزاء الجنــــائي لـــها، ولكــن الجرائم غير الطبيعية التي سماها الجرائم المصطنعة متعلقة بتنظيـــم المجتمـــع الحديــث وتطورة وتختلف من حيث الزمان والمكان (لطفي ١٩٧٣) .

لقد أيد عدد من الباحثين والعلماء جاروفالو في ضروره الاعتمــــاد فـــي تعريــف الجريمة على معيار اجتماعي وان كانوا قد اختلفوا معه حول هذا المعيار فالعالم الالمـــاني

اهرنج(Ihering) يعرف الجريمة بانها فعل ينطوي على تعريض شروط حياه الجماعة للخطر نص عليه المشرع ورتب له عقوبة (الصيفي ١٩٦٧) .

ويعرف يونجر W.Bonger الجريمة بانها فعل تقترف داخل جماعة من الناس تشكل وحده اجتماعية ويضر بمصلحة الجميع او بمصلحة الفئة الحاكمة ويعاقب عليه من قبل هذه الجماعة بواسطة اجهزة تعين لهذا الغرض بعقوبة اشد قوة من مجرد رفضها الاخلاقي .

عرف دوركايم (Dourcam) الجريمة في البداية بانها كل عمل معاقب عليه واشار الى ان ما يجعل الفعل جريمة معاقب عليها هو رده الفعل الاجتماعي عليه وليس الفعل نفسه .

وبالتالي فدوركايم يرى الجريمة ظاهرة اجتماعية وضرورية لارتباطها بالشروط الاساسية لكل حياه اجتماعية، (دوركايم ١٩٧٤).

وقد قدم سذر لاند تعريفا للجريمة بأنها سلوك تحرمه الدولة لضرورة بها، ويمكن أن ترد عليه بعقوبة (Sutherland, 1961)

أما رافائيل غاروفالو (Rafaele Garofalo) فكان من اوائل العلماء الذين اعتمدوا على المجتمع كأساس للتفريق بين الفعل الذي يستحق ان يوصف بانه جريمة والفعل الذي لا يستحق. كما أنه ابتدع فكرة الجريمة الطبيعية(Natural Crime)وهي الجريمة التي تتفق جيمع المجتمعات الإنسانية على تجريمها في كل زمان ومكان ،مثال هذه الجرائم جرائم الاعتداء على الاشخاص او على الاموال ، بقابل الجريمة الطبيعية عند فاروفالو الجريمة المصطنعة (Conventional crime) وهي الجريمة التي تخرق العواطف غير الثابتة كحب الوطن والعواطف الدينية

ويرى غاروفالو ان الجريمة الطبيعية هي التي تهمه في نطاق دراسات الجريمة وتفسير السلوك الإجرامي .

نلاحظ مما سبق أن التعريفات الاجتماعية للجريمة متباينة عموما. وبعيدة عن الدقة العلمية ،كما ان علماء الاجتماع لم يتوصلوا حتى يومنا الحاضر إلى قوانين ثابتة لتفسير شتى الظواهر الاجتماعية وهذا ينطبق على ظاهرة الجريمة وذلك راجع إلى الطبيعة المعقدة لهذه الظاهرة.

وبالتالي تجد من الصعوبة الوصول الى تعريف اجتماعي للجريمة يقبل به الجميع كما ان وضع معيارين قانوني واجتماعي في عملية ضبط لاتجاه السلوك الإجرامي ، هو تفريق لا داعي له فالقانون والمجتمع بينهما علاقة تفاعلية تاثير متبادل، وبالتالي فالقاعدة القانونية قد تكون الاقرب والاساس في عملية التفريق بين السلوك الإجرامي وغيره من أنواع السلوك الأخرى.

٣/٢ نظريات الجريمة :

لقد تعددت المدارس والنظريات التي تناولت الجريمة منها مايسير في اتجاه واحد في كثير من منطلقاتها ونتائجها ومنها ما يختلف عن غيرها من النظريات الاخرى اختلافا جذريا وقد ظهر العديد من التصنيفات لهذه المدارس والنظريات .

صنف (اودين سندرلاند (Sutheland) النظريات حسب تسلسلها التاريخي الى:

١- المدرسة التقليدية (The Classical School) التي تقوم على الربط بين مبدأي حرية الاختيار والمنفعة

٢- مدرسة الخرائط الجغرافية (The Cartographic School) وتفسر الجريمة استنادا على الأسس الايكولوجية

٣- المدرسة الاشتراكية ((The Socialist School) وتقيم نظريتها على أساس الحتمية التاريخية للحل الاقتصادي

٤- المدارس النموذجية (The Typological School) التي تنطلق من السمات العضوية والعقلية والنفسية لنموذج بشري خاص يسمى بالمجرم

٥- المدرسة الاجتماعية (The Sociological School)وهي احدث المدارس وتفسر الجريمة بوصفها ظاهرة اجتماعية تستمد مقوماتها من مفاهيم الجماعة والعمليات الاجتماعية ويصنف (دونالد تافت) النظريات المفرد للجريمة إلى ثلاث مجموعات من الاتجاهات وهي

١- الاتجاهات الذاتية وهي تدرس شخصية المجرم وتضم الاتجاه الفيزيقي والاتجاه الطبي والاتجاه البيولوجي والاتجاه الفيزيولوجي والاتجاه النفسي واتجاه الطب العقلي واتجاه التحليل النفسي

٢- الاتجاهات الموضوعية وهي التي تهتم بالظروف المادية والاجتماعية للظاهرة الاجرامية تتفرع هذه الاتجاهات الى الاتجاه الجغرافي والاتجاه الايكولوجي والاتجاه الاقتصادي والاتجاه الاجتماعي والاتجاه السوسيولوجي والاتجاه الثقافي

٣- اتجاه تعدد العوامل وهو اتجاه توفيقي يرابط بين الاتجاهات المختلفة ويرى ان الجريمة نتاج لعدد من العوامل الذاتية والموضوعية (السراج، ١٩٨٥)

وهكذا يمكن جمع النظريات العامة في تفسير الظاهرة الاجرامية حول اتجاهات اربعة اهتم كل منها بزاوية معينة في تفسير الظاهرة الاجرامية وهي :

١- الاتجاه التكويني الذي يبرز التكوين البيولوجي والعضوي للمجرم

٢- الاتجاه الاجتماعي الذي يركز على البيئة الاجتماعية التي نعيش فيها

٣- الاتجاه النفسي يهتم بالجانب النفسي لشخصية المجرم

٤- الاتجاه التكاملي حيث يولي عناية لمجموع العوامل السابقة (بلال، ١٩٨٥)

غير ان هناك من يعتمد في تصنيف هذه النظريات بإضافة اتجاهين تناولهما العلماء في اطر نظرية وهما الاتجاه الجغرافي والاتجاه الاقتصادي

وساتناول هذه الاتجاهات الستة في هذه الدراسة

١- الاتجاه الجغرافي

يركز هذا الاتجاه على الظروف البيئية وتوزيع الجرائم، من مؤيدي هذا الاتجاه كتيلية وجيري في فرنسا ،وقد ازدهر هذا الاتجاه مابين (١٨٣٠-١٨٨٠) يمكن إرجاع أصول هذا التيار إلى ارسطو في الفكر القديم وابن خلدون في الفكر الإسلامي ورومونتسيكيو في الفكر الحديث، حاول أنصار الحتمية الجغرافية في تفسير السلوك الإجرامي في ضوء بعض العوامل البيئية والفيزيقية كالمناخ والتربة والتضاريس والرطوبة، وقد أجريت دراسات تدعم هذا الاتجاه، من هذه الدراسة دراسة العلاقة بين العوامل المناخية ودرجات الحرارة من جهة وبين نسبة ونوع الجرائم من جهة أخرى ودراسة العلاقة بين التضاريس من جهة ومعدل حدوث السلوك الإجرامي ونوعينه من جهة أخرى ،فقد وجد بعض الباحثين مثلا أن نسبة جرائم الاعتداء على الأشخاص ترتفع في بعض المجتمعات في فصل الصيف عنها في الشتاء وقد كشفت بعض الدراسات عن أن معدل الجرائم يكون أعلى في المناطق الجبلية يليها المناطق الواقعة على الهضاب وأخيرا تأتي في المناطق السهلية وقد تم تفسير ذلك كثير فمثلا قيل أن الجو الحار أو المناخ الصيفي يثير الأعصاب ويسبب التوتر العصبي عند الإنسان مما يؤدي إلى ارتكاب السلوك الإجرامي (السمالوطي،١٩٨٣).

تعد المدرسة الجغرافية أول مدرسة علمية من حيث التسلسل التاريخي، تفسر السلوك الإجرامي و تضع نظرية علمية له ،ولعل مما عجل في ظهورها هو نشر الإحصاءات الجنائية في فرنسا عام ١٨٢٧ وفي عدد من الدول الأوروبية والأمريكية ، بكل ما احتوت عليه من تفصيلات واسعة حول أنواع الجرائم وزمانها ومكانها

يمكن تلخيص أهم نتائج النظرية الجغرافية

١- تتغير معدلات الجريمة بتغير المناخ ولقد ابدت هذا القانون دراسات (غيري) Gerre و(لاكاساني) Lombroso في فرنسا و (لومبروزو) و(فيري) Free في إيطاليا وشافنبرغ في ألمانيا وكوهين وفالك في الولايات المتحدة الأمريكية.

٢- تختلف معدلات الجريمة باختلاف الموقع الجغرافي واهم من وصل إلى هذه النتيجة المفكر الفرنسي مونتسكيو حيث راى ان نسبة بعض الجرائم كجرائم العنف تزداد كما اقتربنا من خط الاستواء وان جرائم المسكرات والكحولية تزداد كلما اقتربنا من القطبين.

٣- تتفاوت معدلات الجريمة باختلاف التضاريس (السراج، ١٩٨٥) بطل عهد النظرية الجغرافية إذا سرعان ما تداعت أركانها.

٢- الاتجاه البيولوجي

اهتم العديد من الباحثين في مجال الانثربولوجيا الإجرامية وعلماء الأحياء والأجناس والفسيولوجيا بالتعرف على أهم الخصائص المورفولوجية (البنائية) والتشريعية والفسيولوجية والكيمائية والعقلية للمجرم من هؤلاء العلماء (دي لابورتا Delle Porta)و (جراتا رولي Gratatarolie) الذان دران ابحاثهما حول فكره الفراسة بشكل اكثر علمية و (لافاتر Lavater) و (جال Gall) مؤسس ما يمكن أن يطلق عليه فراسة الراس.

وقد تزعم (سيزار لومبروزو C.Lombroso) (١٨٣٥-١٩٠٩) هذا الاتجاه الذي أكد على الحتمية البيولوجية في تفسير السلوك الإجرامي ،وقد توصل إلى تلك القناعة نتيجة لفحوصه المستمرة لعدد كبير من جماجم المجرمين ورؤسهم منذ كان طبيبا جراحا وكان أول عالم إجرام إذ يضع أول نظرية متكاملة في سببية الجريمة وعلاج السلوك الإجرامي (السراج، ١٩٨٥) ومفاد نظرية لومبروزو ان الإنسان المجرم يولد مطبوعا بصفات وسمات جسدية وعقلية ونفسية تزيد من قابليته واستعداد أدائه لممارسة السلوك الإجرامي.

واهم الصفات الجسدية التي ركز عليها (لومبزوزو في جسم المجرم هي عدم انتظام شكل الجمجمة، ضيف الجبهة وانحدارها، نتؤ عظام الخدين ،ضخامة عظام الفكين، كبر الاذنين واندفاعهما نحو الخارج -

ومن السمات العقلية والنفسية عدم التبصر والإدراك سرعة التصرف بدون تفكير او ترو، سرعة الانفعال وعدم المقدرة على ضبط النفس ، والاعتقاد بالخرافات ،الشعور بعدم الاستقرار النفسي والعاطفي ،الغرور والكسل ،كما اعتمد على الارتداد الوراثي بتفسير الجريمة فقد اتضح له من خلال دراساته لمرض الصرع بان لهذا المرض الذي ينتقل وراثيا، علاقة مباشرة بالسلوك الإجرامي وبالرغم من تأكيدات لومبروزو على الحتمية البيولوجية كسبب في تكوين السلوك الإجرامي بغض النظر عن اختلاف الظروف البيئية والاقتصادية فانه لم يقلل من شأن تأثير العوامل الأخرى كالاجتماعية والثقافية ف تفسير السلوك الإجرامي (الرفاعي، ١٩٨٧).

ويقسم لمبروزو المجرمين إلى أنواع هي :- المجرمون بالولادة والمجرمون بالعاطفة والمجرمون بالصدفة والمجرمون المعتادون والمجرمون نتيجة الإصابة بالجنون ومع ذلك فالمبرزوز كان على وعي في دراساته الاخيرة خاصة بان الخصائص البيولوجية والتشريحية للاجرام ليست في الواقع سبب الجريمة ولكنها عوامل مساعدة تسهم في مضاعفة قابلية الفرد لارتكابها (السمالوطي، ١٩٨٣).

جاء بعد لمبروزو (رافيا ل غاروفالو) (Garofalo) (١٨٥٢-١٩٣٤) الذي أيد نموذجية المجرم المطبوع ،ولكنه اعترض على ان الارتداد ليس عضويا وانما هو ارتداد خلقي وعقلي، حيث يرى (غاروفالو) انه عند تفسير السلوك الإجرامي يجب الاهتمام بتحليل العواطف (sentiments) لا بتحليل الوقائع (Facts) لان الجريمة بالإضافة إلى أنها فعل صار، فهي فعل يجرح احدى العواطف الغيرية المتعلقة بالحس الأخلاقي للبشرية (بلال، ١٩٨٥) أما فيري (Ferri) (١٨٥٦-١٩٢٨) فقد ميز (بين الجريمة كواقعة فردية من ناحية والظاهرة الاجرامية كظاهرة اجتماعية من ناحية أخرى وفي تفسيره للظاهرة الإجرامية أولى فيري اهتمام بالعوامل الفردية المولدة للأجرام ،خاصة المتعلقة بالخلل العضوي والنفسي متفق في هذا مع لمبرزوزو استاذه الا انه (فيري) اهتم اكثر من أستاذه بدارسة العوامل الاجتماعية وتأثيرها على الظاهرة الإجرامية التي يعيش فيها

هذا وقد قامت دراسات أخرى لعلماء الإجرام منهم من أيد الاتجاه البيولوجي في تفسير الجريمة، ولكنهم رفضوا في الوقت نفسه نظرية المجرم بالولادة لانه قد ثبت لهم بالدليل ان الاستعداد نحو الجريمة لا يورث، وحاولوا الربط بين السلوك الإجرامي وبين التكوين الجسدي من حيث الملامح العامة أو الصفات التشريحية إلى الخصائص الوظيفية لأعضاء الجسم المتصلة بالجهاز العصبي أو الغدد الصماء أو الخلايا الدموية، وقد ارجع البعض سلوك ارتكاب جرائم العنف إلى خلل عضوي في قاعدة المخ، وآخرون إن اختلال إفرازات الغدد الصماء تؤدي إلى اضطراب كيمائي عضوي يكون مسؤولا عن السلوك الإجرامي لحد كبير، ولكنهم جميعا يقرون بان الاستعدادات التكوينية لا تؤدي بالضرورة إلى تكوين السلوك الإجرامي حيث من الممكن القضاء على تلك الاستعدادات وتوجهها إلى الطريق السليم إذا ما تهيأت البيئة الاجتماعية والثقافية الاقتصادية الملائمة .

٣- الاتجاه النفسي

من ابرز العلماء النفسيين في هذا الاتجاه هو سيجموند فرويد (Sigmunf Freud) ١٨٥٦-١٩٣٩ يحاول أنصار مدرسة التحليلي النفسي تفسير الانحرافات السلوكية في ضؤ عوامل نفسية تربوية تتعلق بالتنشئة الاجتماعية او في ضؤ نظريتهم عن الشخصية

فالشخصية تتألف من ثلاث عناصر هي :-

١- الهو ID وهي مجموعة الغرائز الفطرية الفجة والنزعات الأنانية عند الإنسان تقوم على أساس مبدأ اللذه.

٢- الأنا الأعلىSuper Ego وهي مجموعة المثل العليا والقيم المثالية ،التي يكتسبها الإنسان من اسرته، ومختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية ،التي يعيش داخلها، والتي تعكس العقيدة الثقافية ،وحسب مدرسة التحليل النفسي فدائما هناك صراع بين عنصري الشخصية، العنصر الغريزي والعنصر المثالي ويتوقف استواء

الشخصية او انحرافها على قدرة العنصر الثالث للشخصية في تحقيق التوافق بين العنصرين وهو.

٣- الأنا Ego او الذات ،وظيفته تحقيق التوافق النفسي الاجتماعي السوي او المرضي ان عجز الأنا يسهم في ظهور كافة أنواع السلوك الإجرامي ،بما فيه السلوك الإجرامي فالصراع القائم في مرحلة الطفولة المبكرة بين الهو والانا والانا الأعلى يجعل الطفل يعمل على كبت الغرائز التي يعجز عن تلبية ندائاتها وكبت الانفعالات ،والأفكار، والذكريات ، والأحداث ،والصدمات الشعورية المؤلمة او المخيفة او المخجلة، التي تمر في حياته وعمليات الكبت لا تزيح المواد المكبوتة ازاحة تامة وانما تنقلها الى اللاشعور في العقل الباطن حيث تتكون عقده اوديب والطفل الذي يتلقى تربية رشيدة ولا يتعرض للحرمان الشديد او للقسوة يجتاز عقدة اوديب بسلام أما الطفل الذي يفرض عليه الحرمان والكبح الشديد، او الذي يتلقى اشباعا مسرفا لرغباته أو تربية متقلبة فلن يتمكن من السيطرة على هذه العقدة وستظهر عليه انحرافات عصابية عديدة.

نستخلص من ذلك ان نظرية التحليل النفسي ،إما أن تكون تعبيرا مباشرا عن الدوافع الغريزية ومتطلبات الهو، أو تعبيرا رمزيا عن الدوافع الغريزية المكبوتة في اللاشعور، وفي كلتا الحالتين يوجد أنا ضعيف غير قادر على التوفيق بين القوى المتصارعة : الهو والانا الأعلى والواقع وقد صنف المشتغلين بالدراسات النفسية المجرمون إلى التصنيفات التالية :

١- من حيث تكرار الأجرام إلى مجرم عارض ومجرم مزمن .

٢- من حيث طبيعة شخصية المجرم سوي الشخصية ومجرم مختل الشخصية

- المجرم العارض هو الذي يرتكب الجريمة تحت ضغط ظروف خارجية سواء كانت اقتصادية او اجتماعية .

-الجرم السوي هو الجرم الذي لا يعاني من اضطرابات عميقة وخطيرة في شخصية بدليل انه قادر علي التوافق مع بيئته المادية والاجتماعية إذا ما صادف البيئة الصالحة.

غير انه يقدم على السلوك الإجرامي نتيجة لاعتناقه قيم ومعايير البيئة الفاسدة التي تربي داخلها .

- المجرم مختل الشخصية هو الشخص الذي يقدم على ارتكاب الفعل الإجرامي نتيجة لاضطراب عضوي أو وظيفي في شخصيته كأن يكون مصابا بالصرع أو الضعف العقلي (السمالوطي، ١٩٨٣).

ظهرت فرضيات جديدة بعد فرويد تدور غالبيتها بفلك فرضيات فرويد في اللاشعور .لعدد من العلماء أمثال الطبيب النمساوي اوغست انجهورن" (august aichhorh) الذي الف كتاب "الحدث الجانح"(way ward yoth) الذي لقي اعجاب فرويد وقدم له .كذلك اشتراك "فرانز الكسندر (franz alex ander)و"ليام هيلى"(william healy) عام ١٩٣٥ ، في دراسة سبع حالات جانحة ومن احدث النظريات التي صيغت في اطار مدرسة التحليل النفسي نظرية العالم الفرنسي "دانيل لاغاش"(daniel lagache).

وقد وجهت انتقادات الي مدرسة التحليل النفسي من أهم هذه الانتقادات أنها أعلت من مكانة الدوافع الجنسية في توجيه السلوك الإنسان .كما أن طريقة حل مشكلة السلوك الإجرامي بالتحليل النفسي غير عملية فتقصي أسباب السلوك الإجرامي في اللاشعور عملية شديدة التعقيد.

٤- الاتجاه الاقتصادي

نشا هذا الاتجاه حوالي ١٨٥٠ والذي يؤكد علي الحتمية الاقتصادية، فقد قام أنصار هذه المدرسة بدراسات عديدة ربطوا فيها بين تغير معدل الجريمة وتغير الظروف الاقتصادية ،فهذا الاتجاه حصر نظرته في اتجاه واحد فقط بالنسبة للدوافع للجريمة (شتا، ١٩٨٤).

من أوائل الدراسات الإحصائية الرائدة لتأثير الظروف الاقتصادية على الجريمة قام بها"ادولف كيتليه (adolf quetelet) (١٧٩٦-١٨٧٤) و"اندريه ميشيل غيري "(Andre Michel Gurerry) (١٨٠٢- ١٨٦٦) توصل العالمان الى ان العوامل الاقتصادية تلعب دورا بارزا في احداث ظاهرة الجريمة دون ان يستبعد ذلك امكانية اشتراك عوامل اخرى معها كالمناخ والسكن والجنس والاسرة والدين والثقافة، وقد تركزت الدراسات الاقتصادية للجريمة حول موضوعين رئيسين هما – الفقر– انعدام الاستقرار الاقتصادي، فارتباط الفقر بالجريمة قضية قديمة حيث ان الفقر عامل اساسي في تكوين السلوك الاجرامي وان الكثير من الجرائم وخاصة جرائم السرقة تدفع اليها الحاجة المادية، من اهم الدراسات التي اجريت في القرن التاسع عشر حول مشكلة الفقر والجريمة دراسة "فورنساري دي فيرس (E.Fornasri Divorce) ١٨٩٤ والتي شملت ايطاليا وانكلترا وايرلندا وجنوب ويلز الجديدة واستراليا، كما شملت عددا كبيرا من الجرائم كجرائم السرقة، خيانة الامانة، الحريق ،الابتزاز ،الزنا، قتل الأطفال ،الضرب ،العصيان ،استعمال العنف ضد السلطات العامة ،الاعتداء على الإدارة العامة والجرائم الجنسية وقد انتهى من هذه الدراسة إلى القول بان الفقر هو البيئة التي تتهيأ فيها كل الفرص لارتكاب الجريمة، كذلك أثار انعدام الاستقرار الاقتصادي اهتمام الباحثين فهو في حالاته الحادة بدفع الفقراء إلى هاوية الفقر المدقع، من الدراسات في هذا الحال دراسة " جورج فون ملير "(Gorge Van Mayer) (١٨٤١-١٩٢٥) لاسعار الحبوب في منطقة "بافاريا " ولمعدلات جريمة السرقة خلال الفترة الواقعة ما بين (١٨٣٥-١٨٦١)، من أهم النتائج التي توصل اليها ان زيادة نصف بنس في أسعار الحبوب كانت تؤدي الى زيادة الجريمة سرقة واحدة بين كل ١٠٠،٠٠٠ من السكان ،وان انخفاض سعر الحبوب نصف بنس كان يقود إلى نقصان جريمة سرقة واحدة بالنسبة لعدد السكان السابق.

وقد أجريت العديد من الدراسات قام بها علماء حول اثر التقلبات الاقتصادية على الجريمة، كدراسة عالم الاجرام المعاصر ليون راد زينو فيش (Radzinowicz) في بولونيا ودراسة فرانز اكسنر (Franz Exner) حول اثار التضخم النقدي في ألمانيا في

الاعوام (١٩٢٠-١٩٢٤)، من أهم نتائج هذه الدراسات انه توجد علاقة واضحة بين معدلات بعض الجرائم وفترات الهبوط الاقتصادي وتزايد نسبة جريمتي خيانة الامانة والغش من فترتي الرخاء الاقتصادي والهبوط على السواء ، وان الجرائم الواقعة على الأموال تكثر خاصة جرائم السرقة تكثر في زمن الهبوط الاقتصادي، وتقل من الرخاء الاقتصادي أما جرائم الواقعة على الأشخاص والجرائم الجنسية وجرائم الحريق فالعكس تكثر في زمن الرخاء الاقتصادي وتقل في زمن الهبوط الاقتصادي.

بالرغم من أهمية العامل الاقتصادي وأهميته في تكوين السلوك لدى الفرد الا اننا علينا ان نضع هذا العامل بمكانه، إذ لا يمكننا ان نفسر السلوك الإنساني الكامل التعقيد بعامل واحد فقط ،فالعوامل بمجموعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية مؤثرة على سلوك الفرد .

٤- الاتجاه الاجتماعي

لقي هذا الاتجاه انتشارا واسعا في فرنسا وأوروبا الوسطى والشرقية والولايات المتحدة الأمريكية، عالجت المدرسة الاجتماعية السلوك الإجرامي في إطار اجتماعي علم ورجحت عامل المحيط او البيئة في نشوء الجريمة وتطورها، ظهر هذا الاتجاه وراجت أفكار المدرسة الاجتماعية في أواخر القرن التاسع عشر، خاصة بعد ان نشر (جورنج) لكتابة المتهم او المذنب الانجليزي عام ١٩١٣ وقد حدد كل من (سندر لاند) و (رونالد كريس) النظرية الاساسية التي تقوم عليها المدرسة الاجتماعية والتي تتمثل في اعتبار السلوك الاجرامي او الجريمة نتاجا لمظاهر السلوك والعمليات الاجتماعية الاخرى.

وقد اتخذ تحليل هذه العمليات المتصلة بالجريمة شكلين اساسين :-

أ- الاتجاه الأول

تمثل في ربط الاجتماعيين التغيرات في معدل نسبة الجريمة بالتغيرات في التنظيم الاجمالي، بما تتضمنه، من تغير في النظم الاجتماعية الاساسية، ومن هنا بدأ الاهتمام

بدراسة الجماعات الأولية وعلاقة الجريمة بحركة السكان والصراع الثقافي والمنافسة والترتيب الطبقي

ب- الاتجاه الثاني

تمثل في محاولة الاجتماعيين لتعريف العمليات الاجتماعية التي تؤدي بالشخص إلى هاوية الإجرام واستندت إلى أفكار مثل المخالطة والمغايرة والتقليد وقيمة السلوك او التعويض والعدوان الناتج عن الحرمان ،كان هذا الاتجاه موجه أساسا بأفكار كل من (جول ديوي) و (جورج ميد) و(شارل كولي) و (توماس).

ويشير هذا الاتجاه الى ان السلوك الاجرامي متضمن في عمليات التعليم ،وينتج عنها تلك العمليات التي تشير لتكوين السلوك، والواقع ان مضمون التعليم هو الأساس وهو العامل المميز في تحديد سلوك الشخصي كونه مجرما او غير مجرم (شتا، ١٩٨٤) من النظريات التي تمثل الاتجاه الاول نظرية اميل دروكايم (Emile Durkhem) (١٨٥٨- ١٩١٧) وقد نادى دوركايم بافكاره وارائه في وقت ذاعت فيه نظرية لومبروزو عن المجرم بالميلاد وقد بنى دوركايم افكاره حول الجريمة حول دعامين :-

١- الاول ان الجريمة ظاهرة عادية فلا يمكن ان يخلو منها أي مجتمع، فهي مرتبطة بتنظيم الحياه في جماعة. حيث يرى استحالة ان يتماثل كل الافراد المكونيين للمجتمع وان يوجد لديهم نفس القدر من الادراك او الضمير الاخلاقي Conscience morale لذلك فأن نسبة منهم تشذ وترتكب الجرائم ،وهذا الفعل لا يوصف انه جريمة استنادا الى خصائصه بل لان المجتمع يعتبره كذلك.

٢- ثانيا ان الجريمة ضرورة لا غنى عنها لاحداث التغير الاجتماعي ، وقد تحدث دوركايم عن نوعين من التضامن الاجتماعي الذي يعد من اهم مقومات المجتمع وتماسكه :-

أ- التضامن الالي الذي يميز المجتمعات البدائية، حيث يظهر الضمير الجمعـــــي بشــكل واضح. حيث ان القانون يعكس هذه الصفات الذي يعد بطريقة تهدد من يمـــس الضمـــير الجماعي بتوقيع عقوبة عليه ،وبالتالي هذا التهديد من شأنه الحفاظ على التضامن الالي في المجمتع

ب- التضامن العضوي الذي يميز المجتمعات الحديثة القائمة العامة على تقسيم العمل ففي هذه المجتمعات تضعف عوامل التضامن الموجود في المجتمعات البدائية، وتتغـــير تبعــا لذلك فلسفة القانون حيث ينتقل مركز الاهتمام من الضمير الجماعي الى الضمير الفـــردي ويهدف القانون الى تعويض المجني عليه المضرور من الجريمة

أما روبرت ميرتون (R. Marton) فقد حاول تعديل صياغة نظرية دروكايم لتتلائم مع تطبيقها عمليا في الولايات المتحدة ،فقد حاول تفسير التبـــاين ر فـــي ردود أفعـــال أشخاص يعيشون معا في نفس الوسط الخارجي وفي تفسيره ذلك التباين ذهب فيرتون إلى ان صور التركيب الاجمتي (Social Structures) تمارس ضغوطا على بعض الأشـــخاص فندفعهم إلى التصرف بطريقة مخالفة للقواعد المتبعة في المجتمع (بلال، ط ١٩٨٤).

تنطلق نظرية روبرت ميرتون (R.marton) في الانومية (Anomie) من التناقص القائم بين البناء الاجتماعي الثقافي في المجتمع فعلى وعلى الرغم من التزام افراد المجتمع بالمعايير وبالأهداف الثقافية المتضمنة وسائل مشروعة للوصول اليـــها ، الا ان الســـلوك المنحرف هو الذي يستجيب للأهداف الثقافية من خلال الوسائل التـــي لا يقرهـــا البنـــاء الاجتماعي أي تحقيق الأهداف المشروعة ثقافيا بواسطة طرق غير مشروعة نظاميا

تحدث ميرتون من خمسة انماط مختلفة للتكيف هي الامتثال (Con Farmity) والتجديـــدي (Innovation)والطقوسي Reualism)والانسحابي (Retreetism) والتمـــــردي (Rebilion) ويعتبر ميرنون النمط التجديدي نمطا سلوكيا منحرفا في حد ذاته لانة يرفض الظـــــروف الاقتصادية والاجتماعية في البيئة التي يعيش بها و هى بيئة الطبقات الدنيا، و يســـــتجيب للأهداف الثقافية من خلال أتباعة طرق غير مشروعة ،و مع ملائمة هذا الاتجـــاه لواقـــع الجريمة و للتوزيع الطبقي فى المجتمع الامريكى إلا أنه عجـــز عـــن تفســير التوزيـــع

المتصل بالنوع أو الجنس والخلفية الحضرية و الريفيه والجرائم الصغيرة (خليل درويش ١٩٩٤)

- من هنا جاءت نظرية كلواردCloward وأولن ohlin المندرجة تحت نظريات الصراع الثقافي مع تركيزها على الوسائل غير المشروعه لفئات معينة على خلفية مكانتها الاجتماعية

يفرق هاذان العالمان بين ثلاث اشكال لانحراف السلوك في الثقافات الفرعية هي :-

-الثقافات الفرعية الإجرامية Sublture-Crime والثقافات الفرعية الصراعية confict-Sublture

والثقافات الفرعية الانسحابية Retreatism -Subcure

فمثلا عند تعاطي الشباب للمخدرات فإن الثقافة الفرعية الانسحابية تعني ان اتباع الوسائل المشروعة وغير المشروعة بالنسبة للمتعاطي سيان اما ان الثقافات الفرعية الصراعية فينشأ الانحراف السلوكي فيها عندما لا نتمكن من تحقيق ادنى مستويات الاندماج في المجتمع وهي ثقافات عدوانية ترتكب جرائم العنف.

وهناك نظريات أخرى للثقافات الفرعية مثل ثقافات الجماعات Groups -Subcultue لكوهن Lolen يشير كوهين ،الى ان الفرد الذي تفرزه الطبقات الدنيا في المجتمع يتم تقدير مكانته في المجتمع في ضوء معايير كونها الافراد، ينتمون الى الطبقة المتوسطة، مما يجعله متقبلا لاهداف الطبقة الوسطى وغير قادر على تحقيقها بالوسائل الاجتماعية المقبولة ، وهو يتقبل الاهداف والقيم السائدة في الطبقة المتوسطة تحت تأثير عوامل متعددة فوائده يريد انه في مركز افضل مما هو فيه، ووسائل الاعلام تغذي تلك القيم ،والناس من حوله يرتقون الى الاجتماع وهكذا يصبح الفرد على يقين انه لكي يحسن وضعه لابد ان يمر من خلال القيم السائدة في الطبقة الوسطى ، ولما كانت ظروفه تحول دون تطبيقها فأن احترامه لنفسه يهبط ،ويصادف مشكلات في التكيف مع المجتمع

،وبالتالي فالفرد يلجأ الى تكوين ثقافة فرعية Subculture تتميز بخصائص معينة تدفعه لتحقيق مركز له فيها فانها تدفعه ايضا الى ارتكاب الجرائم .

كذلك نظرية ميلر (Melar) حيث يرى ان المجرمين المنتمين الى الطبقات الدنيا يتجاولون مع ثقافة فرعية خاصة بهم، تتميز عن الثقافة الفرعية التي تلاحظ لدى الطبقتين المتوسطة والعليا في المجتمع، على العكس مما ذهب اليه كوهين يرى ميلر ان الطفل المنتمي الى الطبقة الدنيا تنشأ لدية رد فعل مضاد للقيم السائدة في الطبقة الوسطة ،وهي قيم طبيعية التحقيق في نظره وهكذا لا تكون القيم الاجتماعية السائدة في الطبقة الدنيا، سوى انعكاس للخصائص الذاتية لتلك الطبقة (بلال، ١٩٨٤-١٩٨٥)

اما النظريات التي تمثل الاتجاه الثاني، نظرية تارد G.Tard المسماه نظرية التقليد LaTheoriede Limitation يرى تارد ان كل نمط من انماط السلوك الاجتماعي، لابد وان يحاك حول مثل معين يسعى الفرد الى محاكاتة وتقليده، وهذا ينطبق على كل انواع السلوك الاجتماعي .فقد تحدد القتل بدافع التقليد او من يسرق بدافع التقليد، ولما كان التقليد مرتبطا بدرجة تماسك العلاقات الاجتماعية بين الافراد فأن هؤلاء يزيد تقليد بعضهم للبعض الاخر، كما وجد تارد ان الادنى درجة في المجتمع هو الذي يقلد من هو أعلى منه درجة ،كما ان التقليد يخضع الى قانون الادماج Law Of Insertion ومقتضاه انه اذا تواجدت عادتان متضاربتان في ذات الوقت فان أحدثهما تتفوق على أقدمهما .

كما ويرى تارد امكانية انتقال السلوك الاجرامي بين الافراد عن طريق الاختلاط والتواصل الاجتماعي ويخلص تارد الى ان الجريمة حقيقيه اجتماعية تنشأ وتتكون وتتطور وفق قوانين اساسية يخضع لها جميع افراد المجتمع، ويعد قانون التقليد احد هذه القوانين التي تخضع لها الجريمة في تكوينها له. الجريمة بوصفها ظاهرة اجتماعية هي نتاج ثقافة المجتمع (السعد ،١٩٩١).

يؤخذ على نظرية تارد انها اغفلت اهمية العوامل العضوية والنفسية والاقتصادية في تاثيرها على السلوك الإجرامي.

أما سذر لاند H Edwin Sutherland أنشأ في بداية القرن العشرين مذهب الاختلاط التفاضلي Differential assocoation ويقيم سذر لاند نظريته في تفسير السلوك الاجرامي استنادا الى التجارب والميول والاتجاهات التي تعلمها الفرد اثناء حياته حتى لحظة ارتكابه الجريمة، وعليه فانه يتورط في السلوك الاجرامي مع استمرار و تفاعل العمليات الآتية:-

١- ان السلوك الاجرامي يحدث من خلال التعلم بمعنى انه ليس وراثيا

٢- ان السلوك الاجرامي يتم تعلمه من خلال الاتصال والاختلاط مع الاخرين

٣- ان السلوك الاجرامي يتم تعلمه في اطار العلاقات الشخصي الوطيدة

٤- تشمل عملية تعلم السلوك الاجرامي ،تعلم وسائل ارتكاب الجريمة وتوجيه البواعث والميول الغريزية والتبرير العقلاني للسلوك والمواقف .

٥- توجيه البواعث والميول الغريزية، يعتمد على ما اذا كان تفسير الافراد للنصوص الحياتية متفق مع القانون ام مخالفا له ،فقد يجد الفرد نفسه محاط باشخاص يفسرون القانون بطريقة موحده فالمشار لتلك النصوص تتضمن قواعد سلوك واجبة الاحترام واحيانا يجد نفسه محاط باشخاص يميلون لانتهاك النصوص .

٦- يصبح الفرد مجرما عندما يتغلب التفسير المخالف للقانون على التفسير المطابق له .

٧- ان المخالفات الفارقية يمكن ان يختلف نطاقها بحسب معدل حدوثها ومدتها الزمنية واسبقيتها وكثافتها .

٨- ان التدريب الاجرامي بالا ختلاط او الترامل مع نماذج اجرامية او غير اجرامية يخضع لما يخضع له كل تدريب او تعلم اخر .

٩- انه لايمكن تفسير السلوك الاجرامي باعتباره تعبيرا عن مجموعة من الحاجات والقيم وذلك لان السلوك غير الاجرامي يجيء بدوره كتعبير عن نفس الحاجات وذات القيم، من الانتقادات التي وجهت النظرية الاختلاط

التفاصلي ان النظرية لاتفسر كل صور السلوك الاجرامي ،كمـــا انـــها لا تصلح في مواجهة كل الافراد ،فهناك من يخالطون المجرمين ومـــع هـــذا لاتنتقل اليهم عدوى الجريمة ،وهناك اناس ملتزمون يحترمون القانون ومع هذا يرتكبون الجرائم .

طبقا لنظرية الاختلاط فان الفرد يتلقن السلوك الاجرامي والوسط الاجرامي الـــذي يختلط فيه بصورة حتمية، ولا دخل لارادته في اختياره ،وهذه الجبرية المطلقة التي تحكم السلوك فكرة ليس لها قبول لدى اغلب العلماء المعاصرين (الدوري، ١٩٨٥)

نظرية الضبط الاجتماعي Controltheory

صاحب هذه النظرية ترافس هيرش Traris Hirschi عام ١٩٦٩ فقد حاول ترافـــس ان يبني نظريته على مجموعة افتراضات ،تتعلق بالطبيعة البشرية والنظام الاجتمـــاعي، فهو يرى ان مدى ارتباط الفرد بالمجتمع هو الذي يؤدي الى وجود التباين او الاختـــلاف، فكلما كانت المجموعات التي ينتمي اليها الفرد اكثر ضعفا قل اعتماده عليها وزاد اعتمـــاده على نفسه، وبالتالي فهو بهذه الحالة لا يعترف بقواعد الســـلوك الاجتمـــاعي والمعـــايير الاجتماعية للسلوك بل يقوم بالسلوك الذي يحقق مصالحه ورغباته الخاصة، وبالتالي فـــهو لايهتم بتوقعات الناس او ميولهم ،وهو يرفض الأعراف الاجتماعية .

حدد هيرشي عناصر الترابط الاجتماعي وعلاقتها بالسلوك الاجرامي بما يلي :

١- التعليق Attchment ويشير الى الروابط العاطفية فنوعية العلاقة اما تزيد فـــي حالـــة الارتباط وتمسك بالقيم المجتمع وتقاليد او العكس

٢- الالتزام Commitment ومعنى الالتزام بالمتطلبات والشروط المثالية للطفولـــة مثـــل الحصول على التعليم مع قيم المجتمع وغير ميالين الى الانحراف

٣- الانشغال Involvement ويعني الانشغال والانهماك في نشاطات مفيدة لمـــلء وقـــت الفراغ تنسجم مع قيم واعتراف المجتمع مما يقلل التعـــرض للســـلوك والعكـــس صحيح

٤- الايمان Belief وتعني معتقدات الفرد وما لهذه المعتقدات من ارتباط بالسلوك (هو آخرون ،٢٠٠٠)

من نظريات الظبط نظرية ركلس Reckless تنطلق نظريته من بعدين مختلفين للتحكم عند الفرد، احداهما خارجي والاخر داخلي ، و تقوم الجماعات الاولية والثانوية المحيطة بالفرد بممارسة التحكم الخارجي اما التحكم الداخلي فيكون من خلال مفهوم الفرد الايجابي لذاته، وضبط الذات وتطور الانا الاعلى (درويش، ١٩٩٤).

نظرية التفكك الاجتماعي تقوم هذه النظرية على اساس ان المجتمع مقسم الى مجموعة من المناطق او الدوائر ،تمثل كل دائرة مركزا واطرافا ، كما يشير اصحاب هذه النظرية مثل (برجس) الذي درس الانحراف في شيكاغو ان معدل الجريمة يرتفع في المركز وينخفض في الاطراف ،وهذا في رايه بسبب الفقر وتاعزلة والهجرة والاكتظاظ الذي تتميز به مراكز المدن بينما يبخفض معدل الجريمة في اطراف المدينة بسبب قلة السكان والغنى. وقلة عدد المهاجرين لهذه الاماكن الواقعه خارج مركز المدينة ،ان هذه العوامل تتميز بها اطراف المدن في مجتمعات العالم الثالث التي تكلم عنها علماء الاجتماع ووصفوها بالبيوت القصديرية او العشش ،وفعلا تكثر فيها الجرائم خصوصا السرقة والزنا. من افراد هؤلاء السكان الذين جاؤوا من مناطق مختلفة وثقافات مختلفة ،ولهذا يحدث التفكك والانحراف عن النظام العام للمجتمع .

ففي دراسة زنانكي حول العامل البولوني المهاجر الى الولايات المتحدة الامريكية، وجد أنه يعاني من عدم التكيف مع الثقافة المحلية، الأمر الذي دفعه للخروج عن المعايير والقيم المحلية وهذا يعتبر انحرافا (حروش ،١٩٩٩).

الاتجاه التكاملي :-

توصل الباحثين والعلماء الى انه ليس دقيقا الاعتماد علي نظرية واحدة لتفسير السلوك الاجرامي، ولهذا ينبغي التوفيق بين النظريات الاجرامية جميعها بحيث تعدو بعد ضمها في اطار واحد قادرة على تفسير الظاهرة الاجرامية ككل

وبالتالي ظهر الاتجاه التكاملي، حيث يرى اصحاب هذا الاتجاه ان السلوك الاجرامي هو سلوك مركب لايمكن ان يخضع للتجزئة ،أي لعوامل اجتماعية بحتة او عضوية او نفسية خاصة بل ان مزيجا مشتركا من عدة عوامل هو الذي يؤدي الى ارتكاب الجريمة

واذا كانت الجريمة ظاهرة في حياه الفرد وفي حياه الجماعة ،فمؤدى ذلك انه لايجوز الفصل في دراستها بين العوامل التي ترجع الى الفرد وتلك التي تراجع الى الجماعة التي يعيش معها في بيئة واحد.

ويرى انصار هذا الاتجاه صلاحيته للتطبيق ليس فقط على الحالات الفردية وانما ايضا في تفسير معدلات الظاهرة الاجرامية بوجه عام ففي الحالات الفردية لا حظ مؤيدو هذا الاتجاه ان كل جريمة على حده يمكن تفسيرها في ضوء مجموعة كبيرة من العوامل والظروف ،والتي يكون لكل منها نصيب في الدفع الى الجريمة، وقد توصل هيلي (Healy) في دراسته لبعض الحالات الفردية الى استخلاص مايقرب من مئة وسبعين عاملا في هذا الصدد ، على الرغم انه قد تبدو كل هذه العوامل ذات اهمية متساوية في انتاج الظاهرة الاجرامية الا ان بعض انصار هذا الاتجاه يرون انه يمكن في التحليل النهائي ارجاع الظاهرة الى عامل واحد او عاملين جوهريين والى سبعة او ثمانية عوامل (احمد بلال ١٩٨٤-١٩٨٥) وقد قام برت (Bart)يبحث علمي رائد على حوالي ٢٠٠ جانح من الاحداث كشف من وجود ستين عاملا نوعيا للجناح ويبرز منها اربعة او خمسة عوامل في كل حالة فردية (السمالوطي ،١٩٨٣).

لقد دلت اعمال كل من شلدون وجلوك على اتجاه تعددي ينظر الى الانسان على انه وحده عضوية نفسية اجتماعية، وقد توصلا من خلال ابحاثهما الى ثلاث جداول للتنبؤ بالنجاح، احدهما يحتوي على عوامل اجتماعية مثل معاملة الاب ،ورقابة الام، واهتمام الوالدين ،والترابط الاسري. والثاني خاص بالعوامل النفسية مثل الرغبة من تاثير الذات والتحدي والتشكك والميل الى التخزين والاندفاعية بينما يتعلق الثالث بعوامل الطب العقلية .وقد تعرضت جداول التنبؤ للانتقاد على اسس تعارضها مع اساليب الفهم العلاجي المبني على الخبرة الفردية واعتمادها على الارتباط الاحصائي .

من نظريات الاتجاه التكاملي نظرية التحول لعالم الاجتماع اللارنس جيفري (Gegre) الذي حاول فيها ادماج المفاهيم النفسية والاجتماعية للاجرام حيث اشار الى ارتفاع معدلات الجريمة بين الجماعات التي يتسم تفاعلهما بلانعزالية واللامعيارية واللاعتبارية.

فالمجرم شخص يفتقر الى العلاقات الشخصية المتبادلة ويعاني من فشله في اكتساب تلك العلاقات، وهو وحيد ومنعزل عاطفيا، ولا يتمنى الى الجماعات الاولية الخاضعة للقانون ويشعر بعدم الأمان.

يقول كلارك ان الوراثة والبيئة، وتفاعل الفرد والمجتمع والطبيعة البشرية بكل ابعادها والخبرة الانسانية بكل مفاهيمها، هي اصول اولية للجريمة وليس هناك جانب واحد من هذه الجوانب يمكن ان يقدم لنا بحد ذاته كل ماتحتاج اليه من تعارف ومعلومات لتفسير الجريمة او منعها .كما يؤكد شلمان Herry Msmlmen sulman مبدأ تعدد العوامل والقوى في تفسير السلوك الانحرافي بقوله" ان اهمية الحياه الانسانية في ضؤ مقياس القيم واشكاله ردود الفعل المتوقعة لنماذج معينة والمثيرات والفروق التصورية في تقييم المثيرات والبناء العام للشخصية تشكل جميعها عوامل او قوى ذات اهمية كثيرة في تفسير السلوك الانحرافي (السعيد، ١٩٩١).

وبناء على ما سبق فانه يمكن اعتبار نظرية المخالفة الفارقة على انها نظرية تكامليه في تفسير السلوك الاجرامي حيث اكد سذر لاند ان دراسة التتابع الزمني للعوامل

التي ادت الى الظاهرة الاجرامية تساعد على تبسيط النتائج فهناك عوامل متعددة تؤدي الى الجريمة (عثمان، عبد الرحيم، ١٩٨٠).

في نهاية عرضنا لمختلف الاتجاه النظرية في تفسير الجريمة، لابد من الإشارة إلى أننا وفي ضوء تناولنا للجريمة لدى مجتمع العمال الوافدين لابد من تبني اتجاه معين في تفسيرنا للجريمة لدى مجتمع العمالة الوافدة ولذلك تجد الباحثة أن الاتجاه الاقتصادي من الاتجاهات القوية لتفسير الجريمة لدى مجتمع العمالة الوافدة، كذلك لا نستطيع فصل هذا الاتجاه عن الاتجاه الاجتماعي كذلك فإننا في هذه الدراسة لا نستطيع استبعاد الاتجاه التكاملي.

٤/٢ الدراسات السابقة :

أصبحت الجريمة مركز اهتمام متزايد من قبل الحكومات النامية والمتقدمة على حد السواء، فهي تحتل مكانة متميزة في كافة المجتمعات المعاصرة، كما تشغل حيزا واسعا في اهتمام علماء الاجتماع والانثروبولوجيا ورجال القانون وعلماء الاجرام .

لقد أجريت دراسات متعددة لهذه الظاهرة الاجتماعية وعلى كافة المستويات. فقد تناولت دراسة (Godrey 1992) والتي تمت بدعم الامم المتحدة، اثر هجرة العمالة على البلدان المصدرة، واخذت عينة خمسمائة مهاجر من سبعة دول اسيوية هي (بنغلادش، الهند ، كوريا ، الفلبين ، الباكستان ، سيلان ، تايلند)، بعد عودتهم من الدول العربية وكان من نتائج هذه الدراسة، ان هناك فجوه من العوائد المتوقعة من الهجرة والجهد المقدم من المهاجرين، وان هناك حالات من النجاح والفشل ظهرت بين جميع المهاجرين من تلك الدول ذلك مرتبط بالوظيفة او المستوى التعليمي او الدخل .

كما توصلت الدراسة الى ان الهجرة تعود بالفائدة على الفرد، من حيث زيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة، الا ان هناك سلبيات للهجرة منها الفساد والاختلاس والتفكك الاسري والتبذير .

وقام وليم بوينجر (Wielliam Bonger) بدراسة عن الجريمة والاوضاع الاقتصادية، قام بوينجر بجمع البيانات من الدول الاوربية المختلفة حيث اكد من خلال دراستة على ان كافة المشكلات الاجتماعية مرتبطة بظروف الفقر، وان الحالة العقلية للمجرمين ترجع الى تدني المستوى الاقتصادي والتفكك الطبقي وان اغلب المجرمين المنحرفين ينتمون الى طبقة الفقراء او العمال الغير مهرة (Burges 1970)

كما تناولت دراسة " كليفور شو " (C .show) الجريمة من ناحية اجتماعية وتوصلت هذه الدراسة الى ان السلوك الاجرامي نتاج طبيعي للوضع الاجتماعي. فقد قام شو من خلال هذه الدراسة بدراسة العوامل التي تؤدي الى ارتكاب السلوك الاجرامي، حيث وجد ان هناك عدة عوامل ومتغيرات ديمغرافية واجتماعية واقتصادية، كالتعليم

والدخل والمهنة والعمر والحالة الاجتماعية .... تؤدي الى احداث هذا السلوك (Burges 1970).

وقد اجريت دراسات على مستوى العالم العربي ومن هـذه الدراسات دراسة (عبادي ١٩٩١) حول انتقال القوى العمالية الاثار السياسات الإطار القومي لانتقال القوى العاملة بالوطن العربي. وهدف هذه الدراسات القاء الضوء على واقع العمالة العربية في الدول العربية المستقبله، من حيث الظروف التاريخية لها، والاثار الاقتصادية على دول الاستقبال ودول الارسال الى جانب الظروف الاجتماعية التي تعيشها العمالة العربية. وتوصلت الدراسة الى اهمية العمالة على دول الاستقبال العربية، مع الاشارة الى الجانب السلبي على دول الاستقبال، ويتأتى من التحويلات المادية الى جانب الانفاق المتزايد على القطاعات الخدمية بازدياد اعداد العمالة .

اما الدول المرسلة للعمالة فان للحوالات اثر في رفد موازيين مدفوعاتها بالعملات الصعبة، وفي الجوانب الاجتماعية اشارة الى ان العزلة التي تعيشها العمالة الوافدة في دول الاستقبال نتيجة القوانين التي تفرضها دول الاستقبال عليهم. الأمر الذي ادى الى انتفاء الود بين الوافد والمواطن المحلي وخاصة بعد الطفرة، مما ساعد بارتفاع نسبة الجريمة والميل الى العنف وخاصة في ضوء ارتفاع نسبة الذكور في الدول المستقبلة للعمالة (عبادي ١٩٩١) .

من الدراسات النظرية المهتمة بالجريمة والهجرة دراسة إدريس العزام، نحو إطار نظري لدراسة العلاقة بين الهجرة الحضرية والجريمة. حيث يعتمد الباحث على الدمج بين العناصر التفسيرية (واردة في كل من النظريات الاجتماعية المفسرة للجريمة ونظرية الطرد- الجذب الريفي الحضري المفسرة لأسباب الهجرة من الريف إلى المدينة حيث خلص إلى أن الجريمة سلوكا لا اجتماعيا يعكس اختلال التوازن بين عناصر الجذب والطرد الريفي من جهة، ويعكس فشل كل من المهاجر والمجتمع الحضري في أن يتكيف كل طرف منهما بما يتناسب والظروف الخاصة بالظرف الآخر بشكل متوازن وإيجابي من جهة أخرى (العزام، ١٩٩١).

كما قام احمد الربابعة (١٩٨٤) بدارسة بعنوان (اثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد الى ارتكاب الجريمة " شملت العينة ثلاث دول عربية هي(السودان ، مصر ، الاردن) وقد توصلت هذه الدراسة الى ان العمر والتعليم والحالة الاجتماعية والمهنية، هي عوامل اساسية تؤثر في تباين الجريمة وانواعها ، كما بينت الدراسة ان الجريمة تتركز في الفئات العمرية دون (٣٠) سنة وفي المستويات التعليمية المختصة وضمن العازبين والعمال غير المهرة والعمال الحرفيين كما توصلت الدراسة الى نتيجة مؤداها أن الفقر هو الدافع الاول لارتكاب الجريمة يليه التفكك الاسري ثم جماعة الجوار والاقارب ورفاق السؤ .

وقد توصلت إلى أن الجريمة لا تتوزع توزيعا متساويا في البيئات الاجتماعية المختلفة التي يتكون منها المجتمع العربي حيث تبين ان نسبة الجريمة في المدن أعلى منها من البيئات الاجتماعية الأخرى وان هناك أنماطا من الجرائم اكثر انتشارا من غيرها فقد تبين ان الجرائم المتصلة بالسرقة وتعاطي المخدرات وايذاء أجسام الاخرين اكثر انماط الجرائم انتشارا في المجتمع العربي (الربابعة ١٩٨٤)

ظهرت دراسات ربطت بين النظام والجريمة كدراسة عاطف عبدالفتاح عجوة (١٩٨٦) التي هدفت الى دراسة العلاقة بين النظام والجريمة بانواعها في الوطن العربي توصل الباحث الى النتائج التالية : ان هناك علاقة بين الجريمة والبطالة وعدم وجود دخل بديل للعاطل عن العمل كما انها تنشط بالظروف الاجتماعية كتدني المستوى التعليمي والتفكك الاسري والبيئة التي نشأ فيها واقران السؤ والهجرة الداخلية والعزلة الاجتماعية التي يعيشها العاطل عن العمل كما وجد ان هناك علاقة بين الجريمة والعوامل النفسية حيث تنشط الجريمة بوجود العادات السيئة التي تعبر عن الهروب من الواقع وضعف الوازع الديني والاحباط والقنوط واليأس وخضوع العاطل عن العمل للشعور بالغش وتاثير رفاق السؤ وذوي السوابق (عجوة ١٩٨٦). كما جاءت دراسة هناء برقاوي اثر العوامل الاجتماعية المختلفة في الدافع الى ارتكاب الجريمة) بهدف الكشف عن العلاقة

بين الجريمة وبين القوى والعوامل الاجتماعية المختلفة وقد كانت العينة من المحكومين في سجن دمشق للذكور بنسبة ٤٠% من مجموع المحكومين وجميع النساء السجينات نظرا لضائله النساء المحكومات وقد توصلت الباحثة الى النتائج التالية :

١- اغلب السجناء الذكور اميون وكذلك الحال بالنسبة للاناث

٢- تزداد الجريمة انتشارا بين الذكور العاملين في المهن التالية : اعمال مهن حرة وسائق و تاجر في حين تنتشر بين النساء ربات البيوت

٣- اكثر الجرائم انتشارا بين الذكور هي جرائم الاتجار بالمخدرات والسرقة والقتل، اما الاناث فتكثر جرائم القتل بالنسبة للمحكومات اما الموقوفات الجرائم الاخلاقية.

٤- نسبة الجريمة ترتفع في المدينة اكثر من غيرها .

٥- ان اغلب السجناء الذكور يعانون من مستوى اقتصادي متدني وكذلك السجينات .

٦- ان السجناء والسجينات افراد العينة عاشوا تحت وطأة ظروف اسرية قاسية (برقاوي ١٩٩٥) .

كما اجريت دراسات حول الجريمة داخل الاردن من هذه الدراسات دراسة صالح السعد ١٩٩١ بعنوان حجم الجريمة وخصائصها وانماطها في المجتمع الاردني وقد اجريت الدراسة على عينة من السجناء البالغين في مراكز الاصلاح والتاهيل في المجتمع الاردني وقد توصلت هذه الدراسة الى النتائج التالية

١- ان الميل لارتكاب الجريمة بين افراد العينة يرتفع تصاعديا بارتفاع العمر بعد عشرين سنة

٢- ان الافراد ذوي المستويات التعليمية المتدنية الاميين اكثر ميولا لارتكاب الجريمة بلغ نسبتها ٨٩% من افراد العينة

٣- ان المهنين الذين ارتكبوا جرائم بلغ نسبتها ٥٥ر٧٢% تركـــزت فـــي قطـــاع العاملين في المهن الحرفية والعمال التقليديين والعاطلين عن العمل .

٤- كما ان ٥٢% من افراد العينة من مواليد المدينة و ٣٥% من مواليد القريـــة و ٥ر٨ % من مواليد المخيم و ٣% من مواليد البادية ويقودنا هذا الـــى وجـــود علاقة بين اصول الفرد في العينة وبين ميله الى ممارسة السلوك المنحرف

٥- ان الاحياء الشعبية في المدينة تشكل بيئة خصبة لإفراز الجريمة وانتشارها فقد وصلت نسبة الجرائم المرتكبة من قبل افراد العينة من سكان الاحياء الشـــعبية نسبة ٨ر٦٩ % بينما وصلت في الاحياء الوسطى بالمدينـــة ٦ر٢١% امـــا الاحياء الراقية في المدينة فقد سجلت ٦ر٨ % من مجموع الجرائم المرتكبة من قبل افراد العينة المقيمين في المدينة .

٦- ان ابرز انماط الجريمة السائدة مرتبة ترتيبا تنازليا هي جرائم السرقة ، القتـــل المخدرات ، هتك العرض ، شيك بدون رصيد ، اللواط ، الايـــذاء الجســـماني والسلامة العامة (السعد ١٩٩١).

ودراسة احمد الربابعة بعنوان انماط الجريمة في المجتمع الاردني واشكال توزعـــها وقد كانت عينة الدراسة عينة عمرية بين السجون تمثل السجون المتوافرة فـــي المملكـــة الاردنية وقد اختار هذه السجون بصورة تنسجم مع التقسيمات الادراية للمملكة مع مناطقها الجغرافية المختلفة في الاردن ثم اختار عينة عشوائية منظمة من كل ســجن بلـــغ حجـــم العينة ١٥٠ مسجونا وقد توصل الباحث الى النتائج التالية

١- ان جرائم القتل والسرقة والاختلاس واعطاء الشيك بدون رصيد وهتك العـــرض والفرار من الخدمة العسكرية وتعاطي المخدرات والمتاجرة بها هي اكثر الجرائم انتشارا في المجتمع الاردني .

٢- ان الجرائم بانواعها المختلفة واشكالها تنتشر في المدن اكثر من انتشـــارها فـــي المجتمعات البشرية الاخرى حيث بلغت نسبتها في المدن ٧ر٦٦% وفي القـــرى

٢٤% وفي المخيمات ٨% وفي البادية ٣ر١% وجود علاقة قوية بين هجرة الريفيين واستقرارهم في المناطق المختلفة من المدن وبين الجريمة كما تبين الى ان غالبية افراد العينة هم من ذوي الدخل المنخفض ومن سكان المناطق والاحياء الشعبية مما يقود ان هناك ارتباط بين تدني المستويات الاقتصادية وبين الميل الى ممارسة الجريمة، وتوصلت الدراسة إلى ان صغار السن والعمال الاميين من مستويات تعليمية متدنية اكثر ميلا الى ممارسة الجريمة (الربابعة ١٩٨٥)

ظاهرة السرقة في الأردن دراسة مسحية اجتماعية على النزلاء في دور الاصلاح والتاهيل دلت بينات الدراسة ان قطاع الشباب بين سن ١٨ و ٢٩ اكثر القطاعات ارتكاب لجرائم السرقة حيث شكلت نسبة ٧٥% من مجموع النزلاء المسجونين ونسبة العازبين ١ر٦٧% وقد لوحظ من الدراسة انه كلما تقدم العمر بالانسان قل ميله لارتكاب السرقة أي تتعزز فيه القيم الروحية والاخلاقية كما اشارت الدراسة الى ان المستوى التعليمي لافراد المسح متدني اذا بلغ عدد المسجونين الاميين الذين اكتفوا بالمرحلة الابتدائية والاعدادية ١ر٧٧% الامر الذي انعكس على المستوى المهني لافراد المسح فتوزع معظمهم على مهن لاتحقق استقرارا ماديا كذلك ارتبطت بمستوى الدخل وعدد افراد الاسرة . فاكثر من نصفهم ٤ر٥١ % لم يتجاوز دخلهم الشهري ١٠٠ دينار وقسم منهم ١ر١٠% اقل من ٥٠ دينار و ٢ر٤% بدون دخل شهري من عدد افراد الاسرة ل ٣ر٤٩ % يتراوح من ٩ر٥١ فردا .

اما الاسباب الدوافع وراء السرقة :-

١- الحاجة المادية وصعوبة ايجاد عمل فترة تزيد عن نصف سنة .

٢- كذلك كشفت الدراسة دور رفاق السؤ في عالم الجريمة بالاضافة الى دور الاسرة في التنشئة الاجتماعية ولتوجية ٩ر١٧% من افراد العينة عزوا ارتكاب السرقة الى غياب التوجية .

وتوصلت الدراسة الى ان ٥٠% من جرائم السرقة نفذت في المناطق الشعبية (درويش ١٩٩٤).

قام بركات الميرات ١٩٩٩ بدراسة بعنوان الانماط المكانية لظاهرة الجريمة في الاردن في الفترة ٩٦،٨٥ فقد عمل دراسته على نزلاء مراكز الاصلاح والتاهيل وقد توصلت دراسته الى :

١- شكلت المحافظات الحضرية الثلاثة بصورة مجمعة (العاصمة، الزرقاء ، اربد) ٩ر٦٤ % من مجموع الجرائم المرتكبة الى المحكمة .

٢- شكل العاطلون عن العمل نسبة عالية ومرتكبي الجرائم يليهم اصحاب المهن الحرة .

٣- ارتفاع نسبة حدوث الجرائم بين فئات التعليم المتدني واصحاب الدخزل المتدنية

٤- كما ان ٤ر٥٨ % من الجرائم وقعت في المناطق الشعبية والمخيمات .

٥- ان اثر الجرائم تقع في ساعات النهار وفي فصل الصيف اكثر من فصل الشتاء

٦- تركزت الجرائم في وسط وشمال المملكة كما تبين التاثير الواضح للاوضاع الاقتصادية كالفقر والسياسية والتفكك الاسري والقسم الدينية والاخلاقية على اتجاهات الظاهرة الاجرامية في الاردن.

٧- وقد اثبتت الدراسة ان هناك علاقة قوية بين نمو السكان وبين زيادة الجرائم بشكل عام وجرائم الاموال بشكل خاص اذ وصلت نسبتها الى ٨٧% .

٨- تبين ان الجرائم التي ارتكبها غير الاردنين كانت اعلى نسبة جرائم القتل حيث شكلت ٤٨ر١٧ % ومرتكبي هذه الجرائم في العينة ثم جريمة السرقة والسلب بنسبة ٣٩ر٧٥% ثم جريمة هتك العرض بنسبة ٣٩ر٧ % ثم جريمة السكر المقرون بالشغب بنسبة ١٩ر١٧% ثم جرائم المخدرات بنسبة ٥٩ر١٠ % (المهيرات، ١٩٩٩)

دراسة قام بها غالب بني هاني حول العوامل الاقتصادية واثرها على الجريمة تتناول العوامل الاجتماعية واثرها على الظاهرة الاجرامية وقد اجريت على مائتان نزيل من المحكومين في مراكز الاصلاح والتاهيل وبينت نتائج هذه الدراسة ان معظم اسباب هذه الجرائم اقتصادية واجتماعية وثقافية مستوردة من الخارج كما توصل الى وجود علاقة ارتباطية بين جرائم الاضرار بمال الغير وجرائم المسكرات وتعاطي المخدرات وبين درجة الانتعاش الاقتصادي وبينت الدراسة ان نسبة مرتكبي الجرائم من غير الاردنين ٥ر٧% في حين شكلت نسبة مرتكبي الجرائم الاردنيين بنسبة ٥ر٩٢% خلال عام ١٩٨٤ وقد وجد ان سبب الجريمة من الجنسيات غير الاردنية يرجع الى اختلاف العادات والتقاليد وصعوبة التاقلم وخاصة العمال الاجانب داخل البلد وقد كانت جرائم غير الاردنيين تتركز في جرائم الايذاء بنسبة ٢٥% والمخدرات ١٥% وجرائم الاختلاس٣ر١٤ % والسرقة ٦ر١٠ % بينما جرائم الاردنين تركزت في جرائم الشروع بالقتل والقتل العمد ثم الاختلاس والاحتيال (غالب بني هاني ١٩٨٧)

من الدراسات المهتمة بالعمالة دراسة احمد جمال الظاهر النظرة الاجتماعية المحلية لتشغيل القوى العاملة الوافدة الى الاردن وهي دراسة ميدانية حيث توصل الباحث من خلال جداول التحليل الاحصائي للوضع العمالي الاجنبي في الاردن الى النتائج التالية:-

١- اما على الصعيد الاقتصادي فان هناك نظرة تشاؤمية من قبل المواطنين تجاه زيادة اعداد القوة العاملة الاجنبية

٢- اما على الصعيد السياسي والاداري فيعتقد المواطنون انه ليس مهما الاهتمام بالمشاركة السياسية وان القوى العاملة الاجنبية لا تشعر بانتمائها والسياسي وهم يربطون بين امن واستقرار النظام السياسي القائم وامن واستقرار القوة العاملة الوافدة ولكنهم لايجدون علاقة بين امن النظام السياسي وعدم استقرار القوة العاملة الوافدة

يقيم الوافدون الوضع الاجتماعي لضعفه الشديد وذلك لان علاقاتهم الاجتماعية من زيارات ولقاءات تقع في نطاق خير العمل فقط

اما تقيمهم للوضع الاقتصادي فتختصر في قصة اساسية مؤداهـــا ان احتياجاتـــهم الاقتصادية تتناسب تناسب طرديا مع المدة الزمنية التي يقضونها في الاردن

اما على الصعيد السياسي والاداري فيعتقد الوافدون انهم متواجـــدون فـــي الاردن للعمل وليس لهم أي اهتمام في القضايا السياســـية والادراي علـــى الاطـــلاق (الظـــاهر ١٩٨٥) .

كذلك قامت ميساء كرايمة بدراسة بعنوان الخصائص التعليمية والمهنيـــة للعمالـــة المحلية والوافدة في الاردن وقد جاءت اهم نتائج هذه الدراسة على النحو التالي:

بالنسبة للخصائص التعليمية كان هناك فروقا جوهرية مـــابين العماليـــة المحليـــة والوافدة اقل من ثانوي كان بواقع ٧ر٥٧% و٥٦ % لكل منهما للعمالة المحلية حيث امـــا العمالة الوافدة امية .

على صعيد المهن تركز العمالة الوافدة بواقع ٦ر٤٤% في مهن الحـــرف مقـــابل ٤ر١٨% تواجد العمالة المحلية منها .

النشاط الاقتصادي كان هناك فروقا حيث تجد ان العمالة المحلية تتوجه لانشـــطة الادراة العامة والدفاع وتجارة الحمية والتجزئة واصلاح المركبات بنسبة ٧ر١٨% .

اما الوافدين فيتزايدون في انشطة الانشاءات والصناعـــة التحويليـــة والزراعـــة بمقـــدار ٥ر٣٦% و ٧ر١٣% و ١٥% .

اما بالنسبة للعمر فانه ٧٥% من العمالة الوافدة اعمارها اقل من اقل من ٣٧ ســـنة هذا يعني ان جروحها للعمل يتم باعمار مبكرة .

كما توصلت الى ان تاثير العمالة الوافدة المتعطلين في الاردن بشكل مباشر كـــان معدوما على الصعيد العام ومقتصرا على العمالة في مهن التشـــريع والكتبـــة (كرايمـــة ١٩٩٩)

دراسة محمد الكلوب بعنوان (الاثار الاقتصادية والاجتماعية للعمالة الوافدة الى لواء الشونة الجنوبية) .

حيث كشفت هذه الدراسة عن الخصائص العامة للعمالة الوافدة حيث من هذه الخصائص الديمغرافية ارتفاع نسبة الذكور عن الاناث وشكلت العمالة المصرية اغلب افراد العينة .

وقد اظهرت الدراسة تدني في المستوى التعليمي لافراد العينة وتوصلت الى النتائج والاثار الاقتصادية التالية :

١- ان العمالة الوافدة باتت تشكل عامل منافسة للعمالة الاردنية في اغلب القطاعات الاقتصادية في ظل البطالة من ابناء اللواء .

٢- كما ان العمالة الوافدة تؤثر في جوانب الاستهلاك وخاصة للمواد الاساسية المستوردة بالعملات الصعبة وتبين من الاثار زيادة الضغط على قطاع الخدمات العامة ، وقد كشفت الدراسة ان متوسط تحويل الفرد المالي في عام الدراسة بلغ ٦٧٤ دينارا وان الغالبية منهم حولوا اموالهم بالعملة الصعبة بالدولار.

أما الآثار الاجتماعية للعمالة الوافدة مابيرز تلك التاثيرات على النواحي الصحية ووجود حالات مرضية معدية .

كما أن ارتفاع نسبة الجنس في لواء الشونة الجنوبية والتي بلغت ١٣٢ ذكر لكل ١٠٠ انثى هي من الاثار الناجمة من تواجد العمالة الوافدة الامر الذي ساهم في وجود الوان متعددة من الجرائم الخاصة بالوافدين وتراوحت هذه الجرائم بين الجناية والجنحة والمخالفة (الكلوب ١٩٩٧).

قام محمد الصمادي بدارسة بعنوان الاثار الاقتصادية والاجتماعية للعمالة الوافدة معتمدا على أي من العمالة الوافدة المسجلة في وزارة العمل والبالغة ٥٤٦ر١٤١ وذلك بهدف التعرف على اهم الاثار الاجتماعية والاقتصادية عن استخدام العمالة الوافدة في

الاردن وذلك من خلال ايجاد الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لتلك العمالة وتوصلت الدراسة الى :

ان العمالة الوافدة تمتاز بانخفاض مستوياته التعليمية وانها كانت سببا في زيادة معدلات البطالة وبين الاردنين وذلك لقبولهم العمل المعروض مهما كان نوعه وموقعه واجره وهي ميزه يفتقدها الاردنين كما بينت الدراسة ان ١٥% من العمالة الوافدة تعمل على تغيير مهنتها مما يقلل من انتاجية تلك العمالة (الصمادي ١٩٨٧)

وقد قام جهاد ابو السندس بدراسة بعنوان الاحتياجات المستقبليه من الايدي العاملة في قطاع الانشاءات في الاردن حتى عام ٢٠٠٠ وهدفت هذه الدراسة الى معرفة خصائص العمالة الوافدة في قطاع الانشاءات ووضع سوق العمل الاردني في هذا القطاع من ناحية الاجور وفرص العمل للاردنيين في المنافسة في هذا القطاع وتوصلت الدراسة الى ان هناك تفاوت كبير في مستوى الاجور مابين العمالة الوافدة والمحلية مما اثر سلبا على العمالة المحلية وزاد فيها الطلب على الايدي العاملة الوافدة على الرغم من ارتفاع نسبة الامية بين الوافدين والتي بلغت ٧ر٣١ % من العاملين في هذا القطاع القابل ٤ر١٧% من الاميين في نفس القطاع وقد اوجدت العمالة الوافدة بهذه الصورة اختناقات في سوق العمل الاردني وفي كثير من القطاعات الاقتصادية الاخرى نظرا لزيادة العرض وفهم باوضاعهم غير المؤهلة وغير المدربة في سوق العمل الاردني الذي يعترية العجز في العمالة الفنية عالية المهارة وتوصلت الدراسة الى تراجع قطاع الانشاءات في استخدام القوى العاملة الاردنية التي كانت نسبة العاطلين فيها ٤٦% عام ١٩٨٢ اذا ارتفعت في عام ١٩٨٦ الى ٦ر١٠% (ابو السندس ١٩٩٢)

قام موسى سمحة بدارسة حول القوى البديلة في الاردن مع التركيز على محافظة عمان معتمدا على البيانات التي تحتويها بطاقات العمال الوافدين حيث توصل الى ان حجم القوى العاملة الوافدة الى الأردن من الدول العربية تقدر ب ٩ر٧٧% من مجموع العمال الوافدين ٨ر٦٩% من مصر ١ر٨ من لبنان وسوريا تعزى النسبة العالية للعمالة المصرية في الاردن الى ازدياد الطلب على الايدي العاملةغير الماهرة للعمل في المهن التي

لاتحتاج الى مهارة فنية كالانشاءات والزراعة والخدمات حيث تتوفر العمال الغير مهرة في مصر بشكل كبير وايضا انخفاض اجور العمال المصريين مقارنة مع السوريين واللبنانين من خلال دراسة موسى سمحة يتضح ان عمان تستاثر بنصيب الاسد من القوى العاملة الوافدة بنسبة ٦٩٫١ % والمرتبة الثانية معان بلغت نسبة ١٣% ولعل التوسع في نشاط ميناء العقبة والتطور السياحي الذي شهدته المدينة كان السبب للهجرة البديلة حيث تحل القوى العاملة الزراعية وان الزراعة في الاردن لها اثار سلبية.

ان التحويلات النقدية للعمال الوافدين في الاردن الى الخارج بلغت ٤٦ مليون دينار ١٩٨٠ كما ان وجود العمالة الوافدة ساهم في الضغط على الخدمات العامة كالنقل والاسكان اضافة الى الاثار الصحية تنقل الامراض الى الى الاردن إضافة إلى منافسة العمال الوافدين للعمال الاردنين في بعض المهن لانخفاض اجور الوافدين وانتشار ظاهرة الوسطاء الذين يقومون باحضار العمال الى الخارج او يقومون بالحصول على تصاريح عمل مقابل مبلغ من المال عالي (سمحة ١٩٨٤)

قام عادل لطفي بدراسة حول تقديرات القوى العاملة الوافدة الموجودة في الاردن باستخدام المنهج الديموغرافي، معتمدا على بيانات وزارة الداخلية وتوصل الى النتائج التالية :-

ان حجم العمالة الوافدة الموجودة في الاردن لعام ٨١ ما بين ١١٤ الف في ادنى تقدير او ١٢٩ في اعلى تقدير وبلغت الى ٨٩ بنحو ٢٠٥ الاف في ادنى تقدير و ٢٢٣ في اعلى تقدير وبمقارننة ذلك مع حجم تصاريح العمل الممنوحة تبين ان مانسبته بالمتوسط ٤٨٫٥% و ٦٢٫٥% من اجمالي القوى العاملة الوافدة لعامي ٨٩،٨٨ على التوالي تعمل بصورة غير رسمية (بدون تصريح)

بينت الدراسة ان معظم غير الحاصلين تصاريح عمل كانوا من المصريين والسوريين وان نسبتهم تراوحت مابين ٩٣-٩٧ % من الاجمالي

ساهمت هذه العمالة غير الرسمية بدور هام في ارتفاع عدد الاردنيين الباحثين عن عمل من خلال منافستها للعامل الاردني في الوظائف المعروضة في سوق العمل الاردني

ويعلل السبب في عدم حصولها على تصريح هو عدم منحها هذا التصريـــح مــن وزارة العمل لتوفر البديل الاردني مما اضطرها للعمل بشكل غير رسمي.

ونظرا لان العمال الغير حاصلين على تصاريح يعملون بصورة غير رسمية معنى ذلك خسارة اقتصادية وضياع ١١ مليون دينار وهي قيمة رسوم تصاريح العمل التي لــم تقم هذه العمالة بدفعها (لطفي ١٩٩٠).

دراسة حسين الخطيب بعنوان الاثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة الدولية مــن واقع التجربة وقد تناول القوى العاملة الوافدة في الأردن في فصل خاص في هذه الدراسة حيث درس تطورها وأسباب أسنان تفاقم مشكلتها واثاره الاقتصادية والاجتماعية لتدفقــها الى الاردن .

حيث عزت الدراسة تفاقم مشكلة العمالة الوافدة الى تبني سياسة الباب المفتوح في استقبال العمال الوافدين مما ادى الى ضعف السلطات المحلية عن السيطرة علـــى ســوق العمل المحلي كون ان غالبية العمالة عربية وبالذات من مصر وسوريا وهـــؤلاء ليســوا بحاجة الى تأشيرة دخول الى الاردن .

كما ان القطاع الخاص يركز على استقدام العمالة الوافدة واستخدامها لأن لها قدرة تنافسية كبيرة في سوق العمل المحلي ناتجة عن قبولها اجور متدنية وقبولها بالعمل مــهما تكن ظروفه وبيئته ومكانه وزمانه او الذي يشجعهم على ذلك ان سعر صـــرف الدينــار الاردني مقابل أسعار صرف العملات الوطنية للعمالة الوافدة مرتفعه .

كما تشمل الاثار السلبية للعمالة الوافدة في قيمة التحويلات الى الخارج اذ بلغــت ٥ر٩٧ مليون دينار عام ١٩٨٤ وفي تفاقم ظاهرة البطالة وخصوصا بعــد عــودة الاف الاردنيين من الخليج وتدني قدره الاقتصاد على استعياب الزيادة في القوى العاملة الناجمة عن زيادة السكان كما لخصت الدراسة الاثار الاجتماعية مثل زيـــادة معــدلات الجرائــم بجميع انواعها التي يتورط فيها بعض العمال الوافدين بالاضافة الى ان العمالـــة الوافــدة تزيد الحاجة الى توفير العلاج الوقائي والصحي كما تزيد الضغط على الخدمات العامـــة كالمواصلات وتشارك في استهلاك السلــع الغذائيــة المدعومــة مــن موازنــة الدولــة للمواطنين المحليين (الخطيب ، حسين ، ١٩٩١) .

٥/٢ ملخص للدراسات السابقة :

من خلال استعراضنا لمجموعة من الدراسات السابقة والتي اختصت بموضوع الجريمة وموضوع العمالة الوافدة بجوانبها المختلفة، نستطيع أن نلمس العديد من نقاط الاشتراك التي توصلت إليها عدد من الأبحاث العربية والأجنبية على السواء لموضوع الجريمة.

مما يؤكد أن موضوع الجريمة يعتبر من المواضيع التي تشغل اهتمام الباحثين والدارسين في مختلف أنحاء العالم وأن الكثير من القضايا المتعلقة بها يعتبر نقاط التقاء بين هذه البلدان فغالبية هذه الدراسات العربية والأجنبية إما ركزت على دراسة الجريمة والعوامل الدافعة نحوها أو دراسة لخصائص مرتكبي الجرائم تدراسه الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادي أو درس لأشكال الجريمة وأنماطها لدى مجتمع معين، ربط الجريمة بعامل واحد في محاولة لتفسيره هذه الظاهرة.

كما أن الدراسات التي تناولت العمالة الوافدة قد تناولت آثار هذه العمالة على دول الاستقبال ودول الإرسال كدراسة الآثار الاقتصادي للعمالة الوافدة، ودراسة الآثار الاجتماعية غير أي من هذه الدراسات لم تدرس العمالة الوافدة في ناحية محددة هي علاقتها بعالم الجريمة في المجتمع المستقبل. وعليه فإن نتائج هذه الدراسات توجه انتباهنا إلى ضرورة بحث العمالة الوافدة وعلاقتها بالجريمة في المجتمع الأردني وذلك بهدف الوقوف على حجم الجريمة لدى العمالة الوافدة وأنماطها وأشكالها وإدارتها وأساليبها، والتعرف على دوافع الكافية وراء ارتكاب العمالة الوافدة للجريمة في الأردن والتعرف على اتجاهات الجريمة في صفوف العمالة الوافدة والإطلاع على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي الجريمة من العمالة الوافدة وظروف ارتكاب الجريمة.

المبحث الثالث

الدراسة الميدانية

٣/١ أهمية الدراسة ومبرراتها

٣/٢ مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

٣/٣ أهداف الدراسة

٣/٣

٣/٤ التعريفات الإجرائية

٣/٥ منهجية الدراسة وإجراءاتها التنفيذية

٣/٥/١ مجتمع الدراسة

٣/٥/٢ أدوات جمع البيانات

٣/٥/٣ المعالجة الإحصائية

١/٣ أهمية الدراسة :

شهد الأردن ومنذ أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات حركة عمالية نشطة قادمة إليه من بعض الأقطار العربية وغير العربية. وقد تزايدت أعداد العمال الوافدين بشكل كبير حاليا عما كانت عليه في البداية، وتشير الإحصائيات الخاصة بالعمالة إلى أن عدد الوافدين إلى الأردن بقصد العمل بلغ ١٥٤,١٩٧ في الفترة الواقعة ما بين ١٩٩٩- أيار ٢٠٠٠ حسب الإحصائيات الرسمية لوزارة العمل، مع العلم أن أعدادهم هي أكبر من هذا الرقم بكثير حيث يتواجد في الأردن عمالة وافدة تعمل بشكل غير رسمي غير حاصلة على ترخيص من وزارة العمل. وهناك من يقدر أعداد العمالة الموجودة فعليا بحوالي ٣٠٠,٠٠٠ عامل.

ولقد رافق هذه العملية كما يبدو للملاحظ والمدقق تزايد ملحوظ في معدلات الجرائم وأنماطها وأساليبها، مقارنة بالفترات السابقة. ومثل هذا الواقع يدفعنا إلى الافتراض بوجود علاقة بين هجرة العمالة الوافدة وبين ظاهرة الجريمة على مستوى حجمها وأنماطها، وإذا كان طبيعيا ان تزايد معدلات الجريمة والانحراف مرتبط عادة بتزايد أعداد السكان وتغير تركيبهم وأنماط حياتهم في مجتمع المنشأة والمجتمع المستقبل. الأمر الذي بدا في نظر الباحثين جديرا بالدراسة والبحث وهذا ما سوف أحاول القيام به في هذه الدراسة التي سوف أخصصها لدراسة هذه المشكلة كي نستقصي أبعادها المختلفة، ولعل ما يزيد من أهمية هذا الموضوع وأهليته للدراسة أيضا النقص الواضح في الدراسات العلمية التي حاولت أن تحلل العلاقة ما بين الجريمة من حيث الحجم والأنماط والأدوات، وبين العمالة الوافدة أو بتعبير آخر: أن نكشف عن أنماط الجرائم التي يرتكبها الوافدون. وكذلك معرفة الأساليب والظروف المرتبطة بها وبالتالي يمكن إجمال أهم مبررات الدراسة :

- إنها الدراسة التي تعالج دور العمالة في الجريمة في المجتمع الأردني.
- سد النقص الحاصل في الدراسات التي تعالج موضوع العمالة الوافدة.

- يكشف عن الجريمة لدى العمالة الوافدة من حيث: أنماطها، ظروف ارتكابها، خصائص مرتكبيها، وأدواتها وأساليبها.

٢/٣ مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تعالج الدراسة بالتحديد جرائم العمالة الوافدة في المجتمع الأردني من خلال الإجابة على التساؤلات العناصر التالية :

- ما حجم الجريمة واتجاهاتها لدى العمالة الوافدة ؟
- ما أنماط الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة وأدواتها المستخدمة ؟
- ما الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية لمرتكبي الجرائم من العمالة الوافدة ؟
- ما أهم المتغيرات الاجتماعية المرتبطة بجرائم الوافدين ؟
- ما الأسباب والدوافع لارتكاب الجريمة من قبل العمالة الوافدة ؟
- ما أكثر الجنسيات ارتكاباً للجريمة ؟
- ما مسار جرائم الأجانب بشكل عام في المملكة ؟

٣/٣ أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- التعرف على حجم الجريمة لدى العمالة الوافدة من حيث عدد العمال المودعين في مراكز الإصلاح والتأهيل (موقوفين ومحكومين).
- الكشف عن أنواع الجرائم المرتكبة من قبل العمال الوافدين، أساليبها وأنماطها.
- التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمرتكبيها.

- الكشف عن الدوافع الكامنة وراء جرائم العمالة الوافدة.

- الكشف على أهم الدوافع الكامنة وراء الجريمة لدى العمالة الوافدة.

- التعرف على مسار جرائم الأجانب بشكل عام إلى المملكة والمتضمنة لجرائم العمالة الوافدة.

تحاول هذه الدراسة أن تجيب عن التساؤلات التالية :

- ما الحجم ونسبة المساهمة في معدلات الجريمة بشكل عام.

- أنماط تلك الجرائم.

- الأساليب الجرمية المستخدمة في ارتكاب الجرائم.

- دوافع الجريمة وأسبابها.

- الخصائص الديمغرافية الاجتماعية والاقتصادية والايكولوجية لمرتكبي تلك الجرائم.

٤/٣ التعريفات الاجرائية :

استخدمت هذه الدراسة عدد من المفاهيم يمكن ايجاز تعريفاتها فيما يلي :

- **العمالة الوافدة :** الايدي العاملة القادمة للاردن بهدف الاقامة والعمل سواء كانت عربية ام اجنبية، سواء كانت مسجلة او غير مسجلة في وزارة العمل

- **الجريمة :** أي فعل يؤدي إلى انتهاك القانون العامة صاحبة من قبل الدراسة، فالجريمة أي سلوك نص القانون على جريمة ومعاقبة مرتكبه وتكون العقوبة باسم الدولة وذلك بعد المحاكمة وثبوت الأدلة.

تقسم الجرائم الى انواع متعددة ،ولا تقوم الجريمة التي يترتب عليها العقاب الا بقيام اركانها وهي :

- **الركن القانوني** : وهو النص القانوني على التجريم والعقوبة

تقسم الجرائم في الركن القانون الى ثلاث مستويات :-

- **الجنايات** : وهي الجرائم التي يعاقب عليها القانون بالحبس مدة ثلاث سنوات فما فوق، وتشمل عقوبات الاعدام والاشغال الشاقة والمؤبدة والمؤقته مثل جرائم القتل.

- **الجنح** : وهي ما يعاقب عليها القانون بالحبس، من مدة اسبوع الى ثلاث سنوات، وكما تشمل الغرامة والربط بكفالة ،كجريمة السرقة العادية مثلا .

- **المخالفات** : وهي الجرائم التي يعاقب عليها القانون بالحبس لمدة لا تزيد عن اسبوع والغرامة كجرائم المخالفات (قانون العقوبات الاردني المواد ١٤/١٥/١٢/١٦)

- **الركن المادي** : ويرتكز الركن المادي على كيفية وقوع الجريمة

١- القيام بفعل إيجابي :وهي قيام الجاني بفعل مادي، بارتكاب الفعل المجرم، رغم ان القانون رتب لفاعلة عقوبة .

٢- القيام بفعل سلبي : وهو امتناع الجاني عن القيام بفعل معين أوجب القانون القيام به، مثل امتناع الام عن إرضاع طفلها الرضيع .

أما من حيث الوقت فهناك جرائم :-

١- جرائم وقتية أي انها تحدث وتنتهي بنفس الوقت كالقتل

٢- جرائم مستمرة أي ان الفعل الاجرامي عندما يوقع يستمر ولا ينتهي، الا بانتهاء الحاجة الجنائية مثل حيازة الاشياء المسروقة .

وتقسم نتائج الافعال الاجرامية

١- النتائج المادية : الذي يحقق نتيجة ضارة مثل القتل .

٢- النتائج الشكلية : مثل حمل السلاح الناري بدون ترخيص .

- **المحكوم** : هو الشخص الذي صدر بحقه حكم بات و قطعي/ صـــادر عــن محكمــة بجريمة ارتكبها بناء على محاكمة مشروعة.

وحسب تشكيل لمحاكم و قانون أصول المحاكمات المدنية و الجزائيـــة الاردنـــي فقــد نصت على ضرورة توفر الشروط التالية في الحكم :-

١. ان يتم بعد المداولة .

٢. العلنية في عقد جلسات و النطق بالحكم .

٣. يجب ان يكون محررا (مكتوبا).

٤. التوقيع على الحكم .

٥. ان يضمن تحرير الاسباب .

٦. يجب ان يشمل البيانات التالية :-

- الديباجة .
- ان يصدر باسم الشعب المالك .
- تاريخ الاصدار .
- بيان تشكيل هيئة المحكمة .
- البيانات الخاصة بالواقعة :-

يتكون القرار من ثلاث أجزاء :

١- الديباجة

٢- أسباب الحكم

٣- منطوق الحكم (قانون اصول المحاكمات الاردني ١٩٦٠)

تعريفات الجرائم

- **السرقة** : هي قيام شخص باخذ مال الغير منقول ، دون رضاه سواء أكان المال نقودا او ايه أشياء (نقابة المحامين ، ١٩٨٦)
- **النشل** : هو سرقة أموال الناس بأخذها من جيوبهم او محافظهم او حقائبهم .
- **إصدار شيك بدون رصيد** : ويعتبر الشخص مرتكباً لهذه الجريمة إذا ارتكب أحد هذه الأفعال :
  - اصدار شيك ليس له مقابل للوفاء .
  - استرداد المال مقابل او بعضه من البنك بعد اصداره للشيك بحيث، لا يفي الباقي بقيمه
  - اذا امر مصدر الشيك (الساحب) المسحوب عليه (البنك بعدم صرف الشيك
  - اذا حرر احد الاشخاص شيكا او وقع عليه بصورة تمنع صرفه .

- **القتل العمد** : هو ازهاق روح انسان قصدا مع سبق الاصرار والترصد وعقوبتها الاعدام .
- **القتل الخطأ** : هو ان يتسبب الشخص بموت انسان عن اهمال ،او قلة احتراز او انه كان يستطيع تجنب ذلك .
- **الشروع بالقتل** : وهو أن يهيئ الشخص الادوات اللازمة لارتكاب جريمة القتل ويخطط لتنفيذها وعندما يبدأ المباشرة بالتنفيد تحول اسباب دون اتمام الجريمة .
- **هتك العرض** : هو فعل مناف للحشمة يرتكبه شخص ضد آخر ذكر كان او انثى بصورة مباشرة، وهو الاستطالة الى عضو من اعضاء المجني عليه (ذكر او انثى)، يحرص على إخفائه عن الناس، سواء كان المرتكب ذكر او انثى .
- **الزنا** : هو ان تقوم امراة متزوجة بمعاشرة ذكر بالغ ليس زوجها معاشرة الازواج برضاها، ولا تلاحق هذه الجريمة الا بشكوى الزوج، او ولي امر المراة اذا لم

يكن لها زوج، وتسقط دعوى الحق العام باسقاط الشكوى كما انه يمكـن ملاحقـة الرجل المتزوج بناء على شكوى زوجته (نقابة المحامين ١٩٦٠)

- **السكر** : هو تلك الحالة التي يفقد فيها الشخص شعورة او اختياره بصفة مؤقتـه او عارضه على اثر تعاطيه لكمية من سائل او مادة مسكرة .
- **الرشوة** : جريمة منكرة عقلا ووضعا ويعاقب عليها في الشريعة الاسلام والقانون، وهي ان يقدم أحد الأشخاص ،مالا او عقارا او ايه اغراض اخرى لشخص اخـر، طمعا في الحصول على مكاسب او منافع ليست من حقه .
- **الثأر** : هو نوع من الانتقام يقوم على اساس رد العدوان بالعدوان ز
- **حيازة المخدرات** : حيازة بقصد التعاطي او الاتجار وهي تشمل عمليات الشـراء والبيع والحفظ والتخزين والتعامل والتداول والتسليم والتقسيم والتجزئة والتعليـب والتغليف والاخفاء .
- **تعاطي المخدرات** : كل فعل يقصد منه استعمال المادة المخدرة بحيث تؤدي الـى فقدان التوازن او غياب العقل او النشوه المخدرة ،وذلك اما باستعمال هذه المـواد عن طريق الحرق او التدخين او الشم او الحقن او البيع او المضغ او الدهـن او الاستنشاق او لعقها باللسان او المص او أي طريقة تؤدي الى نفس الغاية.
- **إساءة الائتمان** : هي ان يقوم شخص باستلام اموال من نقود او سندات او بضائع او عيرة لتكون لديه على سبيل الامانة لتسليمها لصاحبها او ان يكون وكيلا عـن اخر، ويسلم امواله وتسليم سندان او اوراق للاحتجاج بها ثم اعادتها او لاستعمالها على صورة معينة او لاجل حفظها او لاجراء عمل معين سواء بـاجر او بـدون اجر، فقام بكتم هذه الاشياء او بد لها او تصرف بها تصرف المالك او استهلكها او اقدم على تعد نقدي او امتنع عن تسليمها، لمن يلزم تسليمها اليه فيكون قد ارتكـب هذه الجريمة .

٥/٣ منهجية الدراسة واجراءاتها التنفيذية :

١/٥/٣ مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من جميع النزلاء والنزيلات العمال الوافدين المحكوم عليهم والموقوفين في مراكز الإصلاح والتأهيل في المملكة الأردنية الهاشمية. وهي مراكز الجويدة، النساء، سواقه، الكرك، معان، بيرين، قفقفا، البلقاء.

وقد بلغ عدد النزلاء والنزيلات بهذه السجون والذين ينطبق عليهم تعريف العمالة الوافدة (٣٦٢) وافداً، الذين قبلوا بالتعاون والإجابة كانوا ٣٣٨ خلال الفترة التي أجريت بها هذه الدراسة من ٢٠٠١/٤/١٤ إلى ٢٠٠١/٦ مع ملاحظة أن هذا العدد غير ثابت ومتغير باستمرار نتيجة للإفراج عن البعض أو بسبب انتهاء فترة محكوميتهم أو دخول محكومين وموقوفين جدد.

٢/٥/٣ أدوات جمع البيانات :

أما فيما يتعلق بالطرق والأدوات المستخدمة في جمع بيانات هذه الدراسة فقد اعتمدت الباحثة على عدد من المصادر في جمع المعلومات عن الجريمة حيث استخدمت المصادر والأدوات التالية :

- المصادر والمراجع التي تدور حول الجريمة وأنماطها واتجاهاتها ومنها الكتب والدراسات السابقة المنشورة في المجلات ورسائل الماجستير والدكتوراة.
- الإحصاءات الرسمية وتشمل إحصاءات مديرية الأمن العام، نشرات وتقريرات وزارة العمل، إحصاءات دائرة الإحصاءات العامة.
- صحيفة الاستبانة اعتمدت الدراسة بصورة أساسية على صحيفة الاستبيان التي أعدتها الباحثة فأداة جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة، والتي جرى توزيعها وتعبئتها من كل فرد من أفراد مجتمع الدراسة وذلك تحت إشراف الباحثة وادراتها.

وقد كانت الاستبانة ذات صياغة خاصة لهذه الغاية وذو صياغة محددة ومرتبة، على نحو متسلسل ومنطقي حسب أهداف الدراسة، تألفت صحيفة الاستبيان من ثلاث

مجموعات من الأسئلة المجموعة الأولى وكانت تحتوي على معلومات شخصية حول الجنس والعمر والحالة الزواجية والمهنة ...

أما المجموعة الثانية فقد احتوى على أسئلة حول معلومات اجتماعية، اقتصادية للتعرف على الظروف الاجتماعية والاقتصادية للنزلاء. أما المجموعة الثالثة فقد احتوت على أسئلة بيانات جرمية كنوع الجريمة، أسبابها، دوافعها، عدد الشركاء. هذا وقد تم إعداد نسخة باللغة الإنجليزية للنزلاء غير العرب.

لتحديد لمعرفة مدى ثبات الأداة فقد تم توزيع الاستبانة على مجموعة من الأشخاص بلغ عددهم ١٥ شخصا وبعد فترة تم إعادة توزيع الاستبانة على نفس مجموعة الأشخاص للتأكد من ثبات الأداة وقياسها لما وضعت له في كل مرة وقد كانت نتيجة مقبولة حيث كانت الإجابات متشابهة في كل من الطرفين.

ولتحديد صدق الاستبانة بعد تصميمها مبدئيا فقد تم عرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة المختصين بقسم علم الاجتماع، فكان لملاحظاتهم الأثر في تعديل بعض الأسئلة أو حذفها وإضافة أسئلة جديدة ومن ثم وزعت على عينة استطلاعية عن مجتمع الدراسة تكونت من ٢٥ فردا لمعرفة انطباعهم عن الاستبانة ومدى فهمهم للأسئلة وقد تم إعادة عدد قليل من الفقرات لتتناسب مع فهم وثقافة مجتمع الدراسة. ثم قامت الباحثة بإجراء الدراسة الميدانية بعد الحصول على موافقة مدير الأمن العام وبتوزيع الاستبيان على النزلاء ليقوموا بتعبئة الاستبيان بعد شرح أهداف الدراسة لهم.

وأحيانا اضطرت الباحثة لتعبئة الاستبيان بنفسها من قبل النزلاء الأميين حيث قامت بقراءة الأسئلة وشرحها لهم ثم أخذ الإجابة منهم.

٣/٥/٣ المعالجة الإحصائية

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف الظاهرة موضوع الدراسة وتحليلها بجوانبها المختلفة، واكتشاف العلاقات والارتباطات القائمة من هذه الظاهرة وبين المتغيرات التي يفترض أن تكون ذات علاقة مباشرة أو غير مباشرة في صياغتها وتشكيلها على النحو الذي هي عليه. وقد اعتمدت الباحثة في تحليل استبانة الدراسة على استخدام الأساليب والطرق الإحصائية المناسبة. التكرارات والتوزيعات التكرارية وكذلك النسبة المئوية، كما استخدم لهذا الغرض اختبار كاي٢ حيث سيتم معرفة الفروق بين المتغيرات في الدراسة عن طريق اختبار مستوى الدلالة عند (٠,٠٥).

المبحث الرابع

البيانات الميدانية ونتائج الدراسة

١/٤ خصائص مجتمع الدراسة :

١/١/٤ الخصائص الديمغرافية والاجتماعية للمبحوثين

٢/١/٤ الخصائص الأسرية.

٣/١/٤ الخصائص الإيكولوجية.

٤/١/٤ الخصائص الاقتصادية

٥/١/٤ البيانات الجرمية.

٢/٤ ثانيا :أنماط جرائم الوافدين

١/٢/٤ أنواع الجريمة وعلاقتها بالخصائص الديمغرافية.

٢/٢/٤ أنواع الجريمة وعلاقتها بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية

٣/٢/٤ أنواع الجريمة وعلاقتها بالخصائص الإيكولوجية.

٤/١ خصائص مجتمع الدراسة

٤/١/١ الخصائص الديمغرافية والاجتماعية للمبحوثين

١ - الجنس

توصلت الدراسة إلى أن نسبة الذكور من مرتكبي الجرائم أعلى بكثير من نسبة الإناث حيث بلغت ٨٩,٩% بينما يقابلها ١٠,١% من نسبة الإناث من الذكوروهو موضح في الجدول رقم (٢٣).

جدول رقم (٢٢) توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية%
ذكر	٣٠٤	%٨٩,٩
أنثى	٣٤	%١٠,١
المجموع	٣٣٨	%١٠٠

٢ - الجنسية :

أما بالنسبة لجنسية هؤلاء فهي في الغالب من الجنسية المصرية حيث شكلت ثلث مجتمع الدراسة وبلغ عددهم ١٤٩ أي ما نسبته ٤٤,١% من المساجين وهذا سببه أن الجالية المصرية في الأردن من أكثر الجاليات العمالية في الأردن تليها الجنسية العراقية وبلغ عددهم ٧٠ شكلوا ما نسبته ٢٠,٧% تليها الجنسية السورية بلغ عددهم ٣٨ وشكلوا ما نسبته ١١,٢% ويلاحظ من الجدول أن غالبية المساجين من الجنسيات العربية وقد بلغ عددهم ٢٨٩ وشكلوا ما نسبته ٨٥,٥% أما الجنسيات غير العربية. فعددهم ٤٩ وشكلوا ما نسبته ١٤,٥% وفقا لما هو موضح في الجدول رقم (٢٣).

جدول رقم (٢٣) توزيع أفراد مجتمع الدراسة المساجين حسب نوع الجنسية

الجنسية	العدد	النسبة المئوية%
السيرلنكية	١٨	٥,٣
المصرية	١٤٩	٤٤,٢
العراقية	٧	٢٠,٧
الأثيوبية	١	٠,٣
الفلبينية	١	٠.٣
السورية	٣٨	١١,٢
اللبنانية	١	٠,٣
الرومانية	١	٠,٣
الباكستانية	٩	٢,٧
السودانية	٥	١,٥
السعودية	٢٠	٥,٩
الكنغولية	١	٠,٣
الهندية	٢	٠,٦
البنغالية	٣	٠,٩
الصومالية	١	٠,٣
اليمنية	١	٠,٣
الإسرائيلية	٢	٠,٦
الفلسطينية	١	٠,٣
الليبية	٢	٠,٦
التركية	١٢	٣,٦
المجموع	٣٣٨	١٠٠

يشير الجدول السابق المتضمن توزيع المبحوثين حسب الجنسية إلى أن الغالبية من مرتكبي الجرائم هم من الجنسية العربية والذين شكلوا ما نسبته ٨٥,٥% وهم في الغالب من الجنسية المصرية تليها الجنسية العراقية فالسورية فالسعودية، وهذا ساعد على، أما الجنسيات غير العربية فبلغت نسبتها ١٤,٥ وهي نسبة منخفضة مقارنة مع الجنسيات العربية وتتركز أكثر شيء في الجنسيات السيرلنكية والتي تأتي في مجال الخدمات تليها الجنسية الباكستانية فالتركية.

جدول رقم (٢٤) توزيع أفراد الدراسة المساجين حسب الجنسية (عربية / غير عربية)

الجنس	العدد	النسبة المئوية%
عربية	٢٨٩	٨٥,٥
غير عربية	٤٩	١٤,٥
المجموع	٣٣٨	١٠٠%

٣ - العمر

أما بالنسبة لأعمار مرتكبي الجرائم من العمالة الوافدة فقد وجدت الدراسة أن الجريمة تزداد في سن الشباب فالفترة الممتدة من ٢٥-٣٥ هي ذروة النشاط الإجرامي إذ بلغت نسبة مرتكبي الجرائم من هذه المرحلة العمرية ٤٢%، كما أن فئة الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ أيضا ترتفع فيها نسبة مرتكبي الجرائم إذ بلغت نسبة مرتكبي الجرائم من هذه المرحلة العمرية ٢٨,٤% وإذا قمنا بجمع النسبتين نجدها بلغت ٧٠,٤% وهي نسبة عالية جدا. انظر الجدول رقم (٢٥).

جدول رقم (٢٥) توزيع أفراد مجتمع الدراسة المساجين حسب العمر عند ارتكاب الجريمة

الفئة العمرية	العدد	النسبة المئوية%
أقل من ٢٥	٩٦	٢٨,٤
٢٥ – أقل من ٣٥	١٤٢	٤٢,٠
٣٥ – أقل من ٤٥	٥٧	١٦,٩
٤٥ – أقل من ٥٥	٣٢	٩,٥
٥٥ سنة فما فوق	١١	٣ر٣
المجموع	٣٣٨	١٠٠

٤ – الحالة الاجتماعية

تشير البيانات الواردة في جدول رقم (٢٦) إلى أن المتزوجين هـــم أكـــثر ارتكابـــا للجريمة وحيث بلغت نسبتهم ٥١,٥%، أما العزاب فهم يأتون في المرتبة الثانية حيث بلغـــت نسبتهم ٤٦,٤% أما الأرامل والمطلقين فبلغت نسبتهم ١,٢% للأرامل و٠,٩% للمطلقين.

جدول رقم (٢٦) توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة المئوية%
أعزب	١٥٧	٤٦,٤
متزوج	١٧٤	٥١,٥
أرمل	٤	١,٢
مطلق	٣	٠,٩
المجموع	٣٣٨	%١٠٠

٥ – المستوى التعليمي

أما المستوى التعليمي للمبحوثين فيشير الجدول رقم (٢٧) إلـــى أن ذوي المتعلميـــن تعليما ثانويا يشكلون أعلى نسبة حيث بلغت نسبتهم ٢٧,٨% يليهم السجناء الأميـــون بنســـبة

٢٥,٤% وبشكل عام يلاحظ أن أصحاب التعليم المتدني يشكلون أغلب السجناء، كما انه كلما ارتفع مستوى التعليم قل الاتجاه نحو الجريمة فالسجناء الذين مستواهم التعليمي دراسات عليا شكلت نسبتهم ٢,٤%. أنظر الجدول :

جدول رقم (٢٧) توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية%
أمي	٨٦	٢٥,٤
أساسي	٧٥	٢٢,٢
ثانوي	٩٤	٢٧,٨
دبلوم	٥٥	١٦,٣
بكالوريوس	٢٠	٥,٩
دراسات عليا	٨	٢,٤
المجموع	٣٣٨	١٠٠%

٦ - المهنة

أما من حيث الأعمال والمهن التي يقوم بها الجناة، فقد بينت الدراسة أن غالبيتهم مـن الذين يعملون أعمالا حرة مقارنة بالمهن الأخرى إذ تبين لنا من الجدول رقم (٢٨) أن ذوي المهن الحرة شكلوا أعلى نسبة من مرتكبي الجرائم حيث بلغت النسبة ٣٧,٩% تليها نسـبة الحرفيين وبلغت ١٣,٦. يليهم المزارعين حيث شكلوا ١٣% ، أنظر الجدول :

جدول رقم (٢٨) توزيع أفراد مجتمع الدراسة المساجين حسب المهنة

المهنة	العدد	النسبة المئوية%
لا يعمل	٢٨	٨,٤
مزارع	٤٤	١٣
مهن حرة	١٢٨	٣٧,٩
تاجر	٤٠	١١,٨
حرفي	٤٦	١٣,٦
خادمة	٢٤	٧,١
موظف	٢٨	٨,٣
المجموع	٣٣٨	%١٠٠

٢/١/٤ الخصائص الأسرية

١ - الظروف الأسرية :

يتضح من خلال الجدول رقم (٢٩) تبين أن ٧٤,٣% من المبحوثين يعيش آبائهم وأمهاتهم معا أما الذين لا يعيش آبائهم مع أمهاتهم فكانت نسبتهم ٢٥,٧% وقد كانت الأسباب متعددة حيث كان ٦٨,٩ من الذين لا يعيش آبائهم مع أمهاتهم معا بسبب أن الوالد متوفى أما الذين كانوا مطلقين بلغت نسبتهم ٩,٢% وهناك من كان والده هجر الوالدته بنسبة ٨% أما حول طبيعة العلاقة بين الوالدين فقد قال ٨٠,٢% من المبحوثين أن علاقة آبائهم مع أمهاتهم علاقة احترام متبادل وتفاهم مما قد يعطي مؤشرا هنا أن العلاقة الأسرية ليست ذات أهمية كبيرة لدى مجتمع الدراسة في دفعهم نحو الجريمة وقد تكون إجاباتهم مثالية لبعدهم عن الأهل انظر الجدول التالي :

جدول رقم (٢٩) توزيع أفراد مجتمع الدراسة المساجين حسب الظروف الأسرية

الظروف الأسرية	المتغيرات	العدد	النسبة المئوية
إقامة الوالدين معا	يعيش الوالدان معا	٢٥١	%٧٤,٣
	لا يعيشان معا	٨٧	%٢٥,٧
عدم إقامة الوالدين معا بسبب	الوالد متوفى	٦٠	%٦٩
	الوالدة متوفاه	٤	%٤,٦
	منفصلان	٨	%٩,٢
	الوالد هجر الوالدة	٧	%٨
	الوالد كان في السجن	١	%١,١
	الوالده كانت في السجن	–	–
	الوالد كان متزوج بأخرى يعيش معها	٤	%٤,٦
	الوالدان متوفيان	١	%١,١
طبيعة العلاقة بين الأبوين	لا أعلم	٣٥	%١٠,٤
	احترام وتفاهم	٢٧١	%٨٠,٢
	خلافات دائمة بدون سبب	١٦	%٤,٧
	خلافات بسيطة	١٣	%٣,٨
	تجاهل الأب للأم	١	%٠,٣
	تجاهل الأم للأب	٢	%٠,٦
المجموع		٣٣٨	١٠٠

٢ - مهنة الأب

أما فيما يتعلق بمهنة الأب فقد تبين لنا أن غالبية الجناة هم أبناء مزارعين وبلغت نسبتهم ٣٦,٤% يليهم أبناء الموظفين وبلغت ٢١,٣%. يوضح لنا الجدول رقم (٣٠) ذلك :

جدول رقم (٣٠) توزيع أفراد مجتمع الدراسة المساجين حسب مهنة الأب

المهنة	العدد	النسبة المئوية%
موظف	٧٢	٢١,٣
تاجر	٤٥	١٣,٣
مزارع	١٢٣	٣٦,٤
عامل عادي	٤١	١٢,١
عامل مهني	٢٩	٨,٦
عسكري	١٢	٣,٦
غير ذلك	١٦	٤,٧
المجموع	٣٣٨	%١٠٠

٣ - مهنة الأم

أما بالنسبة لمهنة الأم فقد اتضح لنا من خلال الدراسة أن غالبية مرتكبي الجرائم هم أبناء لربات بيوت لا يعملن خارج المنزل مقابل أجور شكلت النسبة العظمى ٩٤,٤% وهذا متوقع في ضوء حقيقة أن غالبيتهم أبناء لمزارعين كما اتضح من الجدول السابق وتعليم الأم متدني. ويوضح لنا الجدول التالي مهنة الأم :

جدول رقم (٣١) توزيع أفراد مجتمع الدراسة المساجين حسب مهنة الأم

المهنة	العدد	النسبة المئوية%
موظفة	١٣	٣,٨
ربة بيت	٣١٩	٩٤,٤
عاملة	٤	١,٢
صاحبة مهنة حرة	٢	٠,٦
المجموع	٣٣٨	%١٠٠

٤ - المستوى التعليمي للأب

تشير بيانات من الدراسة المعروضة في الجدول رقم (٣٢) إلى أن مرتكبي الجرائم الذين آبائهم أميون شكلت أعلى نسبة حيث بلغت ٥٤,٧% وهي نسبة مرتفعة تليها الذين مستوى تعليم آبائهم أساسي وبلغت ٢١,٦%. مما يعني أن أغلب مرتكبي الجرائم آبائهم ذوي تعليم متدني جدا. كما يبين الجدول التالي رقم (٣٢) :

أما الذين كان مستوى تعليم آبائهم دراسات عليا فقد جاءت مرتفعة مقارنة مع غيرها قد يعود ذلك إلى أن الذين كان تعليمهم دبلوم فما فوق أيضا مرتفعة بين المبحوثين، إضافة إلى أن عامل بعد المبحوثين عن مجتمعاتهم تقلل الضبط الذي تمارسه عليهم هذه المجتمعات.

جدول رقم (٣٢) توزيع أفراد مجتمع الدراسة المساجين حسب المستوى التعليمي للأب

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية%
أمي	١٨٥	٥٤,٧
أساسي	٧٣	٢١,٥
ثانوي	٤٥	١٣,٣
دبلوم	١٧	٥,٠
بكالوريوس	٦	١,٨
دراسات عليا	١٢	٣,٨
المجموع	٣٣٨	%١٠٠

٥ - المستوى التعليمي للأم

أما المستوى التعليمي للأم فقد تبين لنا فئة أن مرتكبي الجرائم الذين أمهاتهم أميات لا يعرفن القراءة شكلت نسبة مرتفعة جدا حيث بلغت ٧٠,٤% تليها فئة الذين تعليم أمهاتهم أساسي ١٦,٦% وهي نسبة منخفضة أيضا. وهذا يعطي فكرة عن البيئة الأسرية ومستواها التعليمي والمهني للأب والأم مما قد يكون له أثر على سلوك المبحوثين وبين لنا الجدول رقم (٣٣) المستوى التعليمي للأم :

جدول رقم (٣٣) توزيع أفراد مجتمع الدراسة المساجين حسب المستوى التعليمي للأم

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية%
أمي	٢٣٨	٧٠,٤
أساسي	٥٦	١٦,٦
ثانوي	٢٧	٨,٠
دبلوم	٦	١,٨
بكالوريوس	٨	٢,٤
دراسات عليا	٣	٠,٩
المجموع	٣٣٨	١٠٠%

٣/١/٤ الخصائص الأيكولوجية

١ - مكان الولادة :

تبين لنا أن مرتكبي الجرائم من مواليد المدن هم أعلى نسبة حيث بلغت نسبتهم ٤٧% يليهم مرتكبي الجرائم مواليد القرية حيث بلغت نسبتهم ٤٤,٧%، ويشكل مواليد البادية، أقل نسبة لارتكاب الجريمة حيث بلغت نسبتهم ٣,٨% ويلاحظ عدم وجود فروق كبيرة بين مواليد المدينة ومواليد القرية في ارتكاب الجريمة. كما هو موضح في الجدول رقم (٣٤) :

جدول رقم (٣٤) توزيع المبحوثين حسب مكان الولادة

مكان الولادة	العدد	النسبة المئوية%
قرية	١٥١	٤٤,٧
مدينة	١٥٩	٤٧,٠
بادية	١٣	٣,٨
مخيم	١٥	٤,٤
المجموع	٣٣٨	١٠٠%

٢ - مستوى الحي السكني :

يقيم مرتكبوا الجرائم غالبا في الأحياء الشعبية وأتو المدن الأردنيـــة، فقـد كشـفت الدراسة عن أن ٤٤,١% من المبحوثين يقيمون في أحياء شعبية ونســبة أقـل فــي أحيــاء متوسطة الحال بينما يقيم ٢١,٩$ منهم في أحياء راقية. وقد أكدت الدراسات على هذه النتيجة كدراسة أحمد الرباعية وأحمد عبيدات أنظر الجدول التالي:

جدول رقم (٣٥) توزيع أفراد مجتمع الدراسة المساجين حسب نوع الحي الذي يسكن فيه قبل دخول السجن

نوع الحي	العدد	النسبة المئوية%
حي راقي	٧٤	٢١,٩
حي وسط	١١٥	٣٤
حي شعبي	١٤٩	٤٤,١
المجموع	٣٣٨	١٠٠%

٣ - مدة الإقامة في الأردن

تشير البيانات إلى أن أعلى نسبة من مرتكبي الجرائم هم من الذين تبلغ مدة إقامتـــهم أكثر من ثلاث سنوات حيث بلغت ٤٨,٥% تليها نسبة الذين مدة إقامتهم أقل من سنة حيـــث بلغت نسبتهم ٢٧,٢%، ويتضح لنا من ذلك أنه كلما زادت مدة الإقامة كلمـــا كــان اتجــاه الشخص الوافد نحو الجريمة أكبر وهذا يدل على أن هناك علاقة بين مدة الإقامة والاتجـــاه نحو الجريمة وهذا يعود لنوع الجرائم المرتكبة حيث أن الذين مدة إقامتهم أقل من سنة هـــي جرائم مخدرات وتهريب في الغالب كما سنرى، أنظر الجدول :

جدول رقم (٣٦) التوزيع النسبي لأفراد مجتمع الدراسة المساجين حسب مدة الإقامة في الأردن

مدة الإقامة	العدد	النسبة المئوية%
أقل من سنة	٩٢	٢٧,٢
سنة - أقل من سنتين	٣١	٩,٢
سنتين - أقل من ٣ سنوات	٣٣	٩,٨
٣ سنوات	١٨	٥,٣
أكثر من ثلاث سنوات	١٦٤	٤٨,٥
المجموع	٣٣٨	١٠٠%

٤ - منطقة ارتكاب الجريمة

يبين الجدول رقم (٣٧) على أن ما يقارب من ثلثي الجرائم المرتكبة من قبل المبحوثين تم تنفيذها داخل المدينة حيث تتمركز العمالة الوافدة داخل المدن الرئيسية في الأردن كعمان والزرقاء وأربد.

أما بالنسبة لحالة لمناخ فقد تبين أن فصل الصيف هو أكثر الفصول الذي يرتكب فيه المبحوثين الجرائم. وقد يعود ذلك إلى طول فترة النهار في الصيف وارتفاع درجات الحرارة في الصيف حيث شكلت نسبة الجرائم المرتكبة في الصيف ما نسبته ٤٦,٤% كما أن غالبية جرائم المبحوثين تم ارتكابها في النهار حيث بلغت ٥٩,٨% بينما ارتكبت باقي الجرائم في الليل بنسبة ٤٠,٢% ويمكن تفسير ذلك بأن وقت ارتكاب الجريمة يعود إلى نمطها وظروفها ودوافعها فبعض أنماط الجرائم يرتكب ليلا وبعضها نهارا أنظر ويبين الجدول التالي :

جدول رقم (٣٧) توزيع أفراد مجتمع الدراسة المساجين حسب مكان الجريمة ووقت ارتكابها

الظروف الأسرية	المتغيرات	العدد	النسبة المئوية
منطقة ارتكاب الجريمة	المدينة	٢٤٣	%٧١,٩
	بادية	٣٧	%١٠,٩
	قرية	٤٩	١٤,٥
	مخيم	٩	%٢,٧
الفصل من السنة الذي ارتكبت فيه الجريمة	الصيف	١٥٧	%٤٦,٤
	الشتاء	١١٨	%٣٤,٩
	الخريف	٢٠	%٥,٩
	الربيع	٤٣	%١٢,٧
وقت ارتكاب الجريمة	الليل	١٣٦	%٤٠,٢
	النهار	٢٠٢	%٥٩,٨
المجموع		٣٣٨	١٠٠

٤/١/٤ الخصائص الاقتصادية

يبين لنا الجدول رقم (٣٨) أن نصف مجتمع الدراسة هم من الذين يتراوح دخلهم من ١٠٠- أقل من ٢٠٠دينار وبالتالي نصل إلى أن أغلب مرتكبي الجرائم هم من ذوي الدخل المنخفض خاصة إذا أضفنا لهم نسبة الذين دخلهم أقل من ١٠٠ دينار ونسبة الذين لا دخل لهم حيث تبلغ نسبتهم ٢١,٦% مما قد يؤدي إلى ارتكابهم للجرائم بسبب ظروفهم المالية. أيضا لا يوجد معرفة مدى كفاية هذا الدخل وملائمته مع احتياجات الفرد.

جدول رقم (٣٨) توزيع أفراد مجتمع الدراسة المساجين حسب الدخل

الدخل الشهري بالدينار	العدد	النسبة المئوية%
لا يوجد	٩	٢,٦
أقل من ١٠٠	٦٦	١٩,٥
١٠٠- أقل من ٢٠٠	١٦٩	٥٠,٠
٢٠٠ - أقل من ٤٠٠	٧١	٢١
٤٠٠ فأكثر	٢٣	٦,٨
المجموع	٣٣٨	%١٠٠

فقد تبين لنا من الجدول رقم (٣٩) أن ٤٥,٩% من أفراد ومجتمع الدراسة يكفي دخلهم للضرورات فقط وأن ٣١,٧% من المبحوثين لا يكفي للضرورات مما يشير إلى تدني مستوى الدخل لدى الغالبية من المبحوثين أنظر الجدول :

جدول رقم (٣٩) توزيع أفراد مجتمع الدراسة المساجين حسب مدى كفاية الدخل

مدى كفاية الدخل	العدد	النسبة المئوية%
يكفي للضروريات فقط	١٠٥	٤٥,٩
لا يكفي للمصروفات	١٠٧	٣١,٧
يزيد عن الحاجة	٧٦	٢٢,٥
المجموع	٣٣٨	%١٠٠

تبين لنا من الجدول رقم (٤٠) أن النسبة العالية للادخار هي من فئة ادخار أقل من ٥٠ دينار شهري وقد بلغت نسبة الذين ادخارهم أقل من ٥٠ دينار ٤٣,٢% تليها الفئة الذين ادخارهم من ٥-أقل من ١٠٠ دينار وبلغت نسبتهم ٢٥.١% وبالتالي فإن نسبة الادخار منخفضة. أنظر الجدول :

جدول رقم (٤٠) توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب مقدار الادخار الشهري

الادخار الشهري/ بالدينار	العدد	النسبة المئوية%
أقل من ٥٠	١٤٦	٤٣,٢
٥٠ - أقل من ١٠٠	٨٥	٢٥,١
١٠٠ - أقل من ٢٠٠	٤٢	١٢,٤
٢٠٠ فأكثر	٣٨	١١,٢
لا يوجد ادخار	٢٧	٨,٠
المجموع	٣٣٨	%١٠٠

ومن حيث وضع السكن فقد تبين من الجدول رقم (٤١) أن أكثر من ثلثي مجتمع الدراسة هم مستأجرون وقد بلغ عددهم ٢٣٢ وشكلوا ما نسبته ٦٨,٦%، أما ١٠٦ من مجتمع الدراسة فكانوا يعيشون في بيوت دون مقابل وهي مكان العمل وشكلوا ما نسبته ٣١,٤%. أنظر الجدول رقم (٤١) :

جدول رقم (٤١) توزيع أفراد مجتمع الدراسة المساجين حسب وضع السكن

وضع السكن	العدد	النسبة المئوية%
بإيجار شهري	٢٣٢	٦٨,٦
بدون إيجار	١٠٦	٣١,٤
المجموع	٣٣٨	%١٠٠

٥/١/٤ البيانات الجرمية

أما فيما يتعلق بالخصائص الجرمية للمبحوثين فقد تبين أنه تم ارتكاب ٢٣٦ جريمة جناية و ١٠٢ جريمة جنحة وتشمل جرائم الجناية في هذه الدراسة جرائم الشروع بالقتل والقتل العمد، والسرقات، والمخدرات، والتزوير، والاختلاس، وهتك العرض، والخطف. أما الجنحة فتشمل جرائم : الرشوة، والشيك بدون رصيد، وحيازة السلاح، والدهس، وفقدان جواز السفر، أما بالنسبة للأدوات والأساليب المستخدمة في هذه الجرائم فقد كانت أساليب المكر والخداع مستخدمة من قبل ١٢٠ مسجونا، أي بنسبة ٣٥,٥% كما حازت نسبة استخدام الأدوات إعادة مرتفعة حيث بلغت ما نسبته ١٧,٨% كما أن نسبة الذين استخدموا سلاح ناري جاءت مرتفعة حيث شكلت ٨% من المساجين، أما من حيث وجود شركاء في الجريمة فقد تبين أن نسبة كثيرة من مرتكبي الجرائم قد مارسوا أفعالهم الإجرامية دون إشراك أشخاص معهم وقد يعود ذلك إلى أن العمال يأتون من مناطق مختلفة ولأنهم مغتربون فمن الصعوبة أن يثق الواحد منهم بأي شخص لذلك يتجه إلى العمل الاجرامي لوحده. والدليل على ذلك أن الذين كان شريكه شخص واحد فقط كان أعلى نسبة من حيث عدد الشركاء. حيث بلغ عدد الذين ارتكبوا الفعل الإجرامي مع شريك واحد ٥٣ شخص أي ما نسبته ١٥,٦%، أما بالنسبة للصلة بين الشركاء فكانت الصداقة تجمع بين ٤٧,٩% من الذين ارتكبوا جرائم مع وجود شريك وكانت الزمالة تجمع بين ٢٨,٦% من الشركاء أما الذين لا يوجد لديهم علاقات صداقة أو زمالة فكانت نسبتهم ٢٣,٥% من الذين كان لهم شركاء في الجريمة. وكانوا في الغالب يتجهون إلى شركاء من نفس جنسيتهم في البداية ثم إلى شركاء أردنيين ثانيا لاعتمادهم عليهم لحمايتهم وفقا لما كما موضح في الجدول رقم (٤٢).

جدول رقم (٤٢) البيانات الجرمية الخاصة بأفراد مجتمع المساجين

البيانات الجرمية	الخيارات	العدد	النسبة المئوية
تصنيف الجريمة	جناية	٢٣٦	%٦٩,٨
	جنحة	١٠٢	%٣٠,٢
المجموع		٣٣٨	%١٠٠
أدوات الجريمة	سلاح ناري	٢٧	%٨
	أدوات حادة	٦٠	%١٧,٨

البيانات الجرمية	الخيارات	العدد	النسبة المئوية
	سم	١	%٠,٣
	خنق	١	%٠,٣
	مواد تزوير	٢٤	%٧,١
	مكر وخداع	١٢٠	%٣٥,٥
	بأعضاء الجسم	٢٧	%٧,٩
	أدوات أخرى	٢٨	%٨,٢
المجموع		٣٣٨	١٠٠
عدد الشركاء في الجريمة	صفر	٢,٩	٦٤,٧
	١	٥٣	١٥,٦
		٤١	١٢,١
	٣ فما فوق	٢٥	٧,٣
المجموع		٣٣٨	١٠٠
صيغة العلاقة مع الشركاء	أصدقاء	٥٧	%٤٧,٩
	زملاء عمل	٣٨	%٢٨,٦
	لا يوجد علاقة	٢٨	%٢٣,٥
المجموع		١١٩	١٠٠
جنسية الشركاء	جنسية أردنية	٤٥	%٣٧,٨
	نفس جنسية المجرم	٦٠	%٥٠,٤
	جنسيات غير جنسية	١٤	%١١,٨
المجموع		١١٩	١٠٠

أما فيما يتعلق بالسلوك لدى المبحوثين قبل ارتكاب الجريمة، فلا بد لنا من التطرق له، لما له من أهمية في الاتجاه نحو الجريمة حيث يعد سلوك الفرد قبل ارتكاب الجريمة من العوامل التي تؤثر على أنواع وأنماط الجرائم التي يرتكبها، ويتفاوت تأثير هذه السلوكيات من شخص لآخر ومن نمط جرمي إلى آخر.

-العوامل المساعدة على ارتكاب الجريمة

جدول رقم (٤٣) توزيع أفراد مجتمع الدراسة المساجين حسب العوامل المساعدة على ارتكاب الجريمة

العوامل المساعدة على ارتكاب الجريمة	التكرار	النسبة المئوية%
- هل تواظف على أداء الفروض كالصلاة والصوم	٢٧٥	٨١,٤
- هل تعتبر العادات والتقاليد مهمة ويجب مراعاتها خاصة إذا كنت غريب	٢٨٣	٨٣,٧
- هل تعتبر القانون هو القوة التي تحكم سلوك فقط هنا	١٦٦	٤٩,١
- هل عانيت من مرض نفسي	٧٣	٢١,٦
- هل سبق وأن سجن أحد أصدقائك	٧٣	٢١,٦
- هل كنت تتردد على الملاهي الليلية	٣٢	٩,٥
- هل سبق وأن تعاطيت المخدرات	٣٦	١٠,٧
- هل سبق وأن تعاطيت المسكرات	٦٤	١٨,٩
- هل لعبت القمار	٢٠	٥,٩
- هل تخشى كلام الناس في الأردن	٢٣٤	٦٩,٢

سؤال المبحوثين حول التزامهم الديني كأداء الصلاة والصوم كانت الغالبية العظمى تجيب بالإيجاب في أداء الفروض، ولم يكن لهذا العامل دور في ردعهم من ارتكاب الجرائم، قد يكون ذلك لأنهم لم يكونوا صادقين في إجاباتهم حول سلوكهم قبل ارتكاب الجريمة فكانت إجاباتهم مثالية.

وكانت نسبة من قالوا أنهم يترددون على الملاهي الليلية قليلة وشكلت ما نسبته ٩,٤ كما أن نسبة من كانوا يترددون على دور السينما ١٦,٢ من مجموع مجتمع الدراسة أما نسبة الذين كانوا يلعبون القمار فكانت نسبتهم ٥,٩ ، وتختلف علاقة السلوك قبل ارتكاب الجريمة من جريمة لأخرى وشخص لآخر، ويلاحظ أن النسب السابقة هي نسب قليلة بالنسبة لمجتمع

الدراسة إلا أن جرائم من كانوا يترددون على الملاهي الليلية كانت في المخدرات بالدرجة الأولى ثم السرقات فالعرض والشرف.

أما الذين يترددون على دور السينما فكانت جرائمهم مخدرات أولا ثم جرائم ضد الأموال والسرقات، كذلك الأمر بالنسبة لتعاطي المخدرات فكانت جرائمهم تتعلق بالمخدرات بالدرجة الأولى وجرائم ضد الأفراد وجرائم العرض والشرف وهذا بسبب تعاطيهم للمخدرات وما تؤدي إليه من سلوكيات عنيفة ضد من حولهم. كما أن جرائمهم تقع بدافع من سلوك المتعاطي كسرقة المادة المخدرة ذاتها.

أما الذين يتعاطون المسكرات فكانت جرائمهم بالدرجة الأولى تتعلق بالمخدرات بالإضافة إلى العرض والشرف ثانيا، وجرائم ضد الأموال والسرقات.

وعند سؤال المبحوثين فيما إذا كانوا يرتكبون هذه الأفعال الجرمية في بلدانهم إذا مروا بنفس الظروف التي دفعتهم لارتكاب الجريمة هنا في الأردن، كانت نسبة من أجابوا بنعم ١٤.٤ ومن أجابوا بلا ٨٢,٥ ، أما عن السبب الذي يمنعهم من ذلك فكانت نسبة من يخالفون القانون في بلدانهم تشكل نسبتهم ٢٢,١ ، أما الذين كان وجود أهلهم ومعارفهم هو الذي يمنعهم من ارتكاب الجريمة في بلدانهم فكانت نسبتهم ٥٣,٨. كما نلاحظ أن عامل الدين لم يكن عاملا رادعا من ارتكاب الجريمة بل كان الخوف من لقانون في بلدانهم هو الرادع، أما الرادع القوي والمؤثر فهو أن المساجين كانوا يخافون مجتمعاتهم أكثر حيث أهلهم وأسرهم ومعارفهم وبالتالي يخافون الإتيان بسلوك يشوه صورتهم وسط معارفهم وأهلهم، وبالتالي نلاحظ أن قوة الضبط الاجتماعي الذي تمارسه عليهم مجتمعاتهم قوية وتشكل رادع لهم.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع ما جاء في دراسة عبد الفتاح عجوه في أن هناك علاقة بين الجريمة والعوامل النفسية حيث تنشط الجريمة بوجود العادات السيئة التي تعبر عن الهروب من الواقع وتعبر عن وضعف الوازع الديني والإحباط والضغوط واليأس وخضوع العاطل عن العمل للشعور بالغش وتأثير العوامل الاجتماعية المختلفة هي الدافع إلى ارتكاب الجريمة. (عجوه، ١٩٨٦)

٢/٤ أنماط جرائم الوافدين

١ - *أنواع الجريمة المرتكبة من قبل مجتمع الدراسة*

يتضح لنا من خلال استعراض الجرائم المرتكبة من قبل نـزلاء ونزيـلات مراكـز الإصلاح والتأهيل في المملكة أنها تتسم بطابع يغلب عليه أنماط الجرائم في المجتمعات بشكل عام، والتي تتركز في معظمها بجرائم السرقات وجرائم الشيك بدون رصيـد والمخـدرات وهتك العرض والزنا والجرائم المرتكبة ضد الأفراد كالقتل والشروع بالقتل، وقد توصلـت إلى مثل هذه النتيجة أيضا بعض الدراسات الجنائية عن حجم الجريمة وأنماطها في الـدول النامية. (شو، ١٩٨٠، وانهيال ١٩٨٠)

حيث بينت الدراسة الميدانية أن الجرائم الواقعة على الأموال هي ذات نسبة أعلى من غيرها من الجرائم وهي من مثل جرائم السرقة وجرائم الشـيكات حيـث شـكلت السـرقة ١٨,٣% وجرائم الشيك بدون رصيد ١٣,٣% يليها الجرائم المخدرات بنسبة ١٨% ثم هتـك العرض ١٢,٧% تليها جرائم القتل بنوعيه الواردين في الجدول حيث شكلا ١٤,٥% وهـذه جرائم خطرة ونسبتها مرتفعة مقارنة مع باقي أنماط الجرائم كما هو وارد في الجدول التالي:

جدول رقم (٤٤) توزيع أفراد مجتمع الدراسة المساجين حسب نوع الجريمة

نوع الجريمة	العدد	النسبة المئوية%
شروع بالقتل	٢١	٦,٢
القتل العمد	٢٨	٨,٣
السرقة	٦٢	١٨,٣
مخدرات	٦١	١٨

النسبة المئوية%	العدد	نوع الجريمة
٤,٧	١٦	تزوير
٠,٦	٢	اختلاس
٠,٦	٢	رشوة
١٣.١٣	٤٥	شيك بدون رصيد
١٢,٧	٤٣	هتك عرض
٤,١	١٤	زنا
٠,٩	٣	نهب واحتيال
٠,٦	٢	تهريب
٦,٥	٣	إيذاء أجسام الآخرين
١,٥	٢٢	مخالفة إقامة
٠,٦	٥	مشاجرة
٠,٩	٢	حيازة سلاح
٠,٣	٣	خطف
٠,٩	١	دهس
٠,٣	٣	فقدان جواز سفر
١٠٠	٣٣٨	المجموع

وقد جاءت هذه النتيجة متفقة مع ما جاء في دراسة صالح السعد حيث خلص إلى أن أبرز أنماط الجريمة السائدة – مرتبة ترتيبا تنازليا – هي جرائم السرقة، والقتل، والمخدرات، وهتك العرض، واللواط، والإيذاء الجسماني، والسلامة العامة (السعد، ١٩٩١). وبمقارنة البيانات الميدانية لهذه الدراسة مع البيانات الرسمية الخاصة لمديرية الأمن العام، نلاحظ أن أكثر الجنايات والجنح الواقعة على الإنسان – في الجدول رقم (٧) – ارتكابا من قبل الأجانب كانت الإيذاء البسيط حيث بلغ عدد هذه الجرائم لعام ٢٠٠٠ (١١١٨) جريمة يليها الذم والقدح والتحقير حيث بلغت ٣٢٢ جريمة أما الشروع بالقتل فكانت ١٤ جريمة

والقتل العمد ٧ جرائم أما الجرائم الواقعة على الأموال والمرتكبة من قبل الأجانب لعام ٢٠٠٠ الواردة في الجدول رقم (٩) يلاحظ أن السرقة بنوعيها الموصوفة والعادية هي أكثر الجرائم ارتكابا حيث بلغت ١٦٩ جريمة سرقة موصوفه و ٧٤٤ جريمة سرقة جنحوية عادية، يليها جريمة الاحتيال حيث بلغت ٢٢٩ جريمة أما جرائم المخدرات فكانت ٦٠ جريمة كما هو وارد في الجدول رقم (١٣) . أما الجرائم الأخلاقية والمرتكبة من قبل الأجانب فيشير الجدول رقم (١٥) إلى أن جرائم هتك العرض هي أعلى هذه الجرائم حيث بلغت ٧٤ جريمة يليها جريمة فعل منافي للحياء حيث بلغت٦٨ جريمة ثم العرض للآداب العامة والأخلاق العامة حيث بلغت ٦٤ جريمة أما جرائم الاغتصاب فبلغت ١٦ جريمة وإدارة بيوت للدعارة بلغت ٣٢ جريمة كانت هذه البيانات هي بيانات مديرية الأمن العام لعام ٢٠٠٠:

٢ - *نوع الجريمة وعلاقتها بالخصائص الديمغرافية*

جدول رقم (٤٥) توزيع أفراد مجتمع الدراسة المساجين حسب نوع الجريمة والجنس

نوع الجريمة	جرائم السرقات		ضد الأموال		المخدرات		ضد الأفراد		العرض والشرف		المخالفات		المجموع	
الجنس	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
ذكر	٥٠	١٦,٤	٦٤	٢١,١	٦٢	٢٠,٤	٥٩	١٩,٤	٤٦	١٥,١	٢٣	٧,٦	٣٠٤	٨٩.٩
أنثى	١٤	٤١,٢	٢	٥,٩	١	٢,٩	٢	٥,٩	١١	٣٢,٤	٤	١١,٨	٣٤	١٠,١
المجموع	٦٤	١٨,٩	٦٦	١٩,٥	٦٣	١٨,٦	٦١	١٨	٥٧	١٦,٩	٢٧	٨	٣٣٨	١٠٠

قيمة مربع كاي (٢٩,٠٢١٥٨) درجة الحرية (٥) مستوى الدلالة (٠,٠٠٠٠٢).

حيث وجدت الدراسة أن هناك فروقا معنوية قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠٠٠٠٢, بين نوع الجريمة والجنس لصالح الذكور حيث تبين أن الذكور أكثر ارتكابا للجريمة من الإناث حيث توزعوا على جميع أنواع الجرائم، حيث بلغت الجرائم المرتكبة من قبل الذكور ٨٩,٩% من مجموع الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة، وكانت تشكل أعلى نسبة في الجرائم المرتكبة ضد الأموال كإعطاء شيك بدون رصيد أو النصب والاحتيال وغيرها وشكلت ما نسبته ٢١,١% من أنواع الجرائم الأخرى تلتها جرائم المخدرات

والتهريب وشكلت ٢٠,٤% ثم جرائم ضد الأفراد وشكلت ما نسبته ١٩,٤% ثم جرائم السرقات ثم جرائم العرض والشرف ثم المخالفات.

أما جرائم الإناث فكانت نسبتها منخفضة وشكلت ما نسبته ١٠,١% من مجموع جرائم العمالة الوافدة وكانت أعلى نسبة لها في جرائم السرقات حيث شكلت ٤١,٢% من مجموع جرائم الإناث ثم جرائم العرض والشرف وشكلت ٣٢,٤% من جرائم الإناث، أما توزيع الإناث على الجرائم الأخرى فكانت نسبتها منخفضة. ارتفاع نسبة الذكور في الجريمة لدى العمالة الوافدة قد يعود إلى أن العمالة الوافدة في الغالب هي من الذكور كما توصلت دراسة محمد الكلوب حيث كشف عن الخصائص الديمغرافية للعمالة الوافدة التي تتميز بارتفاع نسبة الذكور عن الإناث (الكلوب، ١٩٩٩).

أما الاختلاف في أنواع الجرائم فمرده لاختلاف الأعمال بالنسبة للجنسين فغالبية العمالة من الإناث يعملن خادمات وبالتالي قد يلجأن لسرقة المنزل الذي يعملن به "وهن أيضا عرضة للاعتداء عليهن من قبل صاحب المنزل". كما أن هناك علاقة بين نوع الجريمة والعمر أنظر الجدول التالي:

جدول رقم (٤٦) توزيع أفراد مجتمع الدراسة المساجين حسب نوع الجريمة والعمر

نوع الجريمة / العمر	جرائم السرقات		ضد الأموال		المخدرات		ضد الأفراد		العرض والشرف		المخالفات		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
أقل من ٢٥سنة	٢٧	٢٨,١	١١	١١,٥	٩	٩,٤	٢٣	٢٤	٢١	٢١,٩	٥	٥.٢	٩٦	٢٨,٤
٢٥-أقل من ٣٥	٢٧	١٩	٣٠	٢١,١	٣١	٢١,٨	٢٤	١٦,٩	٢٠	١٤,١	١٠	٧	١٤٢	٤٢
٣٥-أقل من ٤٥	٤	٧	١٤	٢٤,٦	١٣	٢٢,٨	١٠	١٧,٥	٨	١٤	٨	١٤	٥٧	١٦,٩
٤٥-أقل من ٥٥	٥	١٥,٦	٩	٢٨,١	٧	٢١,٩	٤	١٢,٥	٤	١٢,٥	٣	٩,٤	٣٢	٩,٥
٥٥ فما فوق	١	٩,١	٢	١٨,٢	٣	٢٧,٣	__	__	٤	٣٦,٤	١	٩,١	١١	٣.٣
المجموع	٤٦	١٨,٩	٦٦	١٩,٥	٦٣	١٨,٦	٦١	١٨	٥٧	١٦,٩	٢٧	٨	٣٣٨	١٠٠

قيمة مربع كاي (٣٧,٥٢٣٠١) درجة الحرية (٢٠) مستوى الدلالة (٠,٠١٠١٢).

بينت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة معنوية عند مستوى الدلالة ١٠١٢, بين نوع الجريمة والعمر عند ارتكاب الجريمة لصالح أعمار الشباب دون سن ٣٥ سنة فقد كان المبحوثين الذين هم دون سن ٢٥ سنة يشكلون ما نسبته ٢٨,٤% من مجتمع الدراسة وتركزت جرائم هذه الفئة العمرية في جرائم السرقات وشكلت ما نسبته ٢٨% من مجموع الجرائم المرتكبة من قبل هذه الفئة ثم الجرائم التي ضد الأفراد كالشروع بالقتل والقتل والإيذاء ثم جرائم العرض والشرف وتركزت بنسب أقل في جرائم الأموال والمخدرات ويمكن إرجاع ذلك إلى أن هذه الفئة قليلة الخبرة وسريعة الانفعال ومندفعة ومن السهل استغلالها. أما الفئة العمرية من ٢٥-أقل من ٣٥ فقد أي أكبر نسبة في مجتمع الدراسة شكلت ما نسبته ٤٢% من مرتكبي الجرائم وهي موزعة على أنواع الجرائم المختلفة، وقد تركزت جرائمهم في جرائم المخدرات بالدرجة الأولى بنسبة ٢١,٨% تليها جرائم ضد الأموال ثم جرائم السرقات فالجرائم الموجهة ضد الأفراد ثم جرائم العرض والشرف فجرائم المخالفات حيث وشكلوا أعلى نسبة فيها بين الفئات العمرية الأخرى هذه الفئة العمرية شكلت أعلى فئة في ارتكاب جرائم المخدرات.

أما الفئة العمرية التي كانت بين ٣٥-أقل من ٤٥ فقد تركزت جرائمهم بشكل كبير في جرائم ضد الأموال ثم جرائم المخدرات وجرائم ضد الأفراد ثم العرض والشرف ثم جرائم المخالفات.

ونلاحظ أن فئة الشباب لمستوياتها المتقدمة والمتأخرة تحتل مركز الصدارة في جميع أنواع الجرائم خاصة الجرائم الخطرة كجرائم المخدرات والجرائم ضد الأموال كإعطاء شيك بدون رصيد أو الاختلاس والجرائم ضد الأفراد كالقتل والإيذاء، وقد يعود ذلك إلى أن هذه الفئات بحاجة إلى تكوين نفسها أو أنها تكون بحاجة إلى تأمين احتياجات ومستلزمات أسرها مما قد يدفعها إلى المغامرة لتأمين متطلبات حياتهم.

أما بالنسبة للفئات العمرية ٤٥ إلى أقل من ٥٥ فهي قليلة قياسا مع الفئات الأخرى وهي تتركز في جرائم ضد الأموال والمخدرات وبنسب أقل للأنواع الأخرى للجريمة، أما الفئة من ٥٥ فما فوق فنلاحظ أنها أقل من سابقتها أيضا وكانت موزعة على جرائم العرض والشرف ثم المخدرات ونلاحظ أنه كلما زاد العمر قل ارتكاب الجريمة بينما شكلت مرحلة الشباب الذروة في ارتكاب الجريمة، أي بعد سن ٢٠ سنة إلى اقل من ٤٥ سنة. وهذا اتفق مع ما جاء في دراسة صالح السعيد حيث خلصت إلى أن الميل لارتكاب الجريمة من أفراد

العينة يرتفع تصاعديا بعد عشرون سنة (السعيد، ١٩٩١). أما بالنسبة للجنسية فتتأثر نـــوع الجريمة بالجنسية أنظر الجدول التالي :١١١

جدول رقم (٤٧) توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب نوع الجريمة والجنسية

نوع الجريمة	جرائم السرقات		ضد الأموال		المخدرات		ضد الأفراد		العرض والشرف		المخالفات		المجموع	
الجنسية	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
عربية	٤٩	١٧	٦٣	٢١,٨	٥٣	١٨,٣	٥٦	١٩,٠	٤٧	١٦,٣	٢١	٧,٣	٢٨٩	٨٥,٥
غير عربية	١٥	٣٠,٦	٣	٦,١	١٠	٢٠,٤	٥	١٠,٢	١٠	٢٠,٤	٦	١٢,٢	٤٩	١٤,٥
المجموع	٦٤	١٨,٩	٦٦	١٩,٥	٦٣	١٨,٦	٦١	١٨,٠	٥٧	١٦,٩	٢٧	٨	٣٣٨	١٠٠

قيمة مربع كاي (١٤,٤٠٩٥٢) درجة الحرية (٥) مستوى الدلالة (٠,٠١٣٢١).

بينت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نوع الجريمة والجنسية لصـــالح الجنسيات العربية أي أن الجنسيات العربية هي الغالبية وشكلت ما نسبته ٨٥,٥% من مجتمع الدراسة وقد توزع ذوي الجنسيات العربية على كافة أنواع الجرائم. كانت أعلى نسبة لها في الجرائم التي ضد الأموال كإعطاء شيك بدون رصيد والتزوير والنصب والاحتيال وشـــكلت ٢١,٨% من جرائم أصحاب الجنسية العربية ثم جرائم ضد الأفراد ثم جرائم الســـرقات ثـــم جرائم العرض والشرف ثم المخالفات، وقد تركزت الجنسيات العربية في الجنسية المصرية والعراقية والسورية.

أما الجنسيات غير العربية فقد شكلت نسبة أقل حيث بلغـــت ١٤,٥% مـــن مجتمـــع الدراسة وهي في الغالب من الجنسية السرلانكية وقد تركزت جرائم غير العرب في السرقات والمخدرات فجرائم العرض والشرف ثم المخالفات. وهذه الجرائم في الغالب تصـــدر عـــن السرلانكيات باستثناء المخدرات التي غالبا ما يكون مرتكبيها من الأتراك من الأجانب. وقـــد توصل غالب بني هاني إلى نتيجة تتفق مع نتيجة هذه الدراسة حيث وجد أن جرائـــم غـــير الأردنيين تتركز في جرائم الإيذاء أو المخدرات والسرقات، والاختلاس (بني هاني، ١٩٨٧)، غير أن بركات المهيرات توصل إلى أن جرائم الأجانب كانت أعلى نسبة لها في جرائم القتل ثم السرقة ثم هتك العرض ثم المخدرات (المهيرات، ١٩٩٩).

يتضح لنا مما سبق وجود علاقة ارتباطيه بين نوع الجريمة والجنسية ويؤكد ذلك مستوى الدلالة لهذا الجدول حيث أن معاملات الارتباط بين هذين المتغيرين دالة عند مستوى (٠,٠١٣٢١). وكما لمسنا تأثير الجنسية على ارتكاب المبحوثين للجريمة فقد وجدنا أن نوع الجريمة يتأثر بالحالة الزواجية أنظر الجدول التالي :

جدول رقم (٤٨) توزيع أفراد مجتمع الدراسة المساجين حسب نوع الجريمة والحالة الزواجية

نوع الجريمة / الحالة الزواجية	جرائم السرقات		ضد الأموال		المخدرات		ضد الأفراد		العرض والشرف		المخالفات		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
أعزب	٣٤	٢١,٧	٢٩	١٨,٥	١٥	٩,٦	٣٠	١٩,١	٣٢	٢٠,٤	١٧	١٠,٨	١٥٧	٤٦,٤
متزوج	٢٧	١٥,٥	٣٦	٢٠,٧	٤٨	٢٧,٦	٣١	١٧,٨	٢٢	١٢,٦	١٠	٥,٧	١٧٤	٥١,٥
أرمل	٢	٥٠,٠	__	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	٢	٥٠,٠	__	__	٤	١,٢
مطلق	١	٣٣,١	١	٣٣,٣	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	١	٣٣,٣	__	__	٣	٠,٩
المجموع	٦٤	١٨,٩	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	١٦,٩	٢٧	٨	٣٣٨	١٠٠

قيمة مربع كاي (٣٤,٥٤٧٦) درجة الحرية (١٥) مستوى الدلالة (٠,٠٠٢٨٥).

يتبين من الجدول أن المتزوجين هم الأكثر ميلا لارتكاب الجرائم وبلغت نسبة المتزوجين من مرتكبي الجرائم ٥١,٥% من مجتمع الدراسة وتوزعت هذه النسبة على أنواع الجرائم الست. حيث كانت أعلى نسبة في جرائم المخدرات وشكلت ٢٧,٦% من مجموع جرائم المتزوجين تليها جرائم ضد الأموال كإعطاء شيك بدون رصيد ونصب واحتيال ثم جرائم السرقات.

نلاحظ أن الجرائم ذات الصفة الاقتصادية ترتفع عند لدى المتزوجين أكثر من غيرهم وقد يعود ذلك إلى التزاماتهم المالية والمعيشية والحياتية تجاه أسرهم وعائلاتهم مما قد يدفعهم إلى المجازفة وارتكاب جرائم المخدرات لتحقيق مستوى معيشي مرتفع.

كما أن العزاب شكلوا نسبة مرتفعة أيضا في ارتكاب الجرائم حيث كانوا مسؤولين عن ٤٦,٤% من مجموع الجرائم، وكانت موزعة على الجرائم ذات الصفة الاقتصادية

كالسرقات وجرائم الأموال والعرض والشرف وضد الأفراد، وقد يعود ذلك لأسباب اقتصادية هي الدافع وراء جرائمهم لتحقيق أهدافهم في الحياة كتكوين أنفسهم وإشباع حاجاتهم الحياتية والنفسية.

أما المطلقين والأرامل فكانت جرائمهم منخفضة النسبة وهي في الغالب جرائم سرقات وعرض وشرف وهذه لإشباع حاجاتهم الفسيولوجية نتيجة لظروفهم الأسرية. وقد جاءت هذه النتائج متفقة مع ما أشار له شو في دراسية حيث وجد أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية كالقيم والدخل والحالة الاجتماعية هي السبب في أحداث السلوك المنحرف (Dorrges, 1970) وقد لمسنا في هذه الدراسة أن للمستوى التعليمي أثره على الجريمة أنظر الجدول التالي:

جدول رقم (٤٩) توزيع أفراد مجتمع الدراسة المساجين حسب والمستوى التعليمي نوع الجريمة

نوع الجريمة / المستوى التعليمي	جرائم السرقات		ضد الأموال		المخدرات		ضد الأفراد		العرض والشرف		المخالفات		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
أمي	١٦	١٨,٦	١٣	١٥,١	١٢	١٤	١٩	٢٢,١	٢٠	٢٣,٣	٦	٧	٨٦	٢٥,٤
أساسي	١٢	١٦	١١	١٤,٧	٢١	٢٨	١٢	١٦	١٤	١٨,٧	٥	٦,٧	٧٥	٢٢,٢
ثانوي	٢٥	٢٦,٦	١٥	١٦	١٨	١٩,١	١٦	١٧	١٢	١٢,٨	٨	٨,٥	٩٤	٢٧,٨
دبلوم	٧	١٢,٧	١٢	٢١,٨	٨	١٤,٥	١٣	٢٣,٦	٨	١٤,٥	٧	١٢,٧	٥٥	١٦,٣
بكالوريوس	٤	٢٠	١٠	٥٠,٠	٢	١٠	١	٥	٢	١٠	١	٥	٢٠	٥,٩
دراسات عليا	—	—	٥	٦٢,٥	٢	٢٥	—	—	١	١٢,٥	—	—	٨	٢,٤
المجموع	٦٤	١٨,٩	٦٦	١٩,٥	٦٣	١٨,٦	٦١	١٨	٥٧	١٦,٩	٢٧	٨	٣٣٨	١٠٠

قيمة مربع كاي (٤١,٦٧٩٦٨) درجة الحرية (٢٥) مستوى الدلالة (٠,٠١٩٤٥).

وجدت الدراسة أن هناك فروقا معنوية ذات دلالة إحصائية من نوع الجريمة والمستوى التعليمي لصالح المستويات التعليمية المتدنية حيث تبين أن الجرائم ضد الأفراد كالشروع بالقتل والقتل وجرائم العرض والشرف وجرائم السرقات هي جرائم لأميين والذي يمكن تفسيره إلى جهل هذه الفئة للأنظمة والقوانين بالإضافة إلى محدودية تفكيرهم الذي يحول دون حساب نتائج السلوك.

أما ذوي المؤهلات التعليمية الإلزامية (الأساسي) والثانوية فتنتشر لديهم جرائم السرقات والمخدرات وجرائم ضد الأفراد كالشروع بالقتل والقتل وجرائم العرض والشرف كالزنا وهتك العرض مما يدل على أن ذوي المستويات التعليمية المتدنية يزداد ميولهم إلى ارتكاب هذه الأنواع من الجرائم بسبب انحرافهم في سن مبكرة أو بسبب ظروف حياتهم في الغربة لتحقيق أهدافهم من السفر بأقصر السبل وأسرعها خاصة إذا واجهتهم مشاكل في الحصول على عمل.

أما ذوي المستويات التعليمية العليا فتقل نسبة الجريمة بين صفوفهم، وهي ترتفع في جرائم ضد الأموال كإعطاء شيك بدون رصيد أو النصب والاحتيال والسرقات.

وقد يعود ذلك إلى طبيعة عملهم كالذين يتعاملون مع الحسابات كمحاسبين يغريهم عملهم فيسرقون أو ينصبون.

ونلاحظ أنه كلما زاد المؤهل العلمي للمبحوثين تضائل احتمال ارتكاب الجرائم بشكل عام وهذا يدل على اكتمال نموهم العمري والعقلي واتساع خبراتهم العملية والعلمية (فالتعليم يهيئ للفرد مركزاً مناسباً في المجتمع يكون عاصماً له من إختيار العمل الإجرامي وفي المقابل يلاحظ أن التعليم قد يساعد على الجريمة إذا صادف لدى الفرد ميولاً واستعداداً إجرامياً وعلى ذلك فإن الأثر المحدود للتعليم على الظاهرة الإجرامية أثر غير مباشر) (القهوجي، ١٩٨٥).

وقد توصلت إلى مثل هذه النتيجة دراسة كل من أحمد الربايعة حيث وجد أن الجريمة تتركز في المستويات التعليمية المنخفضة، (الربايعه، ١٩٨٤) فذلك دراسة عبد اللطيف عجوه حيث وجد أن أغلب السجناء الذكور أميين وكذلك الحال بالنسبة للأناث وكما لمسنا تأثير المستوى التعليمي فهناك تأثير العوامل المهنية كما يوضح لنا ذلك الجدول التالي: (عجوه، ١٩٨٦)

جدول رقم (٥٠) توزيع أفراد مجتمع الدراسة المساجين حسب نوع العمل وطبيعة الجريمة (المهنة)

نوع الجريمة / المهنة	جرائم السرقات		ضد الأموال		المخدرات		ضد الأفراد		العرض والشرف		المخالفات		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
عاطل عن العمل	٧	٢٥	٦	٢١,٤	١	٣,٦	٤	١٤,٣	١٠	٣٥,٧	__	__	٢٨	٨,٣
مزارع	٢	٤,٥	٧	١٥,٩	٩	٢٠,٥	١٥	٣٤,١	٦	١٣,٦	٥	١١,٤	٤٤	١٣
مهن حرة	٢٥	١٩,٥	٢٦	٢٠,٣	٢١	١٦,٤	٢١	١٦,٤	٢٢	١٧,٢	١٣	١٠,٢	١٢٨	٣٧,٨
تاجر	٤	١٠	١٢	٣٠	١٥	٣٧,٥	٧	١٧,٥	١	٢,٥	١	٢,٥	٤٠	١١,٨
حرفي	١٠	٢١,٧	٥	١٠,٩	١٢	٢٦,١	٨	١٧,٤	٨	١٧,٤	٣	٦,٥	٤٦	١٣,٦
خادمة	١٣	٥٤,٢	__	__	__	__	١	٤,٢	٧	٢٩,٢	٣	١٢,٥	٢٤	٧,١
موظف	٣	١٠,٧	١٠	٣٥,٧	٩	١٧,٨	٥	١٧,٩	٣	١٠,٧	٢	٧,١	٢٨	٨,٣
المجموع	٦٤	١٨,٩	٦٦	١٩,٥	٦٣	١٨,٦	٦١	١٨	٥٧	١٦,٩	٢٧	٨	٣٣٨	١٠٠

قيمة مربع كاي (٩٢,٢٧٢٦٩) درجة الحرية (١٥) مستوى الدلالة (٠,٠٠٠).

حيث وجدت الدراسة أن هناك فروقاً معنوية ذات دلالة إحصائية من نوع الجريمة والمهنة لصالح ذوي المهن الحرة أي أن ذوي المهن الحرة أكثر الفئات ارتكاباً للجريمة حيث شكلوا ما نسبته ٣٧,٩% من مجموع الجرائم خاصة جرائم ضد الأموال كإعطاء الشيكات بدون رصيد والنصب والاحتيال ثم جرائم السرقات فجرائم العرض والشرف يليها جرائم المخدرات وجرائم ضد الأفراد كالقتل والشروع بالقتل وإيذاء أجسام الآخرين وقد يعود ذلك إلى أن أصحاب المهن الحرة ليس لهم دخل ثابت وبالتالي ظروفهم الاقتصادية غير مستقرة لأن تعاملاتهم المالية غير ثابتة مما قد يوقعهم في جرائم الشيكات بدون رصيد وقد يلجأون إلى السرقة في بعض الظروف.

يلي ذوي المهن الحرة الحرفيين وهم يميلون أكثر إلى جرائم المخدرات ثم السرقات فجرائم ضد الأفراد فالملاحظ أن جرائم السرقات تنتشر لدى أصحاب المهن الحرة والخادمات والحرفيين. ثم العاطلين عن العمل والجرائم التي ضد الأموال تكثر لدى فئة المهن الحرة والتجار والموظفين وهذا بسبب طبيعة عملهم جميعاً وتعاملاتهم المالية، أما المزارعون فكانت جرائمهم مرتفعة ضد الأفراد وجرائم العرض والشرف والمخدرات. وقد بينت دراسة محمد الكلوب أن من الآثار الاجتماعية لوجود العمالة الوافدة في لواء الشونه

الشمالية وارتفاع نسبة الذكور فيها ارتفاع وقوع جرائم العرض والشرف في هـذه المنطقـة نتيجة وجود عمالة وافدة مصرية إضافة إلى عمل الإناث مع هذه العمالة مـن المزارعيـن. (الكلوب، ١٩٩٧)

أما الموظفون فقد تركزت جرائمهم في جرائم ضد الأموال وهـذا مرتبـط بطبيعـة عملهم ثم جرائم المخدرات وجرائم ضد الأفراد. وقد خلصت إلى نتائج مماثلة دراسة عاطف عجوه حيث توصل إلى أن الجريمة تزداد انتشاراً بين الذكور العاملين في المـهن التاليـة: أعمال مهن حرة وسائق وتاجر (عجوه، ١٩٨٦) وذلك دراسة صالح السعيد حيث توصل في دراسته إلى ٧٢,٥٥% من مرتكبي الجرائم هم من المهنيين تركزت هذه النسبة فـي قطـاع العاملين في المهن الحرفية والعمال التقليديين والعاطلين عن العمل.

٣ - *نوع الجريمة وعلاقتها بالظروف الاجتماعية والاقتصادية*

تبين من الدراسة عدم وجود علاقة قوية بين العلاقة بين الوالدين ونوع الجريمة أنظر الجداول :

جدول رقم (٥١) توزيع أفراد مجتمع الدراسة المساجين حسب العلاقة بن الوالدين ونوع الجريمة

نوع الجريمة / طبيعة العلاقة بين الوالدين	السرقات		ضد الأموال		مخدرات		ضد الأفراد		العرض والشرف		مخالفات		المجموع	
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
لا أعلم	٧	٢٠	٦	١٧,١	٩	٢٥,٧	٦	١٣,١	٣	٨,٦	٤	١١,٤	٥٣	١٥,٦
احترام وتفاهم	٤٩	١٨,١	٥٦	٢٠,٧	٥٠	١٨,٥	٤٩	١٨,١	٤٦	١٧	٢١	٧.٧	٢٧١	٨٠
خلافات دائمة	٤	٢٥	٢	١٢,٥	٤	٢٥	٢	١٢,٥	٤	٢٥	–	–	١٦	٤,٧
خلافات بسيطة	٤	٣٠,٨	٢	١٥,٤	–	–	٣	٢٣,١	٢	١٥,٤	٢	١٥,٤	١٣	٣,٨
تجاهل الأب للأم	–	–	–	–	–	–	١	١٠٠	–	–	–	–	١	٠,٢
تجاهل الأم للأب	–	–	–	–	–	–	–	–	٢	١٠٠	–	–	٢	٠,٥
المجموع	٦٤	١٨,٩	٦٦	١٩,٥	٦٣	١٨,٦	٦١	١٨	٥٧	١٦,٩	٢٧	٨	٣٣٨	١٠٠

قيمة مربع كاي (٢٥,٥٦٦) ، درجة حرية ٢٥، مستوى الدلالة ٠,٤٥٣

إن غالبية المبحوثين من مرتكبي الجرائم قالوا أنها تسود بين آبائهم علاقات احـــترام وتفاهم وشكلوا ما نسبته ٨٠% وهذا يعطي مؤشر على ضعف العلاقة بين نـــوع الجريمـــة وبين طبيعة العلاقة بين الوالدين، أما الذين قالوا أنهم لا يعرفون طبيعة العلاقة بيـــن آبائـــهم فكانت نسبتهم ١٥,٦% أما الذين قالوا عن وجود خلافات في العلاقة بين الوالدين سواء كانت بسيطة أو دائمة شكلت ما نسبته ٨,٥% وهي نسبة متواضعة مع النسبة السابقة، ومن خـــلال مقابلة الباحثة مع المبحوثين لاحظت أن اجاباتهم كانت إما مثالية أو أن السبب وراء ارتكابهم للجرائم مع أن أسرهم أسر متفاهمة هو بعدهم عن الضبط الاجتماعي الذي تمارسه أســـرهم عليهم ومراقبة سلوكياتهم وبعدهم عن معارفهم وأقاربهم الذين يشكلون نـــوع مـــن الضبـــط الاجتماعي للسلوك حيث أن الذين كانت العلاقة بين آبائهم احترام وتفاهم كانوا أعلى نســـبة من مرتكبي الجرائم في مجتمع الدراسة وتوزعت جرائمهم على الستة أنواع مـــن الجرائـــم، حيث جاءت الجرائم التي ضد الأموال في المرتبة الأولى ثم المخدرات ثم الجرائم التي ضـــد الأفراد والسرقات معاً ثم جرائم العرض والشرف وفي النهاية المخالفات.

إن طبيعة العلاقة بين الوالدين من الظروف الأسرية التي لم يكن لها مستوى دلالـــة. أما إقامة الوالدين معاً فكانت من الظروف الأسرية التي كانت ذات دلالة عند مســـتوى ٠٤٧,٠ أنظر الجدول التالي :

جدول رقم (٥٢) توزيع المبحوثين حسب إقامة الوالدين معاً ونوع الجريمة

نوع الجريمة	السرقات		ضد الأموال		مخدرات		ضد الأفراد		العرض والشرف		مخالفات		المجموع	
إقامة الوالدين	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
يعيش الوالدين معاً	٤٩	١٩,٥	٤١	١٦,٣	٤٣	١٧,١	٥١	١١	٤٧	١٨,٧	٢٠	٨	٢٥١	٧٤,٣
لا يعيشان معاً	١٥	١٧,٢	٢٥	٢٨,٧	٢٠	٢٣	١٠	١٨	٢٠	١١,٥	٧	٨	٨٧	٢٥,٧
المجموع	٦٤	١٨,٩	٦٦	١٩,٥	٦٣	١٨,٦	٦١	١٨	٦٧	١٦,٩	٢٧	٨	٣٣٨	١٠٠

قيمة مربع كاي (١١,٢٤٦)، درجة حرية ٥، مستوى الدلالة ٠,٠٤٧

حيث بينت الدراسة أن هناك فروقاً ذات دلالة معنوية بين إقامة الوالديـــن معـــاً أم لا لدى مجتمع الدراسة لصالح الذين يقيم والديهما معاً حيث تبيـــن أن ٧٤,٣% مـــن مرتكبـــي

الجرائم قالوا أن والديهما يعيشان معاً في منزل مشترك وقد توزعوا على مختلف أنواع الجرائم وكانت أعلى نسبة لهم في جرائم ضد الأفراد حيث كانت الذين يعيش والديهما معاً من مرتكبي جرائم ضد الأفراد ٢٠,٧% ثم تأتي جرائمهم في جرائم السرقات ثم العرض والشرف ثم الأموال فالمخالفات وقد يعود ذلك إلى أن هؤلاء في الغالب من المتزوجين كما ورد في خصائص العينة أو من العزاب وبالتالي فكلاهما المتزوجين والعزاب بعيدين عن أهلهما وعن الضبط الذي يمارس عليهم من قبل أسرهم وأهلهم، وهم أيضاً يقعون تحت أثير الضغوطات المادية وضغوطات توقعات أهلهم وأسرهم في أن يحصلوا على الثروة والمال وبالتالي قد تدفعهم تلك الضغوط المادية الواقعين تحت وطأتها إلى ارتكاب الجريمة وهذا واضح من أنواع الجرائم المرتكبة من قبلهم.

أما الذين لا يعيش والديهما معاً بسبب وفاة أحدهما أو طلاق الوالدين فشكلوا ما نسبته ٢٥,٧% من مرتكبي الجرائم وهؤلاء متحررين نوعاً من الضبط والضغط الذي قد تمارسه عليهم أسرهم وبالتالي نجدهم يرتكبون الجرائم الخطرة وترتفع بها نسبة المغامره كجرائم ضد الأموال ، جرائم المخدرات، وهؤلاء لم يحيوا حياة أسرية سوية وبالتالي قد يفسر هذا ارتكابهم لهذا النوع من الجرائم.

غير أن الظروف الأسرية الاجتماعية ليست هي الوحيدة المؤثرة في ارتكاب الجريمة فغالباً ما تربط الدراسات الظروف الاجتماعية مع الظروف الاقتصادية كعوامل مؤدية للجريمة فقد أكدت الدراسات على أهمية العوامل الاقتصادية في الاتجاه نحو الجريمة، والدخل من العوامل الاقتصادية المهمة. حيث بينت أن هناك تأثير للدخل في ارتكاب نحو الجريمة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (٥٣) توزيع أفراد مجتمع الدراسة المساجين حسب الدخل الشهري ونوع الجريمة

نوع الجريمة	السرقات		ضد الأموال		مخدرات		ضد الأفراد		العرض والشرف		مخالفات		المجموع	
الدخل الشهري	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
لا يوجد	١	١١,١	٢	٢٢,٢	١	١١,١	١	١١,١	٤	٤٤,٤	--	-	٩	٢,٧
أقل من ١٠٠ دينار	٢١	٣١,٨	٩	١٣,٦	٣	٤,٥	١٠	١٥,٢	١٤	٢١,٢	٩	١٣,٦	٦٦	١٩,٥
١٠٠ - أقل من ٢٠٠	٣٣	١٩,٥	٣٥	٢٠,٧	٢٧	١٦	٣٢	١٨,٩	٢٥	١٤,٨	١٧	١٠,١	١٦٩	٥٠
٢٠٠ - أقل من ٤٠٠	٨	١١,٣	١١	١٥,٥	٢٣	٣٢,٤	١٤	١٩,٧	١٤	١٩,٧	١	١,٤	٧١	٢١
٤٠٠ فما فوق	١	٤,٣	٩	٣٩,١	٩	٣٩,١	٤	١٧,٤	-	-	--	--	٢٣	٦,٨
المجموع	٦٤	١٨,٩	٦٦	١٩,٥	٦٣	١٨,٦	٦١	١٨	٥٧	١٦,٩	٢٧	٨	٣٣٨	١٠٠

قيمة مربع كاي (٥٦,٨١٥)، درجة الحرية (٢٠)، مستوى الدلالة (٠,٠٠٠)

حيث وجدت الدراسة أن هناك فروقاً معنوية قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٠,٠٠٠ بين الدخل ونوع الجريمة لصالح ذوي الدخل المنخفض. وفئة الدخل ١٠٠- أقل من ٢٠٠ دينار كانت أكثر فئة مرتكبة للجرائم وشكلت ما نسبته ٥٠% من مجتمع الدراسة وكانت جرائمهم ضد الأموال بالدرجة الأولى كإعطاء شيك بدون رصيد أو نصب واحتيال أو تزوير أما ذوي الدخل أقل من ١٠٠ دينار فكانت جرائمهم سرقات بالدرجة الأولى ثم جرائم العرض والشرف فجرائم ضد الأفراد، ان الاختلاف في نوع الجرائم بين أفراد فئتي الدخل السابقين مرده إلى أن جرائم فئة الدخل الأولى دخلهم يسمح لهم بأن يكون لهم تعاملات بنكية وقد يستغلون هذا الوضع لإعطاء شيكات بدون رصيد أو النصب على الأفراد وجرائم فئة الدخل الثانية هي سرقات حيث أن أقل من ١٠٠ دينار لا يمكن أن تفي باحتياجاتهم وتلبي أهداف العامل مما قد يدفعه إلى سلوك الطرق الشرعية وغير الشرعية لتحقيق أهدافه الأمر الذي قد يجبره على ارتكاب الجريمة وهؤلاء في الغالب عمال المياومة الذين لا يسمح لهم دخلهم بالسفر إلى الأهل والأسرة بشكل سنوي مما قد يجبرهم على البقاء لسنوات طويلة بعيدين عن أسرهم من أجل الادخار وبالتالي قد يقعون في جرائم العرض والشرف لاشباع احتياجاتهم الفسيولوجية أما ذوي الدخول المرتفعة فيلاحظ أن نسبتهم أقل وجرائم هذه الفئة من العمالة الوافدة هي جرائم ضد الأموال والمخدرات ثم جرائم ضد الأفراد، وقد يعود ذلك إلى طبيعة مهن هذه الفئة وارتباطها بأنشطة اقتصادية تستدعي استعمال الشيكات كوسيلة للتعامل التجاري الأمر الذي قد يؤدي إلى وقوعهم في جرائم الشيكات لعدم الثبات أو الاستقرار في تعاملاتهم المادية كما أن جرائم المخدرات تغري العمالة الوافدة بالربح المادي السريع ومرتكبي هذه الجريمة هم عادة يمارسونها في دولهم الأهلية أو أنهم يتاجرون بهذه السموم ويأتون إلى الأردن بهدف العمل لتغطية نشاطهم المشبوه، هذا، وقد اتفقت هذه الدراسة مع دراسة هناء برقاوي والتي خلصت إلى أن أغلب السجناء يعانون من مستوى اقتصادي متدني وكذلك السجينات (برقاوي، ١٩٩٥). أيضاً من العوامل والظروف الاقتصادية التي بها أثر في ارتكاب الجريمة هو مدى كفاية الدخل. انظر الجدول:

جدول رقم (٥٤) توزيع أفراد مجتمع الدراسة المساجين حسب مدى كفاية الدخل ونوع الجريمة

نوع الجريمة / مدى كفاية الدخل	السرقات		ضد الأموال		مخدرات		ضد الأفراد		العرض والشرف		مخالفات		المجموع	
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
يكفي للضروريات فقط	٢٥	١٦,١	٣٥	٢٢,٦	٣٠	١٩,٤	٢٤	١٥,٥	٢٨	١٨,١	١٣	٨,٤	١٥٥	٤٥,٧
لا يكفي للضروريات	٣١	٢٩	١٦	١٥	١٧	١٥,٩	٢٠	١٨,٧	١٨	١٦,٨	٥	٤,٧	١٠٧	٣١,٧
يزيد عن الحاجة	٨	١٠,٥	١٥	١٩,٧	١٦	٢١,١	١٧	٢٢,٤	١١	١٤,٥	٩	١١,٨	٧٦	٢٢,٥
المجموع	٦٤	١٨,٩	٦٦	١٩,٥	٦٣	١٨,٦	٦١	١٨	٥٧	١٦,٩	٢٧	٨	٣٣٨	١٠٠

قيمة مربع كاي (١٦,٣٧٧٧٩)، درجة الحرية (١٠)، مستوى الدلالة (٠,٠٨٩٣٢)

حيث بينت الدراسة أن ما يقارب من نصف مجتمع الدراسة دخلهم يكفي للضرورات فقط ونسبة عالية منهم دخلها لا يكفي للضروريات وهذا مرتبط بالدخل أصلا حيث تبين سابقا أن ٥٠% من مجتمع الدراسة دخلهم متدني وبالتالي هذا يؤكد على أن هذا الدخل لا يكفي لتحقيق أهداف العامل الوافد الأمر الذي يدفعه نحو الجريمة وهذا يتضح من أنواع للجرائم المرتكبة فالذين قالوا أن دخلهم يكفي للضروريات فقط شكلوا أعلى نسبة، ارتكاب الجرائم حيث بلغت نسبتهم ٤٥,٩% وتوزعوا في الدرجة الأولى على جرائم الأموال كالنصب والاحتيال وكإصدار شيك بدون رصيد ثم جرائم المخدرات يليها العرض والشرف، وهي في الغالب جرائم هتك عرض كما أن المخالفات أقل نسبة. وهي دائما هكذا حيث انها في الغالب مخالفة إقامة عدم وجود تصريح عمل وبالتالي تقوم الشرطة بترحيلهم فورا خارج الأردن.

أما الذين قالوا أن دخلهم لا يكفي فكانت أيضا نسبتهم مرتفعة وجاءت في المرتبة الثانية حيث شكلوا ما نسبته٣١,٧% لكن توزيعهم كان مختلفا عن الفئة الأولى حيث بلغت جرائمهم أعلى نسبة في جرائم السرقات حيث شكلت ما نسبته ٢٩% ثم جرائم ضد الأفراد وتليها جرائم ضد الأموال.

أما الذين قالوا أن دخلهم يزيد عن الحاجة فكانت أقل نسبة حيث شكلوا ٢٢,٥% من مجتمع الدراسة وجاءت جرائمهم في المرتبة الأولى جرائم ضد الأفراد ثم جرائم المخدرات ثم جرائم الأموال وهم في الغالب من الخليجيين أو الأجانب غير العرب.

كما أن هناك ارتباط بين مدى كفاية الدخل بالإدخار حيث بينت الدراسة أن هناك علاقة بين مقدار الإدخار ونوع الجريمة أنظر الجدول التالي:

جدول رقم (٥٥) توزيع افراد مجتمع الدراسة حسب مقدار الادخار ونوع الجريمة

نوع الجريمة / مقدار الادخار	السرقات		ضد الأموال		مخدرات		ضد الأفراد		العرض والشرف		مخالفات		المجموع	
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
أقل من ٥٠ دينار	٢٢	١٥,١	٢٤	١٦,٤	٢٥	١٧,١	٣٠	٢٠,٥	٢٧	١٨,٥	١٨	١٢,٣	١٤٦	٤٣,٢
٥٠ - أقل من ١٠٠	٢٣	٢٧,١	١٨	٢١,٢	١٤	١٦,٥	١٠	١١,٨	١٣	١٥,٣	٧	٨,٢	٨٥	٢٥,١
١٠٠ - أقل من ٢٠٠	٨	١٩	٩	٢١,٤	٦	١٤,٣	٨	٩	٩	٢١,٤	٢	٤,٨	٤٢	١٢,٤
٢٠٠ فأكثر	٣	٧,٩	١٠	٢٦,٣	١٥	٣٩,٥	٧	١٨,٤	٣	٧,٩	-	-	٣٨	١١,٢
لا يوجد ادخار	٨	٢٩,٦	٥	١٨,٥	٣	١١,١	٦	٢٢,٢	٥	١٨,٥	-	-	٢٧	٨
المجموع	٦٤	١٨,٩	٦٦	١٩,٥	٦٣	١٨,٦	٦١	١٨	٥٧	١٦,٩	٢٧	٨	٣٣٨	١٠٠

قيمة مربع كاي ٣٨,٦٥٠٤٤، درجة الحرية ٢٠، مستوى الدلالة ٠,٠٠٧٣٧

يبين الجدول أن هناك فروقا معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٠٠٧, وبين مقدار الإدخار أن العمال الوافدين الذين قالوا أن ادخارهم أقل من ٥٠دينار هم أكثر نسبة ممثلة في الجرائم حيث بلغت نسبتهم ٤٣,٢% من مجتمع الدراسة، وقد توزعوا على جرائم ضد الأفراد بالدرجة الأولى ثم العرض والشرف بالدرجة الثانية ثم المخدرات والجرائم ضد الأموال ثم السرقات ثم المخالفات،

يلاحظ أنه مع وجود ادخار قليل نسبة الجرائم الاقتصادية بل كانت جرائمهم ضد الأشخاص والأفراد وهؤلاء في الغالب العمال العاديين (بالمياومة) الذين قد يتعرضون لظروف تدفعهم للدخول في مشاكل ضد الأشخاص كما أنهم أيضا قد يقعون في جرائم العرض والشرف لتلبية الحاجات الفسيولوجية نتيجة لوجودهم في غربة بعيدا عن أهلهم. وقد تكون هذه الجرائم هي تنفيس عن فشلهم في تحقيق ادخار يناسب أهدافهم التي أتوا من أجلها، أما الفئة الثانية فقد كانت من الذين مقدار ادخارهم في الفئة (٥٠ - أقل من ١٠٠) حيث شكلت ٢٥,١% من مجتمع الدراسة ومع ازدياد نسبة الادخار إلا أن جرائمهم توزع

بالدرجة الأولى على جرائم السرقة ثم جرائم ضد الأموال وجرائم المخدرات ثم جرائم العرض والشرف فجرائم ضد الأفراد وفي النهاية المخالفات.

أما في المرتبة الثالثة فقد جاء الذين ادخارهم ١٠٠-أقل من ٢٠٠ حيث شكلوا ما نسبته ١٢,٤% من مجتمع الدراسة وهم موزعين على جرائم ضد الأموال والسرقات والعرض والشرف، أما الذين كانت نسبة ادخارهم ٢٠٠ فأكثر فهم قليلون حيث شكلوا ما نسبته ١١,٢% من مجتمع الدراسة وقد اختفت لديهم جرائم المخالفات قد يكون ذلك لقدرتهم على دفع رسوم تصاريح العمل، وقد كانت جرائمهم مخدرات بالدرجة الأولى ثم جرائم الأموال ثانيا، وقد يعود ذلك إلى طبيعة عمل هؤلاء فهم إما مهربين أو تجار مخدرات أو تجار عموما.

أما الذين لا يوجد لديهم ادخار فكانت نسبتهم منخفضة فشكلت ٨% من مجتمع الدراسة وكانت جرائمهم في الغالب سرقات وضد الأفراد وفي المرتبة الثالثة جاءت جرائم ضد الأموال وجرائم العرض والشرف. فهم في الغالب قد يكونون ذوي دخل منخفض لا يكفي لضرورياتهم وبالتالي لا يستطيعون الادخار مما يدفعهم إلى جرائم السرقات مثلا وجرائم الأموال.

٤ - *أنواع الجرائم وعلاقتها بالخصائص الأيكولوجية :*

فيما يتعلق بمكان الولادة توصلت الدراسة إلى أن الذين كانوا من مواليد المدينة هم أكثر ارتكابا للجريمة حيث شكلت نسبتهم ٤٧% من مجموع مجتمع الدراسة وقد توزعوا على جرائم ضد الأموال بالدرجة الأولى وكانت نسبة جرائم الأموال كإصدار شيك بدون رصيد والنصب والاحتيال ٢٢,٦% من جرائم مواليد المدن ثم تأتي جرائم العرض والشرف وجرائم المخدرات ثم السرقات وهذه الجرائم معروفة لدى سكان المدن ومواليدها حيث أن خبرتهم في الحياة أكبر والتنوع في المدينة أكبر والاختلاط السكاني في المدن كل هذه الظروف قد تؤدي إلى الانحراف والاتجاه نحو الجريمة لدى مواليد المدن.

أما مواليد القرى فقد شكلوا نسبة مرتفعة أيضا حيث بلغت ٤٤,٧% من مجموع مجتمع الدراسة موزعين بشكل متفاوت على جميع أنواع الجرائم الست، والملاحظ أن إن الجرائم المرتكبة من قبل مواليد القرى ضد الأفراد أكثر من مواليد المدن كجرائم الشروع

بالقتل والقتل والإيذاء الجسماني وقد يعود ذلك إلى أن مواليد القرى وسكانها متعصبين أكثر، وسريعي الغضب وبالتالي فإن ردود فعلهم تميل إلى العنف والتهور.

وسكان المدن يميلون إلى الهجرة وكذلك سكان القرى بسبب ضغوط الحياة ومتطلباتها أما سكان البادية فهجرتهم أقل، لأجل العمل حيث أن متطلبات حياتهم قليلة. وبالتالي جاءت نسبة ارتكابهم للجريمة قليل.

وقد توصلت دراسة صالح السعد إلى أن الأفراد مواليد المدينة أكثر ميلاً نحو الجريمة حيث أكد وجود علاقة بين أصول الفرد في عينته وبين الميل إلى ممارسة السلوك المنحرف حيث كان ٥٢% من أفراد العينة من مواليد المدينة بينما بلغ مواليد القرية ٣٥% (السعد، ١٩٩١).

جدول رقم (٥٦) توزيع افراد مجتمع دراسة المساجين حسب مكان الولادة ونوع الجريمة

نوع الجريمة	جرائم السرقات		ضد الأموال		المخدرات		ضد الأفراد		العرض والشرف		المخالفات		المجموع	
مكان الولادة	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
قرية	٢٩	١٩,٢	٢٧	١٧,٩	٢٨	١٨,٥	٣٤	٢٢,٥	٢٠	١٣,٢	١٣	٨,٦	١٥١	٤٤,٧
مدينة	٢٦	١٦,٤	٣٦	٢٢,٦	٣٢	٢٠,١	٢١	١٣,٢	٣١	١٩,٥	١٣	٨,٢	١٥٩	٤٧
بادية	٢	١٥,٤	٢	١٥,٤	٣	٢٣,١	٥	٨٣,٥	١	٧,٨	—	—	١٣	٣.٨
مخيم	٧	٤٦,٧	١	٦,٧	—	—	١	٦,٧	٥	٣٣,٣	١	٦,٧	١٥	٤,٤
المجموع	٦٤	١٨,٩	١٦	١٩,٥	٦٣	١٨,٦	٦١	١٨	٥٧	١٦,٩	٢٧	٨	٣٣٨	١٠٠

قيمة مربع كاي (٢٧,٩٧٠٦٦) درجة الحرية (١٥) مستوى الدلالة (٠,٠٢١٧٥).

وكما تبين من تأثير مكان ولادة المبحوثين وارتكابهم للجرائم أن هناك علاقة بين مكان ارتكاب الجريمة ونوعها أنظر الجدول التالي :

جدول رقم (٥٧) توزيع افراد مجتمع الدراسة المساجين حسب مكان ارتكاب الجريمة ونوع الجريمة

نوع الجريمة / مكان الجريمة	جرائم السرقات		ضد الأموال		المخدرات		ضد الأفراد		العرض والشرف		المخالفات		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
مدينة	٤٩	٢٠,٢	٥٤	٢٢,٢	٤٠	١٦,٥	٣١	١٢,٨	٤٧	١٩,٣	٢٢	٩,١	٢٤٣	٧١,٨
بادية	٤	١٢,١	٢	٦,١	١٧	٥١,٥	٦	١٨,٢	٣	٩,١	١	٣,٠	٣٣	٩,٧
قرية	٧	١٤,٣	٩	١٨,٤	١	٢	٢٣	٤٦,٩	٥	١٠,٢	٤	٨,٢	٤٩	١٤,٤
مخيم	٤	٤٤,٤	١	١١,١	٢	٢٢,٢	١	١١,١	١	١١,١	—	—	٩	٢,٦
حدود	—	—	—	—	٣	٧٥	—	—	١	٢٥	—	—	٤	١,١
المجموع	٦٤	١٨,٩	٦٦	١٩,٥	٦٣	١٨,٦	٦١	١٨	٥٧	١٦,٩	٢٧	٨	٣٣٨	١٠٠

قيمة مربع كاي (٨٦,٣٥٤) درجة الحرية (٢٥) مستوى الدلالة (٠,٠٠).

حيث وجدت الدراسة أن هناك فروقا معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٠,٠٠٠ . أي أن جميع أنماط الجرائم أكثر ارتكابا بشكل كبير في المدينة وذلك لأن العمالة الوافدة أكثر تمركزها في المدن حيث فرص العمل أكبر وبالتالي فهي جاذبة للعمالة الوافدة وكانت أعلى نسبة جريمة في المدينة هي جرائم ضد الأموال كإصدار شيك بدون رصيد والتزوير وهي من ملامح الجريمة في المدن التي تشكل مركزا تجاريا واقتصاديا رئيسيا بين باقي التجمعات البشرية خاصة في الدول النامية.

أما جرائم العرض والشرف فتعزى إلى طبيعة سكان المدن التي تتميز بتمركز العمالة الوافدة فيها وغيرهم من السكان من شتى المناطق والبلدان الذين يتميزون بتعدد ثقافاتهم وبيئاتهم وعاداتهم وقيمهم مما يؤدي إلى الاختلاط الذي يشجع على الجريمة أو يؤدي لها.

أما الجرائم التي تم ارتكابها في مناطق البادية فنلاحظ أن أعلى نسبة كان من نوع جرائم المخدرات وشكلت ما نسبته ٥٠,٥% من مجموع الجرائم المرتكبة بالبادية وقد

يكون السبب في ذلك أن البادية هي الأقرب للحدود ومناطق بعيدة عن السلطة ورجال الأمن وبالتالي فهي مناطق مناسبة لتجارة التهريب بأنواعها المختلفة ومنها المخدرات.

ووجود جرائم كجرائم الأموال والسرقات وغيرها مع أن وجودها بسيط إلا أنها موجودة وذلك لأن العمالة الوافدة في البادية منخفضة جدا.

أما في القرية فنلاحظ أن الجرائم ضد الأفراد شكلت أعلى نسبة بين الجرائم المرتكبة في القرية يليها جرائم الأموال، أما نسب الجرائم الأخرى فهي منخفضة وقد يكون السبب أن انعدام الخدمات في القرى يجعل الوافدين يعملون فيها ويسكنون مناطق تتوفر فيها الخدمات في أطراف المدن كما أن مجتمع القرية مجتمع متماسك وبالتالي فالوافد يكون من الصعب عليه الاندماج معهم فهو يكون واضح أنه غريب عنهم وبالتالي فسلوكه مراقب أما في المدينة حيث التنوع السكاني فقد لا نميز بين وافد وغير وافد وبالتالي هذا يمثل ستار للوافد لارتكاب الجرائم. وقد توصلت دراسة أحمد الربايعة إلأى نتيجة مشابهة لما سبق أعلاه حيث وجد أن الجرائم بأنواعها المختلفة وأشكالها تنتشر في المدن أكثر من انتشارها في المجتمعات البشرية الأخرى (الربايعة، ١٩٨٤) كذلك توصلت دراسة هناء برقاوي إلى أن الجريمة تنتشر في المدينة (برقاوي، ١٩٩٥) وكذلك توصلت دراسة صالح السعد. كما أن هناك علاقة بين نوع الحي الذي يسكنه العامل ونوع الجريمة أنظر الجدول التالي :

جدول رقم (٥٨) *توزيع افراد مجتمع الدراسة المساجين حسب مستوى الحي الذي يسكنه ونوع الجريمة*

نوع الجريمة / مستوى الحي	جرائم السرقات		ضد الأموال		المخدرات		ضد الأفراد		العرض والشرف		المخالفات		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
حي راقي	٢١	٢٨,٤	١٥	٢٠,٣	١٥	٢٠,٣	٧	٩,٥	١١	١٤,٩	٥	٦,٨	٧٤	٢١,٩
حي وسط	١٤	١٢,٢	٢٥	٢١,٧	٢٢	١٩,٤	٢٣	٢٠	١٩	١٦,٥	١٢	١٠,٤	١١٥	٣٤
حي شعبي	٢٩	١٩,٥	٢٦	١٧,٤	٢٦	١٧,٤	٣١	٢٠,٨	٢٧	١٨,١	١٠	٦,٧	١٤٩	٤٤,١
المجموع	٦٤	١٨,٩	٦٦	١٩,٥	٦٣	١٨,٦	٦١	١٨	٥٧	١٦,٩	٢٧	٨	٣٣٨	١٠٠

قيمة مربع كاي (١٣,١٧٤٣) درجة الحرية (١٠) مستوى الدلالة (٠,٢١٣٩٧).

تبين من الجدول أن الذين كانوا سكان الأحياء الشعبية شكلوا نسبة عالية من الذين ارتكبوا الجرائم وكانت نسبتهم ٤٤,١% من مجتمع الدراسة.

حيث أن مجتمع الدراسة هو في غالبيته من العمال وبالتالي فإنهم يميلون إلى السكن في أحياء شعبية رخيصة والتي تتميز بكثرة الاختلاط من ناحية الجنسيات وهي مناطق فقيرة الخدمات.

ومزدحمة وبالتالي تشكل بيئة مناسبة للانحراف وكانت جرائمهم في البداية ضد الأفراد وكالشروع بالقتل والقتل والعمل والإيذاء الجسماني ثم السرقات تلتها جرائم العرض والشرف وتساوت جرائم ضد الأموال والمخدرات وكانت أقلها في جرائم المخالفات.

أما سكان الأحياء المتوسطة فجاءت بالمرحلة الثانية وشكلت ما نسبته ٣٤% من مجموع مجتمع الدراسة وكانت أعلى نسبة في جرائم ضد الأموال كإعطاء شيك بدون رصيد والنصب والاحتيال والتزوير وجرائم ضد الأفراد ثم المخدرات فجرائم العرض والشرف والمخالفات والتي كانت أعلى هنا من سكان المناطق الشعبية.

أما الذين كانوا من سكان الأحياء الراقية فنلاحظ أن الجرائم التي ضد الأفراد كانت الأقل لديهم وكانت أعلى نسبة لديهم جرائم السرقات ثم جرائم الأموال والمخدرات.

نتوصل مما سبق أن هناك علاقة بين نوع الحي الذين يسكنه الأفراد في مجتمع الدراسة وبين الميل لممارسة الجرائم والاتجاه نحو الجريمة.

وأنها علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٢١٣٩٧ وقد توصلت دراسة صالح السعيد إلى نتيجة تتفق مع ما جاء في دراستنا حيث توصل إلى أن الأحياء الشعبية في المدينة تمثل بيئة حصبة لإفراز الجريمة وانتشارها (السعد، ١٩٩١).

وربما أن مجتمع الدراسة هم عمال وافدون فقد تبين أن هناك علاقة بين مدة الإقامة في الأردن والاتجاه نحو الجريمة من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (٥٩) توزيع افراد مجتمع الدراسة المساجين حسب مدة الإقامة في الأردن ونوع الجريمة

نوع الجريمة / مدة الإقامة	جرائم السرقات		ضد الأموال		المخدرات		ضد الأفراد		العرض والشرف		المخالفات		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
أقل من سنة	١١	١٢	١٥	١٦,٣	٣٤	٣٧	١٥	١٦,٣	١٥	١٦,٣	٢	٢,٢	٩٢	٢٧,٢
سنة-أقل من سنتين	٣	٩,٧	٣	٩,٧	٥	١٦,١	٦	١٩,٤	٨	٢٠,٨	٦	١٩.٤	٣١	٩,٢
سنتان-أقل من ٣ سنوات	١٠	٣٠,٣	٥	١٥,٢	٧	٢١,٢	٥	١٥,٢	٦	١٨,٢	__	__	٣٣	٩,٨
٣ سنوات فما فوق	٤	٢٢	٤٣	٢٣,٦	١٧	٩,٣	٣٥	١٩,٢	٢٨	١٥,٤	١٩	١٠,٤	١٨٢	٥٣,٨
المجموع	٦٤	١٨,٩	٦٦	١٩,٥	٦٣	١٨,٦	٦١	١٨	٥٧	١٦,٩	٢٧	٨	٣٣٨	١٠٠

قيمة مربع كاي (٥٢,٤٦٦٦٨) درجة الحرية (١٥) مستوى الدلالة (٠,٠٠٠٠).

تشير البيانات إلى أن الذين كانت مدة إقامتهم أكثر من ثلاث سنوات أكثر من نصف مجتمع الدراسة حيث شكلوا ما نسبته ٥٣,٨% من مرتكبي الجرائم وقد توزعوا على الجرائم الست وكانت أعلى نسبة لهم في جرائم الأموال كجرائم إصدار شيك بدون رصيد والاحتيال والنصب والتزوير ثم جرائم السرقات وكانت نسبة هاتين الجريمتين ٤٥,٦% لدى هذه الفئة أما الباقي فكان موزع على جرائم ضد الأفراد والعرض والشرف والمخالفات ثم المخدرات.

وقد يكون سبب ذلك أنه كلما زادت مدة الإقامة كلما زادت معرفتهم بالقوانين وكلما اعتمدوا على كسب ثقة الآخرين وبالتالي فإنهم يميلون إلى جرائم النصب والاحتيال.

كذلك فإنهم تزيد أعمالهم ويعتمدون على الشيكات في تعاملاتهم والتي قد تكون غير مستقرة في الأعمال الحرة مما قد يؤدي إلى عدم قدرتهم والإيعاز بالتزاماتهم المالية.

وطول مدة إقامتهم وبعد البعض عن أسرهم وزوجاتهم وهذا قد يؤدي بهم إلى جرائم هتك العرض أو الزنا لتلبية حاجاتهم الفسيولوجية.

كما أن نسبة من كانت مدة إقامتهم أقل من سنة كانت مرتفعة بالمقارنة مع غيرها حيث شكلوا ما نسبته ٢٧,٢% من مرتكبي الجرائم وكانت أعلى نسبة لهم في جرائم المخدرات تليها جرائم ضد الأموال وضد الأفراد وجرائم العرض والشرف.

قد يكون ذلك إلى أن أنهم أكثر ميلا لاستغلال وجودهم في الأردن في فترة قصيرة لتحقيق ربح مادي سريع وهم مهربو مخدرات والتهريب بشكل عام معتمدين على سرعة خروجهم من البلد.

وهم عكس الذين مدة إقامتهم طويلة بحيث تحقق لهم درجة من الاندماج والقدرة على إقامة علاقات اجتماعية والتأقلم مع المجتمع والبيئة.

مما سبق يتضح أن هناك علاقة بين مدة القدرة على التأقلم والاتجاه نحو الجريمة، أيضا هناك علاقة بين ارتكاب الجريمة وبين السكان في منطقة الجريمة، فقد تبين من الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين مكان ارتكاب الجريمة للعامل الوافد وبين مكان سكنيه ونوع الجريمة، أنظر الجدول :

جدول رقم (٦٠)

توزيع أفراد مجتمع الدراسة المساجين حسب السكن في منطقة ارتكاب الجريمة أم لا ونوع الجريمة

نوع الجريمة / السكن في منطقة الجريمة	جرائم السرقات		ضد الأموال		المخدرات		ضد الأفراد		العرض والشرف		المخالفات		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
اسكن في نفس منطقة ارتكاب الجريمة	٤١	٢٢,٨	٣٢	١٧,٨	١٩	١٠,٦	٣٨	٢١,١	٤٠	٢٢,٢	١٠	٥,٦	١٨٠	٥٣,٢
لا أسكن في نفس منطقة ارتكاب الجريمة	٢٣	١٤,٦	٣٤	٢١,٥	٤٤	٢٧,٨	٢٣	١٤,٦	١٧	١٠,٨	١٧	١٠,٨	١٥٨	٤٦,٧
المجموع	٦٤	١٨,٩	٦٦	١٩,٥	٦٣	١٨,٦	٦١	١٨	٥٧	١٦,٩	٢٧	٨	٣٣٨	١٠٠

قيمة مربع كاي (٢٨,٥١٧) درجة الحرية (٥) مستوى الدلالة (٠,٠٠).

تبين من الجدول أن أكثر من نصف مجتمع الدراسة هم من الذين قالوا أنهم ارتكبوا جرائمهم في نفس المنطقة التي يسكنونها وبلغت نسبة جرائم الذين ارتكبوا جرائمهم في نفس منطقة سكنهم ٥٣,٢ وكانت ٢٢,٨% من هذه الجرائم المرتكبة هي

السرقات ثم جرائم ضد الأفراد كالشروع بالقتل والإيذاء الجسماني وبلغت ٢١,١% من مجموع الجرائم المرتكبة قبل الذين يسكنون في نفس المنطقة التي ارتكبت فيها الجريمة.

وقد يعود ذلك إلى معرفة مرتكبي هذه الجرائم للحي الذي يسكنون فيه وهذا يسهل عليهم التخطيط لارتكاب هذا النوع من الجرائم خاصة جرائم السرقات وجرائم ضد الأفراد التي يتطلب الأولى معرفة المكان والحي والبيت والمراقبة الدقيقة للبيئة وكذلك قد يؤدي سكنهم في الحي إلى معرفة سكان هذا الحي وتكوين علاقات اجتماعية مع سكان من نفس المنطقة الأمر الذي قد يؤدي إلى حصول مشاكل ومشاجرات بينهم وبين سكان نفس المنطقة، أما جرائم العرض والشرف فكانت أيضاً مرتفعة حيث بلغ الذين ارتكبوا هذه الجريمة والذين يسكنون في نفس المنطقة ٢٢,٢ وقد يعود ذلك إلى نشوء نوع من العلاقات الاجتماعية كما سبق وذكرنا مما قد يؤدي إلى مثل هذه الجرائم كما أن معرفتهم الجيدة بسكان المنطقة وظروفهم قد يساعد ويشجع على اغتنام الفرص لارتكاب مثل هذه الجرائم.

أما الجرائم المرتكبة من قبل المبحوثين في مناطق بعيدة عن مناطق سكنهم فكانت نسبتها ٤٦,٧% وكانت أعلى نسبة لهم في جرائم المخدرات حيث بلغت ٢٧,٨% حيث أن هذه الجرائم ترتكب في مناطق بعيدة عن مكان سكنهم قد يعود السبب إلى الناحية الأمنية حيث أن هذه الجرائم في العادة تتم في مناطق بعيدة عن المناطق السكنية في أماكن مهجورة أو بعيدة أو في مناطق لا يعرفهم أحد بها.

ثم تأتي جرائم ضد الأموال كإصدار شيك بدون رصيد أو نصب واحتيال وهذه الجرائم ليس لها مكان محددة وفي العادة يبتعد مرتكبي جرائم النصب والاحتيال عن مناطق سكنهم لكي لا يعرفهم احد ظروفهم وقد يعود لأسباب أخرى. إن ارتكاب العامل الوافد لهذه الجرائم كما ظهر في هذه الدراسة مرتبط بدوافع وأسباب كما ظهر معنا في الجدول التالي :

جدول رقم (٦١) توزيع افراد مجتمع الدراسة المساجين حسب دوافع ارتكاب الجريمة ونوع الجريمة

نوع الجريمة / الدوافع	جرائم السرقات		ضد الأموال		المخدرات		ضد الأفراد		العرض والشرف		المخالفات		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
الفقر	٤٢	٢٦,٨	٤٤	٢٨	٤١	٢٦,١	٦	٣,٨	٤	٢,٥	٢٠	١٢,٧	١٠٥	٤٦,٤
دفاع عن النفس	__	__	٣	٨,٣	__	__	٣١	٨٦,١	١	٢,٨	١	٢,٨	٣٦	١٠,٦
الشهوة	١	١,٧	٢	٣.٣	١٢	٢٠	١	١٧,١	٤٤	٧٣,٣	__	__	٦٠	١٧,٧
الشعور بالظلم	٩	٣٦	٧	٢٨	٢	٨	٥	٢٠	١	٤	١	٤	٢٥	٧,٣
الرفاق	٦	٢٣,١	٧	٢٦,٩	٦	٢٣,١	٧	٢٦,٩	__	__	__	__	٢٦	٧,٦
مشاكل أسرية	٣	١٦,٧	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	٣	١٦,٧	__	__	١٨	٥,٣
مشاكل مع الأصدقاء	٣	٣٥.٥	__	__	__	__	١	١٢,٥	٤	١٦,٧	__	__	٨	٢,٣
إهمال	__	__	١	١٤,٢	__	__	١	١٤,٢	__	__	٥	٧١,٤	٧	٢
جهل	__	__	٢	١٠٠	__	__	__	__	__	__	__	__	٢	٠,٥
المجموع	٦٤	١٨,٩	٦٦	١٩,٥	٦٣	١٨,٦	٦١	١٨	٥٧	١٦,٩	٢٧	٨	٣٣٨	١٠٠

قيمة مربع كاي (٤٢٨,١٥٠) درجة الحرية (١٥) مستوى الدلالة (٠,٠٠٠).

تفيد البيانات الواردة في الجدول بأن الجرائم الاقتصادية للمبحوثين تعود دوافعها إلى ظروف مادية صعبة سببها الفقر والرغبة في زيادة الدخل.

وكان دافع الفقر وراء جرائم الأموال حيث شكل ما نسبته ٢٨% وهي أعلى نسبة تليها جرائم السرقات وكانت نسبتها ٢٦,٨% دافعها الفقر تليها جرائم المخدرات التي شكلت ٢٦,١% وارتكبت بدافع الفقر والرغبة في زيادة الدخل.

كما أن المخالفات كانت نسبتها مرتفعة حيث شكلت ١٢,٧% من الجرائم التي دافعها الفقر والملاحظ أن الفقر كان من أكبر الدوافع الكامنة وراء الجرائم حيث شكلت الجرائم المرتكبة بدافع الفقر ما نسبته ٤٦,٦%.

جاءت في الدرجة الثانية دوافع الشهوة وكانت نسبة الجرائم الكامنة ورائها ١٧,٧% كانت جرائم العرض والشرف هي الغالبة وقد يعود ذلك إلى بعد المبحوثين عن أسرهم وذويهم وبالتالي يلجأون إلى جرائم العرض والشرف لتلبية حاجاتها الفسيولوجية وقد يكون بعدم قدرة هؤلاء على مصاريف الزواج السبب وراء هذه الجرائم.

أما دافع الدفاع عن النفس فكان وراء ١٠,٦% من الجرائم وهي في الغالب جرائم مرتكبة ضد الأفراد كجرائم الشروع بالقتل أو القتل أو الإيذاء الجسماني.

أما الشعور بالظلم فكان وراء ٧,٣% من الجرائم. والرفاق كانوا وراء ٧,٧% من الجرائم حيث كانوا وراء جرائم ضد الأفراد وضد الأموال والمخدرات والسرقات لدى ٢٦ فرد من أفراد العينة.

أما جرائم المخالفات ظهرت هنا وكان الدافع ورائها الفقر نظراً لأن التصاريح بحاجة إلى المال وبالتالي فإن نسبة من العمال لا يتمكنون من الحصول عليه لأسباب مادية ونسبة جرائم المخالفات دائما قليلة لأن الذين يحملون تصاريح يسفرون فوراً.

وعند سؤال المبحوثين عن العوامل المشجعة لهم لارتكاب الجريمة كان الحصول على المال هو العامل الواضح بشكل كبير حيث شكل ما نسبته ٤٤,٣% من هذه العوامل أما السبب الثاني والذي كان ملفت للنظر هو عدم ردع القانون لهم وعدم خوفهم من القانون. وقد أكدت أغلب دراسات الجريمة على أن الدوافع الاقتصادية هي وراء أغلب الجرائم المرتكبة فقد توصلت دراسة هناء برقاوي إلى أن أغلب السجناء كانوا يعانون من مستوى اقتصادي متدني (برقاوي، ١٩٩٥) وبذلك دلت دراسة أحمد الربايعة على أن أغلب أفراد العينة هم من ذوي الدخل المنخفض ومن سكان المناطق الشعبية (الربايعة، ١٩٨٥)، كذلك توصلت دراسة خليل درويش إلى الدوافع المادية وصعوبة إيجاد فرصة عمل من أهم أسباب جرائم السرقة (درويش، ١٩٩٤).

المبحث الخامس

ملخص النتائج

١/٥ ملخص النتائج

سنتناول فيما يلي أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بمجالاتها المختلفة وبيان علاقاتها بتساؤلات الدارسة لهذه التساؤلات ثم مناقشتها في ضوء نتائج الدراسات السابقة. وبناءً على ذلك سوف تنطرح الباحثة بعض التوصيات.

١. النتائج الخاصة بخصائص الجريمة ومتغيراتها

توصلت الدراسة إلى وجود علاقات ارتباطيه متفاوتة بين خصائص الجريمة المختلفة للدراسة وبين ميل الفرد لارتكاب الجريمة، وذلك على الشكل التالي :

<u>أولاً: النتائج المتعلقة بالمتغيرات الديمغرافية:</u>

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطيه بين بعض المتغيرات الديمغرافية لأفراد مجتمع الدراسة وبين ارتكاب الجريمة، وتتفاوت درجة العلاقة بتفاوت الخصائص الديمغرافية لأفراد مجتمع الدراسة.

فقد بينت الدراسة أن الميل لارتكاب الجريمة بين أفراد مجتمع الدراسة ينخفض تصاعدياً بارتفاع العمر بعد ٤٥ سنة وتتركز السمات الجرمية بين الأعمار الأقل من ٢٥- أقل من ٤٥ سنة بنسبة مرتفعة بلغت ٧,٤%

كما بينت الدراسة أن نسبة مرتكبي الجرائم من الجنسيات العربية بلغت ٨٥,٥% أما الجنسيات غير العربية فقد بلغت نسبة ارتكابها للجريمة ١٤,٥% وكانت النسبة الكبيرة من مرتكبي الجرائم من الذكور حيث بلغت نسبة ارتكابهم للجرائم ٨٩,٩% أما نسبة الإناث كانت ١٠,١%.

يزداد الميل لارتكاب الجريمة بنسب عالية عند ذوي المؤهلات العلمية المتدنية في المستوى العلمي الإلزامي (ابتدائي، إعدادي، ثانوي) وفئات أفراد مجتمع الدراسة من الأميين بنسب عالية بلغ مجموعها ٧٥% بالمقابل تنخفض هذه النسبة لدى ذوي المؤهلات التعليمية العليا.

بينت الدراسة أن ذوي المهن الحرة والحرفيين والمزارعين هم أكثر ميلاً لارتكاب الجريمة من ذوي المهن الأخرى حيث بلغت نسبتهم ٦٤,٥% وقد يعود ذلك إلى عدم

استقرار الوضع المادي لأصحاب المهن الحرة والحرفيين مما قد يؤدي إلى وقوعهم تحت ضغوط مالية تضطرهم إلى ارتكاب الجرائم الاقتصادية وقد يعود ذلك إلى اقتران أصحاب هذه المهن بالمستويات التعليمية المتدنية الأمر الذي يوقعهم فريسة للجهل وعدم القدرة على حساب عواقب الأمور بشكل جيد كما أن افتقارهم إلى المؤهلات والكفاءات التي أصبحت اليوم عاملاً أساسياً في الحصول على السلع والاحتياجات الأساسية بطرق شرعية فإنهم أكثر ميلاً من غيرهم إلى استخدام الطرق غير الشرعية لإشباع احتياجاتهم مهما كانت طبيعة هذه الاحتياجات.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة أحمد الربايعة حول أنماط الحرية في المجتمع الأردني وحيث توصلت إلى أن فئة العمال هم أكثر ميلا لارتكاب الجرائم خاصة الأميين وذوي المستويات التعليمية المنخفضة.

بينت الدراسة أن المتزوجين يأتون في الدرجة الأولى في ممارسة الجريمة بنسبة ٥١,١% يليهم العزاب بنسبة ٤٦,٤%.

وهاتين الفئتين أكثر ميلا لارتكاب الحرية وممارسة السلوك المنحرف من غيرهم من الأرامل والمطلقين وقد يعود ذلك إلى كون المتزوجين أكبر سنا من العزاب وبالتالي تجاربهم وخبرتهم الطويلة في الحياة وافتقارهم إلى مصادر دخل تكفي لإشباع احتياجاتهم وأسرهم مما يوقعهم تحت ضغوط قد تدفعهم نحو الجريمة.

أما العزاب فيواجهون تحديات مالية صعبة وهم بحاجة إلى تكوين أنفسهم لبناء أسر لهم علاوة عن تنصلهم من المسؤولية الاجتماعية وقد يكون لسلوكهم غير المنضبط والمسؤول دور في اتجاههم نحو الحرية.

وقد جاءت نتائج الدراسات الخاصة بالجريمة متفقة مع نتائج هذه الدراسة بخصوص المتغيرات الديمغرافية كدراسة أحمد عبيدات وبركات السهيرات وأحمد الربايعة، وبهذا تكون قد أجبنا على تساؤل الدراسة الخاص بالمتغيرات الديمغرافية لافراد مجتمع الدراسة المساجين.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالمتغيرات الأيكولوجية

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين بعض المتغيرات الأيكولوجية الأفراد مجتمع الدراسة وبين ميلهم لارتكاب الجريمة، وتبلورت تلك العلاقة من خلال المتغيرات الأيكولوجية الفرعية الممثلة في مكان الولادة. ومكان الإقامة، ونوع الحي ومنطقة ارتكاب الجريمة ووقت ارتكاب الجريمة، ومدة الإقامة في الأردن.

- فقد بينت الدراسة أن ٤٧% من أفراد مجتمع الدراسة من مواليد المدينة و٤٤,٧% من مواليد القرية و٣,٨% من مواليد البادية و ٤,٤% من مواليد المخيم ونستدل مما سبق إلى وجود علاقة بين مكان إقامة الشخص في طفولته وبين ميله إلى الجريمة.

- كما بينت الدراسة أن الجريمة تتفاوت في حجمها ونوعها في البيئات المختلفة داخل أحياء المدينة إذ كانت الأحياء الشعبية في المدينة تشكل بيئة خصبة لنشوء الجريمة وانتشارها، حيث وصلت نسبة الجرائم المرتكبة من قبل أفراد مجتمع الدراسة سكان الأحياء الشعبية إلى ٤٤,١% وهذا يعكس اتجاه العمالة الوافدة إلى المدن الكبيرة بشكل عام مما زاد من الاكتظاظ السكاني في الأحياء الشعبية وزادها تضخماً وزاد من مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية، أما الأحياء المتوسطة في المدينة فقد لوحظ أن نسبة الجريمة فيها ٣٤% تلتها أحياء المدينة الراقية بنسبة ٢١,٩%.

- وقد توصلت الدراسة أيضاً إلى ان هناك علاقة بين ارتكاب الجريمة وبين مدة الإقامة في الأردن حيث أنه كلما زادت مدة الإقامة في الأردن زاد الاتجاه نحو الجريمة ونحو السلوك المنحرف حيث كانت أعلى نسبة من مرتكبي الجرائم ممن تزيد مدة إقامتهم عن ثلاث سنوات حيث شكلت ٥٣,٨%.

- كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين ارتكاب الجريمة ومنطقة تنفيذها جغرافيا حيث أن المدينة تستأثر بما نسبته ٧١,٩% من جرائم مجتمع الدراسة مقابل ما نسبته ١٤٠,٥% داخل حدود منطقة القرية الجغرافية تلتها منطقة البادية ١٠,٩% ثم منطقة المخيم ٢,٧%.

- كما دلت الدراسة على وجود علاقة ارتباطيه بين ظاهرة الميل لارتكاب الجريمة وبين الفصول السنوية. إذ لوحظ ارتفاع في معدلات ارتكاب الجريمة خلال أشهر الصيف بنسبة كبيرة بلغت ٤٦,٦% ويعود تفسير ذلك إلى عدة أسباب فعلى سبيل المثال طول

فترة النهار في الصيف وزيادة عدد السكان نظراً لوجود العديد من المغتربين وقدوم العديد من العمال بهدف العمل في فصل الصيف في الأردن كعمالة موسمية كالسوريين والعراقيين والمصريين فمنهم من يأتي للعمل في فصل الصيف كعمال البناء والحرفيين وكباعة متجولين.

كذلك تحسن الحركة الاقتصادية وارتفاع درجات الحرارة والأنشطة الاقتصادية الموسمية وسفر المواطنين والرحلات.

أما في فصل الشتاء فيأتي بالمرتبة الثانية بعد فصل الصيف بنسبة ٣٤,٩% وقد تكثر في هذا الفصل الجرائم الاقتصادية كالسرقة مثلاً نظراً للبطالة الموسمية عند بعض الأفراد من فئة العمال وخاصة عمال المياومة مثلاً والحرفيين كعمال البناء والإنشاء.

أما بالنسبة لمعدلات الجرائم في توقيتها الزمني في الليل والنهار فقد بينت الدراسة أن نسبة ارتكاب الجرائم في النهار أكثر منها في الليل حيث بلغت ٥٩,٨% بينما بلغت نسبة ارتكابها في الليل ٤٠,٢%.

ثالثا: النتائج الخاصة بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية:

أوضحت الدراسة أن متغير الحالة الزواجية لآباء أفراد مجتمع الدراسة متفاوتة حيث أن الذين يعيش آبائهم في منزل مشترك ٧٤,٣% أما الذين لا يعيش آبائهم معا في منزل مشترك بلغت نسبتهم ٢٥,٧% وكانت أوضاعهم متفاوتة وكان الذين آبائهم متوفين أعلى نسبة بلغت نسبتهم ٦٨,٩% من الذين لا يعيش آبائهم معا في منزل مشترك.

ثم يأتي الذين آبائهم مطلقين بنسبة ٩,٢% منهم و٨% هاجرين لأمهاتهم.

أما نسبة من كانت الوالدة متوفاة فبلغت ٤,٦% والذين كان والديهما متوفيين بلغت نسبتهم ٢,٣%.

يلاحظ أ ¼ أفراد مجتمع الدراسة الحالة الزواجية لأسرهم غير مستقرة بصورة مثلى.

أوضحت الدراسة أن المستويات التعليمية للوالدين لأفراد مجتمع الدراسة متدنية بنسبة كبيرة وتتراوح هذه المستويات التعليمية بين الأمية والإعدادية والثانوية. بنسبة

٨٩,٥% للآباء يقابلها ٩٥% من الأمهات كان مستوى تعليمهن يتراوح بين الأمية والمرحلة الإلزامية الأولى.

هذه المستويات التعليمية المتدنية للوالدين تنعكس على فهمهم أيضاً حيث بينت الدراسة أن أكثر من ثلاث أرباع آباء مجتمع الدراسة يمارسون أعمال زراعية أو عمال عاديون أو مهنيين أو موظفين. مما يوصي بوجود علاقة ذات معنى بين الحلقة الثقافية والمهنية للآباء وميل أبنائهم إلى الجريمة.

كما بينت الدراسة أن العلاقات الأسرية بين الوالدين كانت في الغالب علاقة احترام متبادل، مما قد يعطي صورة عن أن الأوضاع الأسرية ليس لها دور كبير في دع أفراد مجتمع الدراسة نحو الجريمة خاصة وأن أفراد مجتمع الدراسة بعيدين عن أسرهم وبالتالي تأثير أسرهم عليهم ضعيف، وقد يكون أفراد مجتمع الدراسة كانوا غير صادقين في وصف العلاقة ين الوالدين.

أما فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي لأفراد مجتمع الدراسة فقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى وجود علاقات بين المتغيرات الفرعية للخصائص الاقتصادية وبين ميل أفراد مجتمع الدراسة لممارسة الجرائم وهذه أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذا الصدد:

- وبالإضافة إلى ما سبق بينت الدراسة أن ما نسبته ١٩,٥% من أفراد مجتمع الدراسة مرتكبي الجرائم يقل دخلهم الشهري عن ١٠٠ دينار أما نسبة الذين يقل دخلهم عن ٢٠٠ دينار فبلغت ٥٠% في حين كان نسبة الذين يزيد دخلهم عن ٢٠٠ دينار ٢٦,٨% وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن ٦٨,٦% من أفراد مجتمع الدراسة هم مستأجرين وهم أصلاً عمال وافدين جاءوا لتحقيق أحلامهم وزيادة دخولهم وسد احتياجات أسرهم وتكوين أنفسهم استعداداً لبناء أسرهم.

هذه الأوضاع تعطي فكرة عن حجم الضغوطات الاقتصادية والالتزامات التي هم واقعون تحت تأثيرها مما قد يؤدي بالبعض منهم إلى اختيار الطرق الأقصر والأسهل لبلوغ أهدافهم بطرق غير الشرعية والاتجاه نحو طريق الجريمة.

تم ربط هذه النتائج بمتغير اقتصادي آخر يثبت صحتها ويتماشى مع المعطيات السابقة وهذا المتغير مدى كفاية الدخل لأفراد مجتمع الدراسة، إذ تبين أن نسبة ٤٥,٩%

من أفراد مجتمع الدراسة كان دخلهم يكفي للضرورات فقط وأن ٣١,٧ لا يكفي دخلهم للضروريات مما يعطي مؤشر قوي على أن هناك علاقة ارتباطيه قوية بين مستوى الاقتصادي وبين الميل نحو ارتكاب الجريمة.

كما أن مقدار الادخار والذي هو هدف العامل الوافد منخفض، حيث أن الذين مقدار ادخارهم أقل من ٥٠ دينار بلغت نسبتهم ٤٣,٢% أما الذين مقدار ادخارهم أقل من ١٠٠ دينار فبلغت نسبتهم ٢٥,١% مما يعني أن ٦٨% ادخارهم قد لا يكفي لتحقيق أهدافهم وإعالة أسرهم الأمر الذي قد يدفعهم نحو الطرق غير الشرعية لتحقيق ادخار أعلى. هذه النتائج السابقة تأتي للإجابة على تساؤلات الدراسة الخاصة بالتعرف على أهم الخصائص الديمغرافية الاجتماعية والاقتصادية والإيكولوجية لمجتمع الدراسة.

مجال أنماط الجريمة

أولا: أنماط الجريمة وأنواعها وأدواتها:

توصلت الدراسة إلى أن أبرز الأنماط الجرمية الرئيسية السائدة لدى أفراد مجتمع الدراسة والتي قد تنسحب على مجتمع العمالة الوافدة في أي مجتمع وفي أي بلد بشكل عام. حسب معدلها ونسبتها مرتبة ترتيبا تنازليا هي: جرائم السرقة، والمخدرات، والشيك بدون رصيد، وهتك العرض، والقتل العمد، والشروع بالقتل، وإيذاء أجسام الآخرين، والتزوير، والزنا، ومخالفة إقامة النصب، والاحتيال، والدهس، وحيازة السلاح، والاختلاس، والرشوة، والتهريب، والمشاجرة، والخطف وفقدان جواز السفر. وهذا بحيث من تساؤل الدراسة الخاص بأنماط الجريمة الخاصة بالعمالة الوافدة وما هي أكثر هذه الأنماط انتشارا .

وكانت الجرائم الاقتصادية تشكل ما نسبته ٤٧% والنسبة الإجمالية لجميع أنماط الدراسة الجرمية والتي تتضمن جرائم السرقة والشيك بدون رصيد والنصب والاحتيال والتزوير والتهريب والمخدرات والاختلاس.

أما الجرائم الواقعة على الأشخاص كجرائم القتل والشروع بالقتل وإيذاء أجسام الآخرين والمشاجرة، المرتكبة من قبل أفراد مجتمع الدراسة شكلت ما نسبته ١٨% من جرائم مجتمع الدراسة. كما شكلت الجرائم الأخلاقية المرتكبة من قبل أفراد مجتمع

الدراسة ما نسبته ١٦,٩% التي تتمثل في جرائم هتك العرض والزنا أما جرائم المخالفات فشكلت ما نسبته ٨% وهي جرائم مخالفة الإقامة وفقدان جواز السفر وحيازة السلاح. وهذا يجب على تساؤلات الدراسة الخاصة بأنماط الجريمة لدى العمالة الوافدة ما حجمها ونمطها.

وهذه النتيجة تتفق مع ما جاء في الدراسات السابقة كدراسة أحمد عبيدات وبركات المهيرات، ودراسة محمد الكلوب، ودراسة هناء برقاوي ودراسة صالح السعد ودراسة حكم عبادي حيث توصل إلى ارتفاع نسبة الجريمة والميل إلى العنف وخاصة في ضوء ارتفاع نسبة الجنس في الدول المستقبلية للعمالة.

كذلك دراسة أحمد الربابعة حيث توصل إلى أن الجرائم المتصلة بالسرقة والمخدرات من أكثر أنماط الجريمة انتشاراً في المجتمع العربي (ربابعة، ١٩٨٤).

كذلك دراسة غالب بني هاني التي كانت حول العوامل الاقتصادية وأثرها على الجريمة حيث توصلت إلى أن جرائم غير الأردنيين متركزة في الجرائم الاقتصادية بالدرجة الأولى كجرائم المخدرات والسرقة والاختلاس حيث شكلت هذه الجرائم ما نسبته ٣٩,٩%.

أما من حيث أهم الأدوات والأساليب الجرمية المستخدمة في ارتكاب هذه الجرائم فكانت أساليب المكر والخداع مستخدمة بنسبة ٣٥,٥% أما الأدوات الحادة التي كانت مستخدمة بنسبة ١٧.٨% أما الجرائم المرتكبة باستخدام أعضاء الجسم كانت نسبتها ٧,٩% أما استخدام السلاح الناري فكان بنسبة ٨% ومواد التزوير ٧,١% استخدام السم بنسبة ٠,٣ والخنق ٠٣, أما أدوات متفرقة أخرى فكانت نسبتها ٨,٢% .

وهذه يجيب على تساؤلات الدراسة الخاص أهم الأساليب والأدوات المستخدمة في ارتكاب الجرائم لدى العمالة الوافدة.

ثانياً: الجريمة وعلاقتها بالخصائص الديمغرافية:

لقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقات ارتباطيه بين أنماط الجريمة وبين بعض متغيرات الخصائص الديمغرافية سنستعرضها فيما يلي:

- كشفت الدراسة عن وجود علاقة ارتباطيه جوهرية بين أنماط الجرائم ومتغير العمر إذ لوحظ أن جرائم السرقات وجرائم ضد الأفراد وجرائم العرض والشرف تكاد تشكل نسبة كبيرة بين أفراد مجتمع الدراسة ممن تقل أعمارهم عن ٢٠ سنة، ويعود ذلك إلى أن هذه الأعمار لا تحسب حساب عواقب الأمور ونتائج أفعالها بشكل عقلاني بل أن هذه الفئة اندفاعية متهورة وغير مدركة للعقوبة المترتبة على السلوك المنحرف.

أما الفئات العمرية ممن تتراوح أعمارهم بين ٢٥-أقل من ٣٥ من أفراد مجتمع الدراسة فقد لوحظ انتشار جميع أنماط الجرائم بينهم تقريباً، وكانت هذه الفئة أعلى فئة مرتكبة للجرائم وهذه الفئة تمثل سن الشباب حيث تعيش هذه الفئة حالة من الصراع القيمي بين القيم الموروثة وقيم الحياة المعاصرة المادية.

كما كشفت الدراسة أنه كلما زاد العمر قل الاتجاه نحو الجريمة وتغير نمطها وهذه النتيجة تتفق مع ما جاء في دراسة أحمد الزبابعة وأحمد عبيدات ودراسة بركات المهيرات وكذلك دراسة صالح السعيد الذي قال أنها ترتفع تصاعدياً بارتفاع العمر بعد عمر ٢٠ سنة وهذا يتفق مع ما جاءت به هذه الدراسة إلا أنها في هذه الدراسة تنخفض تنازلياً بعد عمر ٤٥ سنة.

وجاءت هذه النتيجة متفقة مع نتائج دراسة كل من خليل درويش وميساء كرايمة.

- كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطيه بين أنماط الجريمة ومتغير الجنس إذ اتضح لنا من الدراسة أن الذكور أكثر ارتكابا للجريمة من الإناث وأن جرائمهم موزعة على جميع أنماط الجرائم. أما جرائم الإناث فكانت أقل بكثير من جرائم الذكور وكانت في الأغلب جرائم سرقة بالدرجة الأولى ثم جرائم العرض والشرف وهذا يرجع إلى أن العمالة الوافدة من الإناث هن في الغالب خادمات وبالتالي فطبيعة عملهن قد يدفعهن إلى جرائم السرقة وأن يكن عرضة لجرائم العرض والشرف.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة حكم عبادي ودراسة بركات المهيرات وهناء برقاوي.

- توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطيه بين أنماط الجريمة والجنسية إذ اتضح من خلال الدراسة أن الجنسيات العربية أكثر ميلا لارتكاب الجرائم بأنواعـــها المختلفــة كانت أعلى نسبة من ذوي الجنسية المصرية تليها العراقية ثم السورية.

أما الجنسيات غير العربية فكانت جرائمها سرقات بالدرجة الأولى ثم جرائم المخـــدرات وجرائم العرض والشرف.

ارتفاع نسبة الجنسيات العربية خاصة المصرية والسورية والعراقية جاء أيضاً في دراسة موسى سمحة ودراسة محمد الكلوب.

- كما بينت الدارسة ووجود علاقة ارتباطيه بين أنماط الجريمة والمتغير التعليمـــي، إذ اتضح أن أنواع الجرائم السرقات والعرض والشرف أكثر ارتكاباً من قبل الأميين، أما المستويات التعليمية الإلزامية كالإعدادي والثانوي فقد كانت موزعة على جميع أنـواع الجرائم المختلفة.

كما تركزت معظم الأنماط بين المستويات التعليمية المتدنية وهنا نلاحـــظ وجـود ارتباط عكسي بين هذين المتغيرين فكلما قل المستوى التعليمي كلما ارتفعت نسبة الجريمة لدى أفراد مجتمع الدراسة والعكس صحيح.

وقد جاءت هذه النتيجة متفقة مع دراسة أحمد عبيدات وأحمـد الربابعـة وهنـاء البرقاوي كما يؤكد محمد الصمادي بدراسته انخفاض المستويات التعليمية للعمالة الوافـدة بشكل عام وقد توصل كليفورد شو C. Show إلى عـــدة عوامـل ومتغـيرات ديمغرافيـة واجتماعية واقتصادية كالتعليم والدخل والمهنة والعمر والحالة الاجتماعية تؤدي إلى سلوك طريق الجريمة كذلك دراسة عاطف عجوة وصالح السعيد وخليل درويش إلى نفس النتيجة السابقة.

- كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أن للحالة الزواجية علاقة بالميل نحو ارتكاب الجريمة إذ تنتشر جميع أنماطها وخاصة الاقتصادية بين المتزوجين من أفراد مجتمع الدراســة بنسب مرتفعة ومتفاوتة، كما أن العزاب أيضاً يميلون لارتكاب معظم أنواع الجرائـــم بنسب متفاوتة باستثناء جرائم المخدرات والتهريب فقد كانت الأقل بينما يـــزداد ميـل المطلقين والأرامل لارتكاب جرائم السرقات والجرائم التي ضد الأمـــوال والعـــرض والشرف ولكن نسبتهم كانت قليلة جداً.

ويمكن إرجاع العلاقة بين الحالة الزواجية وبين أنماط الجريمة إلى الظروف الاقتصادية والالتزامات المادية التي يعيشها المتزوجون والتي يقعون تحت ضغطها مما يزيد من ميلهم لارتكاب الجرائم الاقتصادية. أما العزاب فهم أيضاً هاجروا لتحقيق أهداف مادية وبالتالي فهم يعيشون نفس ظروف المتزوجون تقريباً المتمثلة في ظروف الكسب المادي وتحقيق حد من الادخار الجيد ودعم أسرهم وبناء أنفسهم وحالة الصراع القيمي الذي يعيشونه بين القديم والحديث.

ومحاولة إشباع حاجاتهم عن طريق الجريمة، وقد اتفقت هذه النتيجة مع ما جاء في الدراسات السابقة لدراسة أحمد عبيدات وأحمد الربابعة.

- كما بينت الدراسة أن العلاقة بين الأنماط الجرمية وبين متغير المهنة متفاوتة في نسبتها من مهنة لأخرى، إذ أن جميع أنماط الجرائم منتشرة بشكل كبير بين أفراد مجتمع الدراسة أصحاب المهن الحرة، أما الحرفين فكانت جرائمهم مخدرات وتهريب والسرقات بنسب كبيرة أكبر من غيرها من الجرائم أما التجار فكانت جرائمهم مخدرات بالدرجة الأولى وجرائم الشيك بدون رصيد والتزوير وهذه الجرائم مألوفة في عالم الاقتصاد والتجارة.

أما جرائم القتل والشروع بالقتل والإيذاء الجسماني فكانت مركزة بالدرجة الأولى لدى أصحاب المهن الحرة والمزارعين ثم الحرفيين وجرائم السرقات مركزة لدى أصحاب المهن الحرة والحرفيين والخدم وجرائم المخدرات فكانت لدى أصحاب المهن الحرة بالدرجة الأولى ثم التجار ثم الحرفين، وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة أحمد عبيدات، صالح السعيد، وبركات المهيرات، هذا وقد توصل يونجز بدراسته للجريمة في الدول الأوروبية إلى أن أغلب المنحرفين ينتمون إلى طبقة الفقراء أو العمال الغير مهرة.

وتأتي نتائج العلاقة بين الخصائص الديمغرافية بمتغيراتها المختلفة وبين أنماط الجريمة المتباينة لتقدم الإجابة على إحدى تساؤلات الدراسة وهو من أهم المتغيرات الاجتماعية المرتبطة بالجريمة.

ثالثاً: الجريمة وعلاقتها بالخصائص الأيكولوجية:

توصلت الدراسة إلى وجود علاقات متباينة متفاوتة بين بعض المتغيرات الأيكولوجية وبين أنماط الجريمة عند مجتمع الدراسة، وسنحاول التعرف على هذه العلاقة بين أنماط الجريمة وخصائصها الأيكولوجية بمتغيراتها المختلفة.

أوضحت الدراسة أن جميع أنماط الجريمة تقريباً تنتشر في مجتمع المدينة وبمعدلات مرتفعة وتحتل الجرائم الاقتصادية كالجرائم التي تقع ضد الأموال كالسرقات والشيك بدون رصيد والتزوير والنصب، والاحتيال، والاختلاس مركز الصدارة بين أنماط الجرائم الأخرى في مجتمع الدراسة إذ وصلت نسبتها إلى ٤٢,٤% تليها الجرائم الأخلاقية (هتك العرض، الزنا) بنسبة ١٩,٣% يليها جرائم المخدرات بنسبة ١٦,٩%.

ويعود انتشار الجرائم الاقتصادية لدى مجتمع الدراسة سكان المدينة بمعدلات مرتفعة إلى طبيعة المدن حيث أن تمركز العمالة وتقلها في المدن حيث أن المدينة يتمركز فيها النشاط الاقتصادي والرأسمالي والتجاري والصناعي والسكاني والخدماتي مما يجعلها مكان جذب للعمالة.

أما في القرى فالعمال تمركزهم أقل وهم يعملون في الزراعة حيث كانت جرائمهم في القرى جرائم القتل والشروع بالقتل بالدرجة الأولى حيث شكلت ما نسبته ٤٦,٩% من مجموع الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة سكان القرى وقد يكون هذا ناتج عن الاحتكاك المباشر مع رب العمل ومجتمع القرية المتعصب قليلاً مما قد يؤدي إلى وجود مشاحنات بين العمال وأصحاب العمل أو مع أفراد من نفس سكان القرى نتيجة لاختلاف البيئة واختلاف العادات والتقاليد مما قد يؤدي إلى حدوث مشاجرات مع العمال كون مجتمع القرية مجتمع محافظ وكل سلوك من قبل العامل الوافد مراقب ثم تأتي جرائم الأموال وشكلت ١٨,٩% يليها جرائم السرقات في القرى بنسبة ١٤,٣% وجرائم العرض والشرف بنسبة ١٠,٢%.

أما جرائم العمالة الوافدة في البادية والمخيم فجاءت بنسب قليلة حيث شكلت بالبادية ٩,٧% من مجموع الجرائم وكانت جرائم المخدرات أعلى نسبة فيها حيث شكلت ٥١,١% من مجموع الجرائم المرتكبة في البادية وهذا يعود إلى طبيعة هذه الجرائم التي في العادة

يقومون بتهريبها عبر مناطق نائية حدودية في البادية هذا وفق المعروف أن الأردن ممر للمخدرات فهي تأتي عبر الأردن للتهرب إلى دول مجاورة.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة في مجال الجريمة بدراسة أحمد عبيدات وأحمد الربابعة وهناء برقاوي وبركات المهيرات.

- بينت الدراسة أن الأفراد مواليد المدينة أكثر ميلاً لارتكاب الجريمة حيث تأتي الجرائم الاقتصادية والسرقات وإصدار شيك بدون رصيد، والنصب والاحتيال والمخدرات في المرتبة الأولى وشكلوا ما نسبته ٤٧% من مجموع الجرائم، ثم تأتي الجرائم الأخلاقية (العرض والشرف) ثم جرائم ضد الأفراد (كالشرع بالقتل، والقتل والإيذاء الجمسلني) وشكلت ما نسبته ١٩,٥% ويعود انتشار الجرائم الاقتصادية لمواليد المدينة بهذه المعدلات المرتفعة حيث شكلت ٥٩,١% إلى طبيعة المدن حيث انها هي المركز التجاري والاقتصادي وبالتالي تمركز السكان فيها وانخراطهم في النشاط الاقتصادي يولد لديهم خبرة في الأعمال المالية وبالتالي خبرة بالسوق مما يكون لديهم خبرة في الأساليب المتبعة بالسوق وخاصة السلوكات المنحرفة وبالتالي الاتجاه نحو الجريمة.

أما مواليد القرى فقد كانت نسبة ارتكابهم للجريمة مرتفعة أيضاً وشكلت ٤٤,٧% وتكاد تنتشر لديهم جميع أنماط الجريمة السائدة لدى موالد المدن ولكن بنسب أقل قليلاً الا في الجرائم التي ضد الأفراد كالقتل والشروع بالقتل والإيذاء حيث شكلوا نسبة أعلى من مواليد المدن وقد يعود ذلك إلى طبيعة مواليد القرى وتعصبهم.

والملاحظ أن أغلب العمال الوافدين هم من مواليد المدن والقرى ونسبة قليلة من مواليد البادية أو المخيمات وهذا قد يعود إلى تناقص فرص العمل في الريف والمدن.

- كشفت الدراسة عن وجود علاقة بين مدة الإقامة والاتجاه نحو الجريمة حيث كان الذين تزيد مدة إقامتهم عن ثلاث سنوات أكثر ميلاً لارتكاب الجريمة وشكلوا ما نسبته ٥٣,٨% من مجموع الجرائم وكانت جرائم الأموال بالدرجة الأولى (إعطاء شيك بدون رصيد، التزوير والنصب والاحتيال) حيث شكلت هذه الجرائم ٢٣,٦% من مجموع جرائم الذين تزيد مدة إقامتهم عن ثلاث سنوات، تأتي جرائم ضد الأفراد (كالشروع بالقتل والقتل، الايذاء الجسماني). وشكلت ما نسبته ١٩,٢% ثم الجرائم الأخلاقية (كالزنا وهتك العرض) وشكلت ١٥,٤% ويأتي في المرتبة الثانية الذين مدة

إقامتهم أقل من سنة حيث شكلت ما نسبته ٢٧,٢% من مجموع الجرائم وكانت جرائم المخدرات بالدرجة الأولى لدى هذه الفئة ثم جرائم ضد الأفراد والعرض والشرف فجرائم الأموال.

ومن الملاحظ أن جرائم المخدرات هي أكثر لدى هذه الفئة مما يعطي فكرة أنهم في الأساس مهربون دخلوا كعمال إلى البلد وهذا يفسر قصر مدة الإقامة فهم يأتون بهدف محدد.

- كشفت الدراسة عن أن أنماط الجريمة تنتشر لدى سكان الأحياء الشعبية من العمالة الوافدة بنسبة ٤٤,١% بينما لدى العمال سكان الأحيان المتوسطة ٣٤% أما لدى العمال سكان المناطق الراقية فشكلت نسبة الجريمة لديهم ٢١,٩%.

أما أنماط الجريمة فالملاحظ أن الأحياء الراقية تكثر فيها السرقات ثم جرائم الأموال ثم جرائم المخدرات وتأتي جرائم العرض والشرف ثم جرائم ضد الأفراد أما المخالفات فكانت الأقل ارتكابا من قبل العمالة سكان الأحياء الراقية.

وقد يكون السبب أن العمالة الوافدة تغريهم هذه المناطق حيث أن سكان هذه المناطق هم أناس أغنياء مما يشكل دافع لدى العمال وميل نحو ارتكاب مثل هذه الجرائم الاقتصادية.

أما الأحياء الشعبية فتكثر فيها الجرائم بكافة أنواعها وكانت الجرائم المرتكبة فيها شكلت أعلى نسبة كانت الجرائم المرتكبة، ضد الأفراد (الشروع بالقتل، القتل، الإيذاء الجسماني) هي أعلى نسبة بين الجرائم المرتكبة في هذه المنطقة حيث شكلت ٢٠,٨% ثم تأتي جرائم السرقات بنسبة ١٩,٥% ثم جرائم العرض والشرف وشكلت ١٨,١% ثم جرائم الأموال (شيك بدون رصيد، نصب واحتيال، تزوير) وجرائم المخدرات ثم المخالفات.

أما الأحياء المتوسطة فكانت في المرتبة الثانية بعد المناطق الشعبية من حيث ارتكاب الجرائم فيها وشكلت الجرائم المرتكبة ضد الأموال أعلى نسبة كالشيك بدون رصيد والنصب والاحتيال والتزوير وقد توصلت دراسات الجريمة إلى نفس النتيجة السابقة حيث أن الجريمة تنشط في المناطق الفقيرة والمكتظة بالسكان وكما جاء في دراسة

إدريس عزام فالاكتظاظ السكاني والظروف السكنية السيئة والفقر وغيرها من مثل هـــذه الظروف إن وجدت في منطقة سكنية معينة شكلت ظروفا مشجعة على الجريمة.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة أحمد الربايعة وصالح السعد وبركات المهيرات.

- توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين السكن في منطقة الجريمة وبين الميل لارتكاب الجريمة حيث أن ٥٣,٢% من مجموع الجرائم مرتكبوها من نفس المنطقة الســكنية مقابل ٤٦,٧% ارتكبوا جرائمهم في مناطق مختلفة عن منطقة سكنهم.

مما يعطي فكرة أن العمال قد يتجهون إلى نفس منطقتهم السكنية لارتكاب جرائمهم وقد يعود ذلك لمعرفتهم بالبيئة المحيطة بهم أكثر من غيرهم ومما يعطي مصداقية لـــهذا السبب أن أعلى نسبة لهم هي جرائم السرقات حيث بلغت ٢٢,٨% ثم الجرائم الأخلاقيــة (الزنا، هتك العرض) حيث بلغت ٢٢,٢% ثم جرائم ضد الأفراد وشكلت ٢٠,١% وهــذه الجرائم تحتاج إلى معرفة مكان الجريمة جيدا قبل البدء بتنفيذها.

أما الجرائم المرتكبة في مناطق خارج منطقة السكن فكانت أعلى نسبة مرتكبة من قبل العمالة هي جرائم المخدرات حيث بلغت نسبتها ٢٧,٨% من مجموع الجرائم المرتكبة في مناطق غير المنطقة السكنية للمجرم.

ثم جاءت الجرائم المرتكبة ضد الأموال (شيك بدون رصيد، التزوير والنصـــب، الاحتيال) حيث بلغت ما نسبته ٢١,٥% وقد يعود ذلك إلى ظروف ارتكــاب مثــل هــذه الجرائم معا.

تأتي جميع النتائج المذكورة المتعلقة بأنماط الجريمـــة وارتباطــها بالخصــائص الأيكولوجية للإجابة على إحدى تساؤلات الدراسة الذي ينص علـــى مـــا مـــدى انتشـــار الجريمة لدى العمالة الوافدة، حيث أن السلوك الإجرامي ما هو إلا ظـــاهرة ناشـــئة عـــن التغير غير المتوازن في طرق الحياة المادية، والاجتماعية الذي يحـــدث بصـــورة غـــير متساوية للأفراد بحيث يؤثر تأثيرا غير متساو وغير متكافئ على الناس في الأمـــاكن أو المناطق المختلفة التي يعيشون فيها كما يرتبط المنظـــور الأيكولوجـــي بيـــن الجريمـــة وخصائص المنطقة التي يعيش فيها الأفراد حيث توصلت الدراسات إلى أن الـــهجرة وأن تعود بالفائدة على العامل الوافد من حيث زيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة إلـــى أن

هناك سلبيات للهجرة منها الاتجاه نحو الجريمة كالفساد والاختلاس كما في دراسة Godreg 1992.

أما فيما يتعلق بالدوافع فقد توصلت الدراسة إلى العلاقة بين أنماط الجرائم ودوافعها إذ تبين أن الجرائم الاقتصادية (كالسرقات، المخدرات، جرائم الأموال، الشيك بدون رصيد، والتزوير والاختلاس) ترتبط بدوافع اقتصادية أيضاً كالفقرة والرغبة في زيادة الدخل والحصول على المال بالدرجة الأولى.

أما الجرائم الواقعة على الأشخاص كالشروع بالقتل والقتل والإيذاء الجسماني فقد ارتبطت بدوافع مختلفة كالدفاع عن النفس والشعور بالظلم ومشاكل أسرية ورفاق السوء.

بينما كانت دوافع الشهوة والمشاكل الأسرية والمشاكل مع الأصدقاء وراء الجرائم الأخلاقية (كالزنا وهتك العرض).

في الختام يمكن الوصول إلى نتيجة عامة لواقع العلاقة بين أنماط الجريمة ودوافعها، يمكن حصرها في دوافع متشابكة منها دوافع اقتصادية تصل نسبتها بين الدوافع الأخرى إلى ٤٦,٤% يهدف إلى سد الحاجة المادية والحصول على المال وتعود لعوامل شخصية أو اجتماعية أو أسرية ويحتل دافع الدفاع عن النفس والشعور بالظلم ما نسبته ٢٧,٩%، أما دافع الشهوة فشكل ما نسبته ١٧,٧%.

أما الدوافع الاجتماعية الناتجة عن مشاكل أسرية أو مشاكل أصدقاء أو رفاق السوء فقد بلغت نسبتها ١٥,٢%.

أما الجهل والإهمال فكان وراء ٢,٥ من الجرائم.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراستي أحمد الربايعة ودراسة وليم بوكز دراسة هناء برقاوي وخليل درويش وغالب بني هاني.

وبهذا تكون قد أجبنا من تساؤل من تساؤلات الدراسة هو الدافع والأسباب الكامنة وراء ارتكاب العمالة الوافدة للجريمة.

أما من حيث اتجاه الجريمة لدى العمالة فمن خلال تتبع عدد الجرائم المرتكبة من قبل الأجانب عبر السنوات من ١٩٩٠-٢٠٠٠ كما يبين الجدول (٢٠) الذي يوضح مسار اتجاه الجريمة لدى الأجانب حيث أن نسبة الجرائم في ازدياد فنسبة التغير في العام

٢٠٠٠ بلغت ١٣,١١ أي في ازدياد يلاحظ أن متوسط التغير خـــلال الســنوات العشـــر ١٩٩١-٢٠٠٠ لجرائم الأجانب المرتكبة في المملكة بلغ ١٥,٩٢% وهذه نسبة تســتدعي لانتباه من قبل المعنيين. هذا يعطي فكرة عن مسار اتجاه الجريمة وهي إحدى تســاؤلات الدراسة.

٢/٥ الخلاصة

خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة التي تجيب على تساؤلات الدراسة ونبدأ بتساؤلات الدراسة الخاصة بالخصائص الديمغرافية والاجتماعية الاقتصادية والايكلوجية لمرتكبي الجريمة من العمالة الوافدة.

- الميل لارتكاب الجريمة منخفض تصاعديا بارتفاع العمر بعد ٤٥سنة، أكثر الأعمار ارتكابا للجريمة هم الذين يقعون في الفئة العمرية أقل من ٢٥-أقل من ٤٥ سنة.
- إن الذكور أكثر ارتكابا من الجريمة من الإناث، حيث بلغت نسبة جرائم الذكور ٨٩,٩%، أما الإناث فكانت ١٠,١%.
- إن المتزوجين أكثر ارتكابا للجريمة حيث شكلوا ٥١,١% من مرتكبي الجرائم مقابل ٤٤,٧% للعزاب.
- كما أن الأحياء الشعبية هي أكثر الأحياء الخصبة في المدينة لنشوء الجريمة وانتشارها.
- كلما زادت مدة الإقامة للعامل الوافد في الأردن زاد الاتجاه نحو الجريمة.
- ترتفع معدلات الجريمة في فصل الصيف، حيث بلغت فيه ٦٤,٦% من حجم الجرمية المرتكبة، كما أن الجريمة في النهار أكثر منها في الليل.
- إن الحالة الزواجية لآباء أفراد مجتمع الدراسة ليست ذات علاقة باتجاه أفراد مجتمع الدراسة نحو ارتكاب الجريمة، حيث أن ٧٤,٣% من مرتكبي الجرائم يعيش آبائهم في منزل مشترك.
- ٦٩,٥% من أفراد مجتمع الدراسة مرتكبي الجرائم يقل دخلهم عن ٢٠٠دينار.
- أما التساؤل الثاني والمتعلق بما هي أهم الدوافع الكامنة وراء ارتكابهم للجريمة فجاءت الإجابة ما يلي:
- أهم الدوافع الكامنة وراء جرائم العمالة الوافدة، الدوافع الاقتصادية حيث شكلت ٤٦,٤%.

- أما دافع الدفاع عن النفس والشعور بالظلم فشكل ٢٧,٩%، أما دافع الشهوة فشكل ما نسبته ١٧,٧%، أما الجهل والإهمال فكان وراء ٢,٥% من الجرائم.

- أما التساؤل المتعلق بأهم الأدوات والوسائل المستخدمة في ارتكاب هذه الجرائم فجائت الإجابة عليه ما يلي:

- إن أكثر الأدوات استخداماً في ارتكاب الجريمة لدى العمالة الوافدة المكر والخداع بنسبة ٣٥% يليها الأدوات الحادة بنسبة ١٧,٨%.

- أما التساؤل الخاص بأكثر أنماط الجرائم ارتكاباً من قبل العمالة الوافدة فقد تبين أن أكثر أنماط الجرائم ارتكاباً من قبل العمالة الوافدة مرتبة تنازلياً هي: جرائم السوقات، المخدرات، والشيك بدون رصيد، وهتك العرض، والقتل، والشروع بالقتل، وإيذاء أجسام الآخرين، والتزوير، والزنا، ومخالفة إقامة، والنصب والاحتيال، الدهس، حيازة السلاح، والاختلاس، والرشوة، التهريب، المشاجرة، الخطف، وفقدان جواز السفر.

- أما التساؤل المتعلق بمسار جرائم الأجانب بشكل عام في المملكة، فقد تبين أن جرائم العمالة الوافدة في ازدياد، فنسبة التغير في العام ٢٠٠٠ بلغت +١٣,١١% عن العام السابق.

- أما التساؤل الخاص بما هي أكثر الجنسيات ارتكاباً للجريمة؟ فقد توصلت دراسة إلى أن الجنسيات العربية أكثر الجنسيات ارتكاباً للجريمة خصوصاً المصرية والعراقية والسورية، حيث بلغت ٨٥,٥% مقابل ١٤,٥% للجنسيات غير عربية.

٥/٣ التوصيات:

من خلال النتائج التي تم التوصل لها في هذه الدراسة وفي ضوء مناقشة هذه النتائج تم التوصل لمجموعة من التوصيات التي رأت الباحثة إمكانية الاستفادة منها للحد من أثر العمالة الوافدة في مجال الجريمة وآثارها على المجتمع الأردني، والتقليل من أعبائها الاقتصادية والاجتماعية على الدولة والمجتمع.

- يجب وضع سياسات صارمة لاستخدام العمالة الوافدة ووضع عقوبات رادعة لأصحاب المخالفين والتعامل المخالف للحد من تدفق العمالة الوافدة للأردن دون تصريح عمل.
- أن يكون قانون العقوبات صارماً جداً بحق من يرتكب جريمة من قبل الوافدين بحيث يكون رادعاً له ولغيره من العمال.
- وضع شروط لاستخدام العامل الوافد في الأردن من أهمها أن يقدم ورقة عدم محكومية من بلده الأم للجهات الأمنية قبل دخوله الأردن.
- حرمان كل عامل وافد ارتكب مخالفة أو جريمة في الأردن من دخولها مرة أخرى وتسفيره فور انتهاء مدة محكوميته.
- اقتطاع مبلغ تأمين من العمال الوافدين للأردن يمكن استرداده عند المغادرة إذا لم يكن متجاوز أو ترتكب لجريمة مهما كانت صغيرة أو كبيرة وإلا فإنها تحول لخزينة الدولة.
- تكوين شبكة معلومات متجانسة موحدة بحيث نشكل قاعدة معلومات من جانب الجهات المعنية بجمع البيانات مثل وزارة العمل ومديرية الأمن العام والضمان الاجتماعي ودائرة الإحصاءات العامة.
- وضع قوانين تحد من مدة الإقامة في الأردن للعمالة الوافدة ووضع شروط صارمة لها.

٥/٤ قائمة المراجع

- أبو السندس، جهاد، ٢٠٠٠، أثر العمالة الوافدة في الاقتصاد الأردني، رسالة دكتوراة، جامعة النيلين، السودان.

- أبو قابوس، أحمد، ١٩٨٧/٨٦، انحراف الأحداث والاندماج الاجمالي لـهم، جامعة الجزائر، الجزائر.

- برقاوي، هناء محمد، ١٩٩٥، أثر العوامل الاجتماعية، الدافع إلى ارتكاب الجريمة، رسالة ماجستير، الأردنية، عمان.

- بلال، أحمد، ١٩٨٤، ١٩٨٥، علم الإجرام، ط١، دار الثقافة العربية، القاهرة.

- بلال، جلال، ١٩٨٤، علم الإجرام، ط١، دار الثقافة العربية، القاهرة.

- بني هاني، غالب، ١٩٨٧، العوامل الاقتصادية وأثرها على الجريمة، مجلة العمل، ع ٣٩، السنة العاشرة، عمان.

- ثروت، جلال، ١٩٩٦، الظاهر الإجرامية، ج١، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية.

- الجوهري، أبو نصر اسماعيل بن حماد، -٣٩٣ هـ، الصحاح، تحقيق أحمد عبد الغفور، القاهرة، دار الكتاب العربي، ١٩٥٦.

- حروش، رابح، ١٩٩٩، ظاهرة الجريمة والإنحراف، العوامل والحلول، مجلة الفكر الشرطي، مج ١٤٨.

- حسون، تماضر والرفاعي، حسين ١٩٨٧، المشكلات الأمنية المصاحبة لنمو المدن والهجرة اليها، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

- حكم، عبادي، القوى العمالية، الآثار والسياسات، الإطار القومي، حركة السكان وأفعال القوى العاملة، في العمالة العربي، ط١، تحرير نبيل جوزي، وصالح خصاونه، وزارة العمل، التعاون مع منظمة العمل الدولية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، عمان.

- الخربطلي، سميره، ١٩٩٢، أثر بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على جرائم النساء في الأردن، رسالة ماجستير، الأردنية، عمان.

- الخشاب، أحمد، ١٩٦٨، ط٢، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة.

- الخصاونه، صالح، ١٩٨٦، سوق العمل والبطالة في الاقتصاد الأردني، مجلة العمل، مج٩ ، العدد ١٠، ص ٣٣٤.

- درويش، خليل، ١٩٩٠، ظاهرة السرقة في الاردن، دراسة اجتماعية ميدانية على عينة من المحكومي في مراكز الاصلاح والتأهيل، بحث مقدم الى اللجنة الوطنية العليا لمكافحة الجريمة في ندوة الجريمة والمجتمع، عمان.

- الخطيب، حسين، ١٩٩١ ، الأثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة الدولية من دافع التجرية الاردنية، مجلة العمل، مج ٧، ع ١٤، ص ٣٣٢.

- دوركايم، إميل، ١٩٧٤، قواعد المنهج الاجتماعي، ترجمة محمود قاسم، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

- درويش ، خليل، ١٩٩٤، ظاهرة السرقة في الاردن

- الدوري، عدنان، ١٩٨٥، جناح الاحداث : المشكلة والسبب، ذات السلاسل، الكويت.

- ذياب، فوزية، ١٩٦٦، القيم والعادات الاجتماعية، دار الكاتب العربي، القاهرة.

- الرأي، عمان،ع ٢٢٦٨، ١٣ أيلول، ١٩٨٤.

- الربايعه، أحمد، ١٩٨٥، الجريمة في المجتمع الأردني وأشكال توزعها، دراسات مج١٢، ع ١١، الجامعة الأردنية، عمان، الاردن.

- الربايعه، أحمد، أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد إلى الجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض.

- بهنام، الرمسيس، ١٩٨٧، المجرم تكويناً وتقويماً، منشأة المعارف، الإسكندرية.

- السراج عبود، ١٩٨٥، علم الإجرام والعقاب، ط٣ .

- السراج، عبود، ١٩٨٨، علم الإجرام والعقاب، ط٤، بدون ناشر، بدون مكان ناشر.

- سعد الدين، إبراهيم وعبد الفضل، محمود، ١٩٨٣، انتقال العمالة العربية: المشاكل والآثار والسياسات، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية.

- السعد، صالح، ١٩٩١، حجم الجريمة وخصائصها وأنماط اتجاهاتها في المجتمع الأردني، رسالة دكتوراة ، الجامعة التونسية، تونس.

- السمالوطي، نبيل، ١٩٨٣، الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي، ط١، دار الشروق، جده، السعودية.

- سمحه، موسى عبد الهادي، محمد، ١٩٨١، انتقال القوى العاملة من الدول العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، عمان- الاردن.

- الشاذلي، فتوح، ١٩٩٣، علم الإجرام العام، بدون ناشر، القاهرة.

- شتا، السيد علي، ١٩٨٧، علم اجتماع جنائي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

- صواخرون، حامد عوض، ٢٠٠٠، البيئة الأسرية وجنوح الأحداث، ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان- الاردن.

- صيفي، عبد الفتاح، ١٩٦٧، القاعدة الجنائية، الشركة الشرقية للنشر والتوزيع، بيروت.

- طاهر، أحمد جمال، ١٩٨٦، النظرة الاجتماعية المحلية لتشغيل القوى العاملة الوافدة في الأردن، مجلة العمل، ع ٣٦، السنة ٩، عمان- الاردن.

- الظاهر، أحمد جمال، ١٩٨٦، النظرة الاجتماعية المحلية لتشغيل القوى العاملة الوافدة في الأردن.

- الظاهر، أحمد، ١٩٨٥، الأيدي العاملة الوافدة إلى الأردن، مكتبة المنار، عمان.

- عبد الستار ، فوزية، ١٩٧٧، مبادئ علم الإجرام، ط٤ ، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

- عبد المعطي، عبد الباسط، ١٩٨٤، الهجرة النفطية والمسألة الاجتماعية: دراسة ميدانية، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر.

- عبيدات، أحمد ، ١٩٩٨، أنماط الجريمة في محافظات الشمال من منظور اجمالي، رسالة ماجستير، الأردنية، عمان، الأردن.

- عثمان، يسري وعبدالرحيم ، آمال، ١٩٨٠، علم الإجرام وعلم العقاب، دار النهضة العربية، القاهرة.

- العزام، ادريس، ١٩٩١، نحو إطار نظري لدراسة العلاقة الهجرة الحضرية والجريمة، مجلة دراسات، المجلد ١٨، العدد٤ ، الجامعة الاردنية، عمان- الاردن.

- العناني، جواد وعبد الجابر، تيسير، ١٩٨١، تجربة الأردن وسياساته حول انتقال القوى العاملة، مشروع الثقافة السكانية، مجموعة محاضرات وأبحاث في القضايا السكانية، ط١، وزارة العمل، عمان- الاردن.

- العوجي، مصطفى، ١٩٨٣، المجرم دروس في العلم الجنائي، مؤسسة نوفل، الأردن.

- قانون أصول المحاكمات الأردني، ١٩٦٠.

- قانون العقوبات الأردني، المادة ١٤، ١٥، ١٢، ١٦.

- القهوجي، علي، ١٩٨٥، تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية ، بيروت، الدار الجامعية.

- كرايمة، ميساء، ١٩٩٩، الخصائص التعليمية والمهنية للعمالة المحلية والوافدة في الأردن، الأردنية، الاردن.

- الكلوب، محمد، ١٩٩٧، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعمالة الوافدة في لواء الشونه الجنوبية، رسالة ماجستير، الأردنية، الاردن.

- لطفي، عادل، ١٩٩٠، تقديرات القوى العاملة الوافدة الموجودة في الأردن، مجلة العمل، ع ٥٠، ٥١، السنة ١٣، وزارة العمل، عمان- الاردن.

- لطفي، عبد الفتاح، ١٩٧٣، علم الإجرام، الشركة الشرقية للنشر والتوزيع، بيروت.

- مديرية الأمن العام، التقرير الجنائي، ١٩٩١.

- المؤتمر الوطني لتشغيل ومكافحة البطالة، ١٩٩٨.

- مبيضين، عاكف محمد، ١٩٩٤، الخصائص الديمغرافية للمحكومين وأثرها على الجريمة في الأردن، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان- الاردن.

- محمد عبد الهادي العكل، ١٩٨٦، هجرة القوى العاملة بين النظرية والتطبيق، مع إشارة خاصة للتجربة الأردنية، مجلة العمل، العدد ٣٤، لسنة ٩، وزارة العمل، عمان- الاردن.

- المرصفاوي، ١٩٧٧ ، البيئة والجريمة، مجلة العمل، مج ٧ العدد ٤ ، وزارة العمل، عمان- الاردن.

- المرقدي، صالح، ٢٠٠٠، دراسات النزعة الإجرامية للشخصية السيكوبانية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، مج ٣ عدد ٦ ، دار جامعة عدن، عمان،ص٤١.

- مطر، مصطفى رزق، ١٩٨٤، علم اجتماع الجريمة والسلوك المنحرف، ج١،

- مكيفارد مارشال، دانيال، أيون، ١٩٨٠، طبيعة الجرائم في الدول النامية، ترجمة مصادر ، المجلة العربية للدفاع الاجتماعي، ع ١٠.

- المهيرات، بركات، ١٩٩٩، الأنماط المكانية لظاهرة الجريمة في الأردن في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٦، رسالة دكتوراة، جامعة النيلين، السودان.

- نجم، محمد وتوفيق، عبد الراحمن، ١٩٨٧، الجرائم الواقعة على الأشخاص والأموال في قانون العقوبات الأردني، الأردن.

- نقابة المحامين، قانون العقوبات الأردني، ١٩٦٠.

- الهزايمة، احمد عوض، ١٩٩٣، العوامل الاقتصادية وأثرها على الجريمة في الأردن، كلية الشرطة الملكية، الأردن.

- وزارة العمل، ٢٠٠٠، التقرير السنوي لسنة ٢٠٠٠، مديرية الدراسات والأبحاث.

- وزارة العمل، تقديرات العمالة لعام ١٩٩٩.

- وزارة العمل، التقرير السنوي، ١٩٩٩.

- وزارة العمل، التقرير السنوي، ١٩٩٥.

المراجع الإنجليزية :

- Burges, E, and Bognedl, Diurban Sociology the University of Chicago press second Edition, 1970.

- Don, C. Gibbon's, Society Crime and Criminal behavior, New Jersy, Prentice Hall, Inc., Englewood, Cliffs, 1982.

- Sutherland Edwin, White Coller Crime, Rine Hart and Winston, New York, 1961.

- Godrrey Gunatilleke, the impact of labor immigration on house holds comparatives study in seven Asian Countries, United University, 1992

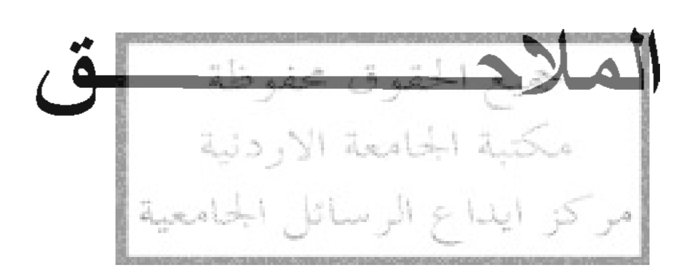
- Hall, Jerome, General Principles of Criminal Law, Second, edition. Indiana Polis, Bobbs - Merill, 1960

- R. Prassell, F., Introduction to American Criminal Justice, Harper and Row Publishers, N. Y., 1975.

- Smadi Mohammed, A and other, the Socio Economic impact of Goaset Workers in Jordan, Vol, (1) Royal Scientific Society, Amman, 1987.

- Bonger William, , , Criminality & Economic conditions, Indian, University Press, Bloomington, 1969.

الملاحـــــق



-١٥٥-
-١٥٣-

بسم الله الرحمن الرحيم

THE HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN
PUBLIC SECURITY DIRECTORATE
SECRETARIAT



المملكة الأردنية الهاشمية
مديرية الأمن العام
الديوان

الرقم ١٧/١٤/ ٨٣٠٠١
التاريخ ٦/محرم/١٤٢٢هـ
الموافق ٢٩/ نيسان /٢٠٠١م

مدير إدارة مراكز الاصلاح والتأهيل

الموضوع / خلود عوده الله المراشده

١. ارفق بطيه صوره عن الاستدعاء المقدم من المذكورة اعلاه ومرفقاته والمعبر فيه عن مضمونه مقرونا بمشروحات عطوفة المساعد للشرطة القضائية .

٢. لإجراءاتكم لطفا .

واقبلوا الاحترام

العميد

مدير ديوان الأمن العام

المقدم محمد راتب النجح

يحفظ في الرعاية اللاحقة
نبلغ الطالبة بموافقتنا بنسخة من الرد.

١٥/٥

ابراهيم نايف الشداشده

م.ش/ع.م

-١٠٤-
١٠٣



المملكة الاردنية الهاشمية

مديرية الامن العام

ادارة مراكز الاصلاح والتاهيل



الرقم: ٦/٢٧/ ١٧٨١

التاريخ: /صفر /١٤٢٢ هـ

الموافق: ٢ /أيار /٢٠٠١ م

مدراء مراكز الاصلاح والتاهيل

سواقه /الجويده /قفقفا/بيرين/معان/البلقاء/الباقاء/الكرك/النساء

الموضوع /خلود عودة الله المراشده

١. وافق عطوفة المساعد للشرطه القضائيه على قيام الطالبه المذكوره بأعلاه بتوزيع استبيان على النزلاء في مراكزكم للحصول على الاحصائيات اللازمه بهدف عمل دراسه تتعلق برسالة الماجستير وعنوانها العماله الوافده والجريمه .

٢. لاجراءاتكم وتسهيل مهمتها حال مراجعتها لكم .

العميد
مدير اداره مراكز الاصلاح والتاهيل

ابراهيم نايف الخشاشنه

نسخة الى
ديوان مديرية الامن العام إشارة لكتابكم رقم ... تاريخ ١٩/نيسان/٢٠٠١
رئيس قسم الرعايه اللاحقه .

ل

بسم الله الرحمن الرحيم

كليـة العلوم الاجتماعية والانسانية
الجامعـــة الأردنيـــة
عمـــان
المملكة الأردنية الهاشمية



Faculty of Humanities and Social Sciences
University of Jordan
Amman
The Hashemite Kingdom of Jordan

الرقم .... Ref. ....
التاريخ ١/٤/٢٠٠٠ Date ....
الموافق الأحد

حضرة السيد ....مدير الامن العام....... المحترم

تحية طيبة ، وبعد ،

ان السيد ...الطالبة علوية عودة الله ابو سمرة... الطالب في قسم علـــم الاجتمـاع /ماجستير بكلية العلوم الاجتماعية والانسانية في الجامعـــة الاردنيـــة مكلـــف مـن قبــل اســتاذه ...الاستاذ الدكتور ادريس العزام... بدراسة بعـــض النواحـــي التطبيقيـــة المتعلقـــة بمؤسستكم الكريمه ،

وحيث أننا نعهد بكم الاستعداد الكامل لمؤازرة الجامعة وكلياتها وطلبتها في كـــل ما يعود بالنفع والخير على الامة والبلد ،

جئنا املين التفضل بتقديم التسهيلات الممكنة للطالب المذكور علمـــا بـــأن أيـــة معلومات يحصل عليها ستكون موضع ثقة وكتمان بحيث لن تناقش الا بشكل عام مجرد وفي المحيط الاكاديمي البحت ،

مع جزيل الشكر والاحترام ،،،،،،،

استاذ الماده
أ. د. ادريس العزام
(..................)

رئيس قسم علم الاجتماع
(..................)

الجامعة الأردنية
كلية العلوم الاجتماعية والانسانية
قسم علم الاجتماع

الاستبيان

بسم الله الرحمن الرحيم

يرجى التكرم بالإجابة على الأسئلة الواردة في صحيفة الاستبيان

حـــــول

العمالـــة الوافـدة والجريمـــة

علما بأن جميع البيانات الواردة ستعامل بسرية تامة وستستعمل لأغراض البحث العلمي فقط

وشكرا لتعاونكم معنا

الباحثة

خلود المراشدة

ماجستير علم اجتماع / الجامعة الأردنية

(ملاحظة يرجى وضع اشارة ✔ في المربع المقابل للاجابة)

أولاً: المعلومات الشخصية

١- الجنس؟ ١- ذكر ☐ ٢- انثى ☐

٢- الجنسية؟ ١- عربية ☐ ٢- غير عربية ________ ☐

٣- السن عند ارتكاب الجريمة؟
١- أقل من ٢٥ سنة ☐
٢- ٢٥-أقل من ٣٥ سنة ☐
٣- ٣٥ - أقل من ٤٥ سنة ☐
٤- ٤٥ - أقل من ٥٥ سنة ☐
٥- ٥٥ سنة فما فوق ☐

٤- الحالة الزواجية؟ ١- أعزب ☐ ٢- متزوج ☐
٣- أرمل ☐ ٤- مطلق ☐

٥- المهنة قبل دخول السجن؟ ١- لا أعمل ☐ ٢- مزارع ☐
٣-مهن حرة ☐ ٤- تاجر ☐
٥-موظف ☐ ٦- أعمال أخرى ________ ☐

٦- المستوى التعليمي؟ ١- أمي ☐ ٢- أساسي ☐
٣- ثانوي ☐ ٤- دبلوم ☐
٥- بكالوريوس ☐ ٦- دراسات عليا ☐

٧- مدة الاقامة في الأردن؟ ١- أقل من سنة ☐ ٢- سنة - قل من سنتين ☐
٣- سنتان--اقل من ٣ سنين ☐ ٤- ثلاث سنوات فما فوق ☐

ثانياً: المعلومات الاجتماعية والاقتصادية:

١- مكان الولادة؟ ١- قرية ☐ ٢- مدينة ☐
٣- بادية ☐ ٤- مخيم ☐

٢- نوع الحي الذي كنت تسكنه قبل دخول السجن؟
١- حي راقي ☐ ٢- حي وسط ☐ ٣- حي شعبي ☐

٣- مع من كنت تسكن؟
١- لوحدك ☐ ٢- مع مجموعة من العمال ☐ ٣- مع عائلتك ☐

٤- هل السكن كان مستأجراً؟ ١- نعم ☐ ٢- لا ☐
(إذا كان الجواب نعم يرجى الإجابة على السؤال التالي)

٥- كم تدفع مقابل السكن؟
١- أقل من ١٠ دنانير ☐ ٢- ١٠-٣٠ دينار ☐
٣- ٢٠-٣٠ دينار ☐ ٤- أكثر من ٣٠ دينار ☐

٦- هل الدخل الشهري؟
١- يكفي للضروريات فقط ☐
٢- لا يكفي للضروريات ☐
٣- يزيد عن الحاجة بحيث تدخر منه ☐

٧- ما مقدار إدخارك الشهري؟ ١- أقل من ٥٠ دينار ☐
٢- ٥٠- أقل من ١٠٠ دينار ☐
٣- ١٠٠ -أقل من ٢٠٠ دينار ☐
٤- ٢٠٠ دينار فأكثر ☐
٥ - لا يوجد ادخار ☐

ما قيمة الدخل : ....

٨- هل المستوى التعليمي للأب؟ ١- أمي ☐ ٢- أساسي ☐
٣- ثانوي ☐ ٤- دبلوم ☐
٥- بكالوريوس ٦- دراسات عليا ☐

٩- هل المستوى التعليمي للأم؟ ١- أمي ☐ ٢- أساسي ☐
٣- ثانوي ☐ ٤- دبلوم ☐
٥- بكالوريوس ☐ ٦- دراسات عليا ☐

١٠- مهنة الأب؟ ١- موظف ☐ ٢- تاجر ☐
٣- مزارع ☐ ٤- عامل عادي ☐
٥- عامل مهني ☐ ٦- عسكري ☐
٨- غير ذلك حدد ☐

١١- مهنة الأم؟ ١- موظفة ☐ ٢-ربة بيت ☐ ٣ عاملة ☐
٤- صاحبة مهنة حرة ☐

١٢- هل تعيش ووالداك في منزل مشترك؟ ١- نعم ☐ ٢- لا ☐
(إذا كان الجواب بنعم يرجى الاجابة على السؤال التالي)

١٣- كيف كانت العلاقة بين الوالدين؟ ١- لا أعلم ☐ ٢- احترام وتفاهم ☐
٣- خلافات دائمة بدون سبب ☐
٤- خلافات بسيطة ☐ ٥- تجاهل الأب للأم ☐ ٦- تجاهل الأم للأب ☐ ٧- علاقات أخرى تذكر

(إذا كان الجواب لا في السؤال رقم (١٢) يرجى الاجابة على السؤال التالي)

١٤- لماذا لا يعيشان في منزل مشترك (والداك)؟

١- الوالد متوفي ☐ ٢- الوالدة متوفاه ☐ ٣- منفصلان (مطلقان) ☐

٤- الوالد هجر الوالدة ☐ ٥- الوالد كان في السجن ☐

٦- الوالدة كانت في السجن ☐ ٧- الوالد كان دائماً مسافراً للعمل خارج البلد ☐

٨- الوالد كان متزوج بأخرى ويعيش معها ☐ ٩- سبب آخر يذكر

١٥- هل تواظب على أداء الفروض كالصلاة والصوم؟ ١- نعم ☐ ٢- لا ☐

١٦- هل تخشى كلام الناس هنا في الأردن ؟ ١- نعم ☐ ٢- لا ☐

١٧- هل تعتبر العادات والتقاليد مهمة ويجب مراعاتها خاصة إذا كنت غريب؟

١- نعم ☐ ٢- لا ☐

١٨- هل تعتبر القانون هو القوة التي تحكم سلوكك فقط هنا؟ ١- نعم ☐ ٢- لا ☐

١٩- هل عانيت من مرض نفسي؟ ١- نعم ☐ ٢- لا ☐

٢٠- هل عانيت من مرض عضوي؟ ١- نعم ☐ ٢- لا ☐

٢١- هل سبق وأن سُجن أحد أصدقائك؟ ١- نعم ☐ ٢- لا ☐

٢٢- هل كنت تتردد على الملاهي الليلية؟ ١- نعم ☐ ٢- لا ☐

٢٣- هل كنت تتردد على دور السنما مع الأصدقاء؟ ١- نعم ☐ ٢- لا ☐

٢٤- هل سبق وأن تعاطيت المخدرات؟ ١- نعم ☐ ٢- لا ☐

٢٥- هل سبق وأن تعاطيت المسكرات؟ ١- نعم ☐ ٢- لا ☐

٢٦- هل لعبت القمار؟ ١- نعم ☐ ٢- لا ☐

البيانات الجرمية:

٢٧- ما نوع الجريمة؟

١- شروع بالقتل ☐ ٢- القتل العمد ☐ ٣- السرقة ☐

٤- مخدرات ☐ ٥- تزوير ☐ ٦- اختلاس ☐

٧- رشوة ☐ ٨- شيك بدون رصيد ☐ ٩- هتك عرض ☐

١١- زنا ☐ ١٢- نصب واحتيال ☐ ١٣- تهريب ☐

١٤- ايذاء أجسام الآخرين ☐ ١٥- غير ذلك حدد

٢٨- الأدوات التي نُفذت بها الجريمة؟

١- سلاح ناري ☐ ٢- أدوات حادة ☐ ٣- سم ☐ ٤- خنق ☐

٥- مواد تزوير ☐ ٦- مكر وخداع ☐ ٧- أدوات أخرى حدد

٢٩- مكان الجريمة؟

١- مدينة ☐ ٢- بادية ☐ ٣- قرية ☐ ٤- مخيم ☐

٣٠- الفصل من السنة الذي ارتكبت فيه الجريمة

١- الصيف ☐ ٢- الشتاء ☐ ٣- الخريف ☐ ٤- الربيع ☐

٣١- وقت ارتكاب الجريمة؟

١-ليلاً ☐ ٢- نهاراً ☐

٣٢- هل تسكن في نفس المنطقة التي ارتكبت بها الجريمة؟

١-نعم ☐ ٢- لا ☐

٣٣- هل لك شركاء في الجريمة؟

١-نعم ☐ ٢- لا ☐

٣٤- إذا كان الجواب بنعم فمن شركائك في الجريمة؟

١-أردنيين ☐ ٢- من جنسيتك ☐ ٣- من جنسيات أخرى ☐

٣٥- وكم عدد الشركاء في الجريمة

١-شخص واحد ☐ ٢- اثنان ☐ ٣- أكثر من ثلاث ☐

٣٦- هل علاقتك بشركائك في الجريمة؟

١- أصدقاء ☐ ٢- زملاء عمل ☐ ٣- لا يوجد علاقة ☐

٣٧- ما الدافع لارتكاب الجريمة؟

١- الفقر ☐ ٢- دفاع عن النفس ☐ ٣- الشهوة ☐ ٤- الشعور بالظلم ☐

٥- الرفاق ☐ ٦- مشاكل أسرية ☐ ٧- غير ذلك حدد

٣٨- ما الذي شجعك على ارتكاب الجريمة؟

١- حصولك على المال بعد تنفيذ الجريمة ☐ ٢- معتمد على مساعدة مواطنين اردنيين ☐

٣- اعتقادك انك ستنجو لمعرفتك بالقانون ☐ ٤- عدم ردع القانون لك ☐

٥- غير ذلك حدد

٣٩- إذا مررت بنفس الظروف التي دفعتك للجريمة هنا (الأردن) هل تنفذها في بلدك؟

١- نعم ☐ ٢- لا ☐

(إذا كان الجواب لا يرجى الاجابة على السؤال التالي)

٤٠- ما الذي يمنعك من ارتكاب الجريمة في بلدك؟

١- خوفك من القانون في بلدك ☐ ٢- لوجود أهلك ومعارفك في بلدك ☐

٣- غير ذلك حدد

٤١- هل سبق وان سجنت لأي سبب؟

١- نعم ☐ ٢- لا ☐

(إذا كان الجواب بنعم يرجى الاجابة على السؤال التالي)

٤٢- أين سجنت؟

١- في الأردن ☐ ٢- في بلدك ☐ ٣- في بلد آخر حدد

٤٣- اذكر الجريمة السابقة إن وجدت: ______________________

ABSTRACT

Immigrant workers and Crimes in Jordan

Prepared by

Khulood Oada Allah Khalifa Al Marashda

Supervisor :

Dr. Edrees Faleh Al-Azam

This study aims to deal with the crime and the guist labours in Jordan through the answers on the following questions :

How big is the crime and its direction for the guist labours?

What are the patterns of the crime and its committed shape by the coming labours?

What are the event and their styles that use in committing the crime ?

What are the characteristics of demography, society and economy of the criminals according to the crimes that came from the coming labours ?

What are the reasons and incentives beyond the coming labours crimes.

What are the most nationalities that committee these crimes ?

This is a comprehensive social study about 338 prisoners as they are under investigation and imprisoned . These criminals send to juils like Qafqafa, Bereau, Swaq, Juedan, Kavan and Ma'an.

The information was collected from the individual in field of social study by making a questionnaire which had been designed for this purpose.

This study reached to many results, the most important ones a follow :

1- the most crimes spread in labours society relatively for those who come from outside which arranged to be down, this indicate burgiary, drug, unbalanced, cheques, breaking honour, try killing, murdering, hitting others and bestirring.

2- The most tools and styles which are used in these crimes are : cheating, betraying, sharp tools then using body parts.

3- According to the characteristics of our social study that belong to the people who commit these crimes, the study summarizes the age criterion concerning the people who do these crimes is between less than 20 years and less than 45 years.

The Arab nationalities are the highest ones follows by the foreign nationalities.

Egyptians, Iraqis and Syrian nationalities are the most who commit the crimes.

The males are commit the crimes rather than females.

The tendency of making these crimes increases in those who are less educated or have no education. We can see these crimes in those who have handcrafts work. The married persons are highly commit the crime rather than singles.

4. If the resident time be longer than usual, the tendency forwards the crimes will go up.

5. The different patterns of the crimes spread quickly in cities rather than others, and increase highly in locals than cities.

6. 200 $ is the income of 69.5% of those people who commit crimes within the social study.

7. As far as concern with incentives, the economic incentives is beyond the highest percentage, so the crimes can be resulted from unemployment and privileged, this can be caused by money, feeling of unfair, self defence, family problem, and bad companions.

This study gives a group of recommendations. The most important ones:

To stress strongly on the rules concerning the coming labours from outside by ministry of labours to trace the over step labours and send them to their countries by security directorate to take fines as insurance from those labours that the, can draw it back when the , leave Jordan in case of not committing any crimes, if it so they money will go to the state.

To unify a homogeneous information network that forms an information foundation into a certain aspect by collecting data, like ministry of labours security directorate, social insurance and statistical office.

To stress over each labour who wants to work in Jordan by bringing a certificate that he never confined to permit him to work in Jordan.